

ibn
rosh
R&D
م.ش.ج

المسألة الفلسطينية والدولة الديمقراطية العلمانية

سياسة

سلامة كيلة

الطبعة الأولى: للقاهرة 2015

رقم الإيداع: 2015 /25110

التسجيل الدولي: 3 - 3 - 85163 - 977 - 978

الغلاف وفوتوغرافيا: هانيبال

عمليات الإخراج الداخلي وتنفيذ عمليات الطباعة

بوحدات شركة مدارك الإعلامية



ابن رشد

وكلاء وناشرون

إشراف عام: أحمد إبراهيم

المدير التنفيذي: بيسان عدوان

ibnroshdeg@gmail.com

+ 2 01155855585



جميع الحقوق محفوظة للناشر، ويحظر نشر أو اقتباس هذا العمل أو أي جزء منه بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات دون إذن كتابي من الناشر، ومن يخالف ذلك يتعرض للمساءلة القانونية

Ibn Roshd Egypt ©

جميع المواد الواردة والأفكار تخص كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن أفكار أو توجهات الناشر

سلامة كيلة

المسألة الفلسطينية

والدولة الديمقراطية العلمانية



مقدمة

في زحمة الثورات في البلدان العربية بدأ أن المسألة الفلسطينية قد تلاشت، حيث لم تعد تتصدر الأخبار والأحداث. لكن ربما سيكون الأمر مختلفاً إذا نظرنا إلى المسألة من منظور إستراتيجي. فلاشك في أن الوضع الفلسطيني سار نحو الانهيار منذ أواسط ثمانينات القرن العشرين، وبات ضعيفاً جداً بعد توقيع اتفاقات أوسلو سنة 1993. خصوصاً بعد أن تكرر الوجود العسكري الأميركي في الخليج، وتكيفت النظم مع الوجود الصهيوني، وصعدت الدولة الصهيونية من سيطرتها على الأرض. فقد هزلت المقاومة المسلحة، وحوصرت، ولم تنشأ مقاومة بديلة. ودخل الفلسطينيون في أزمات عميقة في كل أماكن تواجدهم.

وكان مأزق المفاوضات، والاحساس بأن الدولة الصهيونية لا تريد تقديم أي تنازل عن الضفة الغربية، وأنها بتوقيعها اتفاقات أوسلو قد جلبت قوى أمنية تحل محلها فقط، لقمع الشعب الفلسطيني. كان كل ذلك يدفع إلى البحث في إعادة بناء المشروع الفلسطيني، لهذا بدأ تناول موضوع الدولة الواحدة والدولة الديمقراطية العلمانية، ومفاهيم أخرى عديدة، في سياق البحث عن حلول بديلة.

هذا ما أفضى إلى كتابة هذا الكتاب. لكن لا بد من أن نوضح هنا بأن الوضع الذي سوف تفرضه الثورات في البلدان العربية سوف يؤسس لواقع جديد، لا يتنافى مع ما ورد في الكتاب، على العكس فهو يعززه، لأن منطلق

الكتاب كان أنه لا إمكانية للتعايش مع الدولة الصهيونية، وأنها ذاتها لا تريد التعايش بل السيطرة، لهذا سيبقى الصراع مستمراً. هذا الأمر هو الذي فرض طرح الدولة العلمانية الديمقراطية كبديل، وفي سياق عربي (ضداً عن منطق الفلسطنة الذي كان رائجاً ولازال). ما يمكن أن تضيفه الثورات بنتائجها المتوقعة، وفي إطار الأزمة التي دخلتها الرأسمالية، والتي بدت أنها مستمرة ودون حل، هو أن نعيد فهم طبيعة الصراع (وهذا ما جرت الإشارة إليه في الكتاب)، وأن نلمس تغيرات موازين القوى العالمية وانعكاسها على الصراع العربي الصهيوني. هذا ما وضعته في خاتمة الجزء الثاني، رغم أنه يستحق تحليلاً أوفى.

الكتاب هو عبارة عن جزأين، الأول يطرح تصورات حول الحل في فلسطين على أساس الدولة الديمقراطية العلمانية في الإطار العربي، ومن ثم يناقش عديد من تيارات اليسار الفلسطيني حول الموضوع. بالتالي فهو جزء سجالي يهدف إلى تفكيك المنطق الذي حكم هذا اليسار فيما يتعلق بالحل في فلسطين.

الجزء الثاني يحاول أن يطرح الأمر في مستوى تحليلي، ينطلق من طبيعة الوضع القائم، وصولاً إلى تحليل المشكلات المثارة في مواجهة حل الدولة الواحدة الديمقراطية العلمانية، وصولاً إلى تحديد المهمات العامة التي تحكم النضال الفلسطيني في تشنته.

لهذا يتناول المدخل الظرف السياسي، والرؤية للذين كانا يحكمان الصراع خلال السنوات الماضية (خصوصاً قبل انفجار الأزمة المالية العالمية وتحول سياسة أميركا)، من منظور السياسة العملية التي كانت تمارسها الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الولايات المتحدة في ظل رئاسة بوش الابن.

الفصل الأول يطرح تاريخية مفهوم الدولة العلمانية في فلسطين، وإشارة إلى الأسس التي تقوم عليها. الفصل الثاني يرد على كل منتقدي الدولة الواحدة والدولة العلمانية من أجل تفكيك المنطق الرفض، وإظهار ضعفه. والفصل الثالث يتناول رؤية لطبيعة الدولة الصهيونية، وفهم لتناقضاتها على ضوء تكوينها، وبالتالي المهمات التي تطرح في مواجهتها. والخاتمة هي إشارة للوضع الجديد وانعكاسه على الصراع العربي الصهيوني.



الجزء الأول :

حول الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين

مناقشات متعددة



مدخل

نعود إلى طرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية كحل وحيد في فلسطين، بعد أن توضّح أن الخيار الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة كان وهماً قاد إلى النهاية التي نعيشها. أي دمار المقاومة الفلسطينية التي بدت كأمل بعد هزيمة الخامس من يونيو/حزيران سنة 1967، وتوسّع السيطرة الصهيونية على الأرض، وتوسيع الاستيطان، وجدار العزل، وأيضاً انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية بعد سيطرة حركة حماس على القطاع. وما يبدو أنه تدمير شامل للوجود الفلسطيني في الضفة والقطاع معاً، مع استمرار السلطة الفلسطينية في «التفاوض» حيث ليس أمام الفئات التي تحكمها سوى التكيف مع المشروع الصهيوني، فلقد باتت مصالحها مترابطة مع الوجود الصهيوني. الأمر الذي جعل شعار حل السلطة شعاراً ضرورياً، مادامت تتحوّل إلى قوة قمع في إطار الاحتلال الصهيوني. فهي سلطة خانعة إضافة إلى أنها فاسدة. وهي سلطة مضادة للمقاومة كذلك.

لقد توضّح خلال العقود الماضية بأن الدولة الصهيونية ليست معنية بنهاية تحقق بعض أحلام جزء من الفلسطينيين في دولة «مستقلة وعاصمتها القدس»، حيث أنها معنية بالسيطرة على كل فلسطين (ربما فقط دون غزة). وأنها جزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي، ولقد

باتت جزءاً من المنظومة الأمنية الأميركية وأداة مكملتها لوجودها العسكري وسياستها الهيمنية. وبالتالي يجب أن تتأسس الرؤية لدى الفلسطينيين والعرب انطلاقاً من ذلك وليس خارجه. ولقد بدأ الانهيار على صعيد الصراع العربي الصهيوني لحظة تحويله إلى صراع فلسطيني إسرائيلي، ثم إلى نزاع حول حدود سنة 1967. والتحوّل من المقاومة واستنهاض الطبقات الشعبية العربية، إلى التفاوض والتعويل على الوضع الدولي وقرارات الأمم المتحدة والشريعة الدولية. حيث المراهنة على التفاوض في ظل ميزان القوى الدولي والعربي والمحلي لا معنى له، كان ولازال. لأن الثقل الإمبريالي لن يسمح بتغيير وضع الدولة الصهيونية كـ «قاعدة عسكرية» للإمبريالية إلا انطلاقاً من تغيير عميق لميزان القوى في الوطن العربي، وفي العالم.

الدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الإمبريالي في الوطن العربي، ووجودها حاسم لاستمرار السيطرة الإمبريالية، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين، وهما أساس المقدرة على نهبه، ومنع تطوره وتحوّله إلى قوة عالمية. هذه البديهية هي التي توضّح خطئ كل خيار «الدولة الفلسطينية»، و«البرنامج المرحلي»، والفلسفة، منذ أن طُرحت.

لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الإمبريالي الصهيوني، من أجل أن يعاد تأسيس المقاومة على ضوء هذه الرؤية. ولاشك في أن هذه المهمة هي أولاً مهمة الماركسيين في فلسطين والوطن العربي. وهي تأتي في سياق إعادة بناء الرؤية الماركسية، وبالتالي دور الماركسيين، في الوطن العربي.

وهنا يمكن الإشارة إلى أن المسألة تتعلق بمستويين: الأول هو أن الصراع ضد الدولة الصهيونية هو فرع من صراع ضد الرأسمالية الإمبريالية والرأسماليات التابعة، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد هؤلاء. وليس من

الممكن أن نصل إلى تحرير فلسطين خارج إطار هذا الصراع. الذي يجب أن يفضي إلى التحرير والوحدة القومية وتحقيق التطور والدمقرطة والحدثة. والثاني هو أنه من الضروري بلورة حل ديمقراطي له المسألة اليهودية، حيث ليس من الممكن تجاهل وجود كتلة كبيرة من المستوطنين الذين يمكن أن يقبلوا العيش في ظل دولة ديمقراطية فيدرالية عربية. وهذا يرتب عليهم دور في مناهضة المشروع الإمبريالي الصهيوني.

انطلاقاً من ذلك نقدم هذا الكراس. الذي هو عبارة عن ورقة نشرت قبل ذلك. ثم حوار حول الدولة الديمقراطية العلمانية، يسهم في توسيع البحث في هذا الموضوع. والهدف هنا هو تحفيز الحوار في مرحلة تفرض إعادة بناء التصور الماركسي حول المسألة الفلسطينية كمقدمة لإعادة بناء القوى الماركسية. حيث بات من الضروري أن تتقدم للعب دور تغييري، لا أن تبقى ملحقة بقوى أخرى، أو مرتبكة مشلولة وعاجزة عن أن تتقدم مستقلة للعب دور فاعل يسهم في تغيير ميزان القوى في الصراع القائم، فلسطينياً وعربياً، في سياق تطور الصراع ضد الإمبريالية، والأميركية خصوصاً، في كل العالم.

إذن، نقدم مدخلاً لإعادة بناء الرؤية فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية، ومحفزاً لإعادة صياغة القوى الماركسية.



الفصل الأول:

ورقة حوار حول المسألة الفلسطينية



يبدو الوضع الفلسطيني الآن أنه في أفق مسدود، كما تبدو الأفكار التي طُرحت خلال العقود الثلاث الماضية وكأنها هباء. وأصبح الحل المطروح (تدريجياً) مذاك و القوائم على أساس الدولة المستقلة، موضوع في صيرورة التلاشي. أكثر من ذلك بدأ البحث عن «الحل الممكن»، الذي ينطلق من أن «استحالة» مشروع الدولة الديمقراطية الذي طرح نهاية ستينات القرن العشرين، وقاد- كما جرى التنظير له مع بدء طرح «الحل المرحلي»- إلى تقديم «الحل المرحلي» كبديل ممكن في ظل الظروف الدولية، والذي أصبح، من ثم، حلاً إستراتيجياً يهدف إلى إقامة الدولة المستقلة، وتبدى كحل مستحيل على ضوء ما توضح خلال العقد الماضي من ممارسات الدولة الصهيونية التي «تتناهى مع اتفاقات أوسلو وخيار السلام الفلسطيني». هذا «الحل الممكن» هو الدولة ثنائية القومية كما بات يتردد.

إذن سنلحظ الانتقال من الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التي تضم «الأديان الثلاث»، إلى حل الدولتين (إسرائيل وفلسطين)، والآن العودة إلى الدولة الواحدة لكن انطلاقاً من أنها «ثنائية القومية»، حيث يجري تحويل اليهود إلى قومية.

حل الدولة المستقلة

ما يهمني هنا هو أن طبيعة الصراع الذي جرى بعد توقيع اتفاقات أوسلو، وخصوصاً منذ الانتفاضة الثانية، أشرت إلى استحالة الدولة المستقلة، الأمر الذي يفرض إعادة بناء التصور حول المسألة الفلسطينية برمتها، فقد أوضحت التجربة أن الحل الذي جرى النشاط من أجله طيلة ثلاثة عقود كان وهمياً. إن المشكلة الأساسية التي حكمت كل الذين رفعوا رايات الدولة المستقلة تمثلت في أنهم انطلقوا من وعي مجزوء أو مشوّه للواقع. فقد نظروا إلى المسألة الفلسطينية من زاوية الكم، أي من زاوية حجم الأرض التي

يسمح ميزان القوى في أن نحصل عليها، دون رؤية «النوع» الذي يتعلق في أن إسرائيل حقيقة في النظام العالمي الراهن، وأنها هي الأساس. لقد جرى الاعتقاد بأن المناورة في وضع الأرض المحتلة سنة 1967 يمكن أن تسمح بتحقيق الدولة المستقلة في إطار التوافق الدولي، و ميزان القوى المختل، حيث سيبدو الهدف ممكناً لأن المطلب محدد و محدود.

وإذا كان الوضع الدولي قد انقلب منذ انهيار المنظومة الاشتراكية وتحكمت الأحادية الأميركية، فإن المشكلة لم تكن هنا بالضبط، لأن ميزان القوى الدولي كان غير ذي شأن فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية منذ نشوء الدولة الصهيونية، لأن الدولة الأميركية كانت - و لازالت- معنية بالدفاع عن إسرائيل وعن كل سياساتها إلى النهاية. لأن إسرائيل جزء عضوي في التكوين الأميركي، ومنتج النظام الرأسمالي، ولها دور إقليمي ضمن الإستراتيجية الإمبريالية.

وإذا كانت اتفاقات أوسلو قد حصلت بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، فإن الدور الأميركي في تحقيقها، والقبول الإسرائيلي بها، قد انطلقا من أن هذا الانهيار (وأيضاً تدمير العراق وإخراجه من معادلة الصراع سنة 1991) سوف يفرض على الفلسطينيين القبول التدريجي بما تريده الدولة الصهيونية. ولهذا قامت تلك الاتفاقات على التوافق على التفاصيل أو الجزئيات دون الأساسيات التي كانت محسومة صهيونياً كما توضّح بعد ذلك، وكما كان واضحاً لكل مدقق في الإستراتيجية الإمبريالية الصهيونية.

هنا نعود إلى الأصل. إن أي حل ينطلق عادة من رؤية كل من الطرفين المتصارعين، ومن حساب ميزان القوى بينهما. ولقد كان خطأ (أو كانت خطيئة) القيادة الفلسطينية، وكل الفصائل كذلك، أنها لم تفهم بدقة رؤية (أو إستراتيجية) الطرف الصهيوني. وإذا كان من الممكن الإشارة إلى ذلك قبل

اتفاقات أوسلو، وخصوصاً منذ بدء الميل التسويي الفلسطيني⁽¹⁾، فإن الوقائع الراهنة تكشف المسألة عيانياً، فلا تعود مسألة تحليل وتوقع واحتمال، حيث تبين واقعياً أن التصور الصهيوني يتمسك بلاءات خمسة، وأن هذا التمسك يشمل كل الأحزاب الرئيسية (بما فيها حزب العمل الصهيوني). هذه اللاءات هي: لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، و لا للدولة الفلسطينية المستقلة (التي يشار إليها أحياناً في إطار التأكيد على أن لا سيادة فلسطينية على المعابر والجو وأيضاً الأرض). الأمر الذي جعل « السلطة » المؤسسة على ضوء اتفاقات أوسلو، أقرب إلى أن تكون سلطة الإدارة المدنية (كما وردت في نص اتفاقات أوسلو) منها إلى السلطة السياسية. ولقد توضح خلال سنوات أوسلو أن الاستيطان في تزايد متسارع، و أن قضم الأراضي في تصاعد. وبالتالي أن التفاصيل التي جرى التوافق عليها في أوسلو كحل مؤقت هي في الحقيقة الحل النهائي، وأن السيادة على الأرض وفي الجو وعلى المعابر ستبقى للدولة الصهيونية.

هذا الشعور لدى الفلسطينيين هو الذي كان في خلفية انتفاضة 2000/9/28، حيث بدا واضحاً أن الدولة المستقلة هي وهم. الأمر الذي فجر الانتفاضة، التي كانت ملتبسة الهدف بسبب ذلك بالتحديد. عكس الانتفاضة الأولى التي رفعت شعار الدولة المستقلة. وإذا كان المناضل مروان البرغوثي قد أسماها انتفاضة الاستقلال، فإن الشعور العام لدى القطاعات المشاركة فيها كان مؤسساً على رفض السيطرة الصهيونية ومن رفض الوجود الصهيوني، وربما المقاومة من أجل البقاء إزاء القهر الصهيوني. بمعنى التحول من البحث عن أمل/ حل إلى السعي للحفاظ على الذات. وهذا هو المميز عن الانتفاضة الأولى التي حكمها حلم الاستقلال و الدولة المستقلة.

(1) أنظر، سلامة كيلة «الأبعاد المستقبلية، المشروع الصهيوني والمسألة الفلسطينية، دار أزمة للنشر والتوزيع، عمان ط 2004/1»

الحل النهائي الصهيوني

وسنلمس أن السياسة الصهيونية منذئذ (أي ليس سياسة حزب الليكود فقط، وسياسة حزب العمل كذلك). قد بنيت على فرض الحل النهائي من وجهة النظر الصهيونية. ولاشك في أن التدقيق في الممارسات الصهيونية خلال عقد أو سلو يصل بنا إلى «صورة» عن هذا الحل، هي التي تُطبق على الأرض الآن من خلال تقطيع أوصال الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر الحواجز بين المدن التي تعني تقطيع العلاقات الاقتصادية وغيرها، وتحويل كل من هذه المدن إلى معزل مكتف ذاتياً، ثم «الجدار الواقعي» الذي يتوضّح أنه يسهم في تشكيل هذه المعازل، والذي يجب أن يسمى «جدار العزل». إنها تكرار لتجربة الفصل العنصري (الأبارتهيد) في جنوب أفريقيا زمن الحكم العنصري، لكن مع فارق هام هو أن الأغلبية هنا هي من المستوطنين عكس جنوب أفريقيا. كما يتوضّح أن «السلطة الفلسطينية» هي سلطة لكي تمارس قمع الفلسطينيين، هي شرطة تعمل لمصلحة الدولة الصهيونية وتمارس المهمات المدنية فقط.

المسألة بحسب التصوّر الصهيوني (وأعمم هنا لأن ما أشير إليه يمثل الرؤية العامة المسيطرة في كل الأحزاب الصهيونية) تتمثل في أن أرض فلسطين كلها هي «الدولة اليهودية» ولا حق لأحد التنازل عنها، إنها أرض إسرائيل التاريخية. لكن المشكلة التي تحتاج إلى حل هي «الكم» العربي الذي يستمرّ في التواجد والتوالد، والذي يمكن أن يوجد حالة من الاختلال الديموغرافي يمكن أن تطيح بالطابع اليهودي للدولة، وربما يطيح بالدولة كلها. لهذا يجب شطب مسألة عودة اللاجئين بدمجهم في المناطق التي يعيشون فيها، أو تهجيرهم إلى دول أجنبية أبدت استعداداً لذلك. ومن ثمّ يجب محاصرة الكم الموجود على أرض فلسطين، لكن دون دمجهم بالدولة، إذا لم يكن من طريقة لتسفيرهم أو دفعهم عبر الضغط العسكري والاقتصادي إلى الهجرة.

الحل في هذا الوضع ينطلق من التعامل الواقعي على أن الأرض هي أرض يهودية و التصرف بها انطلاقاً من ذلك، لكن دون إعطاء صفة المواطنة للسكان. هذه المسألة الأخيرة هي التي تسعى الدولة الصهيونية إلى حلها منذ اتفاقات أوسلو، والتي كانت تعالج في إطار مشاريع للحكم الذاتي طرحت منذ احتلال الضفة الغربية و قطاع غزة سنة 1967 (مشروع ألون و مشروع رابين و النص الذي ورد في اتفاقات كامب ديفيد)⁽¹⁾، الأمر الذي يجعل الحكم الذاتي هو الشكل الأقصى للسلطة الفلسطينية في إطار دولة يهودية تسيطر على كل فلسطين.

هذه النتيجة، التي أوضحت السيطرة على جزء كبير من أرض الضفة الغربية، ومن التداخل الذي بات قائماً في إطار كل فلسطين، هي التي أسست لطرح فكرة «الدولة ثنائية القومية»، التي باتت تعني الدولة الواحدة في كل فلسطين وليس كما كان يُطرح قبل ذلك (من قبل عزمي بشارة مثلاً) في إطار «دولة إسرائيل» ضمن حدود سنة 1948. وبالتالي فهي دولة ثنائية القومية في كل فلسطين ما دام الفصل بات مستحيلاً على ضوء سياسة الاستيطان الشامل و السيطرة المستمرة على الأرض ثم « جدار العزل» الذي يمنع إقامة الدولة المستقلة. إذن لقد تطوّرت السيطرة الصهيونية على أراضي الضفة الغربية و قطاع غزة إلى الحد الذي جعلها غير صالحة لإقامة دولة، الأمر الذي بات يفرض البحث عن حل في إطار دولة واحدة، مما جعل الهدف هو «النضال» من أجل حقوق المواطنة في إطار الدولة ثنائية القومية، أو جعل الدولة ثنائية القومية كهدف مقابل أو كمشروع مضاد للحل النهائي الصهيوني⁽²⁾.

(1) انظر، وليد الجعفري (إعداد) «المشروع الاسرائيلي للإدارة الذاتية» مؤسسة الدراسات الفلسطينية / بيروت ط1/ 1979.

(2) حول ذلك أنظر،

://www.ajras.org/?page=show_details&Id=38&CatId=&table=table_163

ورغم أن هذا الطرح يتجاهل أن اليهود ليسوا قومية (أو أنه يقرّ بواقع أنهم قومية، وهذا يحتاج إلى تدقيق) فإنه يتجاهل بالأساس أن الدولة الصهيونية تفرض إعطاء حق المواطنة لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، على العكس إن مشروعها يهدف إلى إيجاد بديل يجنّب الدولة الصهيونية هذا المأل، عبر مشروع العزل في كانتونات لا حقوق سياسية لسكانها في إطار الدولة الصهيونية، ويمكن أن تتخذ شكلاً سياسياً «مستقلاً»، بمعنى أنه مستقل عن الدولة الصهيونية في حقوق المواطنة فقط و بالتحديد كما أشرت قبل قليل، لكن في إطار السيطرة الصهيونية. وهذه الرؤية تظل، أو هذا المشروع يظل، فلسطيني سنة 1948 (أو عرب إسرائيل) كذلك، حيث يتوضّح أكثر من أي وقت مضى السعي لفرض إسرائيل «دولة لليهود»، أو دولة يهودية خالصة. وهو السعي الذي يجري العمل لفرضه على العرب، ومطالبة السلطة الفلسطينية بالإقرار به. وهو يعني أن عرب سنة 1948 قد أصبحوا خارج الدولة الصهيونية، وأنهم باتوا مهدين بفقدان الحقوق التي لهم كونهم مواطنين.

إذن إن حل المسألة الفلسطينية في دولتين «يهودية» وفلسطينية مستحيل، وحلها في إطار دولة واحدة هي إسرائيل مستحيل كذلك لأن الرؤية الصهيونية المهيمنة تنطلق من تكريس الطابع اليهودي للدولة، وهذا يلغي الوجود الفلسطيني كله، وبالتالي لا يحقق حلاً، ومن ثم لا ينهي الصراع. لكن ليس البديل هو دولة في فلسطين أو الدولة ثنائية «القومية»، ليس لأن التعايش في إطار ديمقراطي علماني مستحيل أو خاطئ فهذا أمر ضروري، بل لأن وضع المسألة في إطار فلسطيني، وبالتالي فلسطيني/ إسرائيلي، لا يسمح بتغيير ميزان القوى بما يسمح بفرض هذا التصرّو كونه الضد للمشروع الصهيوني. وبالتالي لأنه يتجاهل طبيعة المشروع الصهيوني ذاته، ويتجاهل علاقة فلسطين بالعرب. ولاشك في أن ميزان القوى مرتبط بهاتين المسألتين. الأمر الذي يفرض البحث في الحل انطلاقاً منهما.

طبيعة المشروع الصهيوني

هذا يقود إلى التأكيد على ضرورة إعادة البحث في المشروع الصهيوني من حيث طبيعته وعلاقته بالرأسمالية العالمية، وبالمسألة اليهودية، وكذلك بوضع العرب في النظام الإمبريالي العالمي. إن طبيعة الحل تتأسس على وعي طبيعة المشروع الصهيوني ذاته، هل هو حل «إنساني» للمسألة اليهودية؟ هل هو يتعلق بفئة من أصل يهودي في الرأسمالية؟ ثم هل أن فلسطين هي الهدف فقط انطلاقاً من أنها «أرض بني إسرائيل»؟ أم أن المسألة تتعلق بوضع الوطن العربي عموماً؟

ما كان يقبع في «اللاوعي» هو التسليم بفكرة الحركة الصهيونية المستندة إلى التوراة والمؤكدة على أرض فلسطين (أو أرض إسرائيل)، لهذا أصبح الصراع محدّد بأنه صراع فلسطيني/إسرائيلي. كما أن الفهم انطلق من «أكذوبة» الحركة الصهيونية التي تطرح المسألة وكأنها حل لمشكلة اليهود. بمعنى أن الرؤية الفلسطينية كانت المقابل (أو المطابق) للرؤية الصهيونية، أو كما كانت هذه الرؤية تسوّق ذاتها. وهذا الوضع كان يقزّم المسألة الفلسطينية، ولقد أفضى إلى إتباع سياسات مدمرة وإلى تقديم حلول مستحيلة. فالذين دفعوا إلى هجرة اليهود وإلى تأسيس «دولة اليهود»، سواء الرأسمالية الأوروبية أو الرأسمالية اليهودية في إطارها، لم يكونوا يعملون على تحقيق حل إنساني للمسألة اليهودية. لأنهم من كان يضطهد اليهود في أوروبا، ولقد كانوا معنيين بالتخلص منهم (ربما لأن أنماط عملهم الاقتصادي التجاري هي التي كانت تقود إلى ذلك، لأن تطوّر الرأسمالية كان يجعل دورهم من الماضي، وبالتالي يدمر تكوينهم ويدفعهم إلى الإسهام في النشاط الثوري)، ولكن بما يفيد الرأسمالية ذاتها. وبالتالي أصبح تحويلهم إلى مرتزقة في المشروع الإمبريالي أمراً واقعاً.

وهنا يجب أن نلحظ الرؤية الإمبريالية للهيمنة على الوطن العربي لضمان دمجها في النمط الرأسمالي بما يحقق مصالح الرأسمالية ذاتها. لهذا كان يجب أن يبقى محافظاً على البنى التقليدية القديمة من أجل إعاقة الانتقال إلى الصناعة والحداثة. الأمر الذي فرض التجزئة السياسية والدولة الصهيونية. وهنا نشير إلى أن المسألة الفلسطينية هي - من هذه الزاوية - مسألة عربية، وأن الوجود الصهيوني مؤسس لكي يكون معنياً بالوضع العربي، وفلسطين هي مرتكز (ولنقل قاعدة) من أجل ذلك. الأمر الذي يجعل الحل المقابل للمشروع الصهيوني محدّد في الإطار العربي بشكل حتمي.

كما أن الفئات التي كانت من أصل يهودي والتي أسست الحركة الصهيونية، لم تكن تستند إلى التوراة في تحديدها فلسطين كمنطقة غزو نتيجة قناعة دينية، فقد كانت هذه الفئات علمانية إلى أبعد حد، ولكن كان الاستناد إلى التوراة أمراً ضرورياً لاستلاب الوعي عبر التركيز على الديني (وهنا اليهودية) من أجل السيطرة على الطبقات اليهودية الفقيرة وتحويلها إلى «مرتزقة» في مشروع كانت هذه الفئات ترى أنه يفيدها، عبر خدمته للمشروع الإمبريالي. من هنا كان المشروع الصهيوني جزءاً عضوياً في المشروع الإمبريالي من الأساس. وربما كانت بعض الفئات اليهودية تعتقد أن إخراج اليهود من «المحرقة الرأسمالية» (أو من الهولوكوست الرأسمالي) أمر إنساني، لكن المشروع لم يكن إنسانياً على الإطلاق.

سنلمس هنا أن الدين قد استُخدم لكي يكون الغطاء الأيديولوجي لمشروع سياسي (ذو أساس اقتصادي)، ولم يكن سوى الدين هو المحقق له، حيث أنه أسهم في تحديد فلسطين كمرتكز، فهي أرض بني إسرائيل حسب التوراة، وبالتالي خدم هدفاً جيوسياسياً (الوضع الإستراتيجي لفلسطين في الإطار العربي). كما أنه المحقق لتجميع ليس يهود أوروبا الذين كان يجب «التخلص» منهم، بل كذلك كل يهود العالم. وهنا يكون الدين هو أساس فك العلاقة بين

اليهودي وقوميته، ومن ثم إدخاله في علاقة جديدة تقوم على أساس الدين ذاته (أي بنقله من الانتماء لأمة إلى الانتماء لطائفة). أحاول القول هنا بأنه يجب النظر إلى اليهود ليس انطلاقاً من الدين بل يجب النظر إليهم انطلاقاً من القومية (من السياسة)، الأمر الذي يفضي إلى النظر إليهم ليس كـ «أمة»، بل كمجموعات قومية تتوحد قسراً تحت شعار الدين. والقسر هنا لا يعني استخدام القوة فقط بل يعني بالأساس تسعير «الوهم الأيديولوجي» الذي يصاغ الوعي عبره، كما يحدث في كل الأديان والطوائف ويؤسس للحروب الطائفية.

إذن هناك مشروع سياسي وهناك وهم أيديولوجي يكون أساس توحيد فئات مختلفة الانتماء القومي، لتصبح أداة في تحقيق مشروع إمبريالي. ليتحقق احتلال فلسطين وتكون الدولة الصهيونية قوة سيطرة وهيمنة على محيطها العربي في إطار المشروع الإمبريالي ولخدمته، كما تكون قوة إعاقة لتطورهم، ولتمنع كل دور إقليمي للدول العربية المحيطة يمكن أن يقود إلى التوحيد. وكذلك تمنع كل ميول التطور عبر الدور المباشر المتوافق مع السياسات الإمبريالية العامة ويصبّ في مصالح رأسماليتها. المسألة هنا تتعلق بمشروع للهيمنة والسيطرة على العرب هو المشروع الإمبريالي الصهيوني. وهذا التحديد أساسي في وعي طبيعة الصراع كما في تحديد الحل الممكن. حيث سوف ترتبط المسألة الفلسطينية حكماً بالمشروع القومي الديمقراطي العربي، مشروع الاستقلال والتوحيد والتطور والحدثة. والصراع ضد الدولة الصهيونية هو صراع من أجل الاستقلال، ولكن أيضاً من أجل فتح أفق التوحيد القومي والتطور والحدثة والدمقرطة. لأن تحقيق كل ذلك مرتبط بهزيمة المشروع الإمبريالي الصهيوني، الأمر الذي يجعل معالجة المسألة الفلسطينية متضمنة في المشروع القومي الديمقراطي العربي، ويؤسس في سياق النهوض الشعبي العربي إلى تغيير موازين القوى وتشكيل ظرف يسمح بانتصار حل ديمقراطي.

وضمن ذلك ليس من الممكن التفكير بفلسطين ككيان قطري، لأن الحل هنا مرتبط بالحل في الإطار العربي العام، الأمر الذي يجعلها جزءاً من الكيان السياسي العربي الذي يتشكل في خضم هذا الصراع. وهذا يعني تأكيد الطابع العربي لفلسطين مقابل «تهويدها»، وهو البديل الممكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن ميزان القوى لا يمكن أن يتغير موضوعياً إلا عبر تجاوز فلسطينة المسألة الفلسطينية، لأن قوة إسرائيل العسكرية المباشرة، وتحالفها مع الدول الإمبريالية (والدور العسكري الإمبريالي الراهن والممكن في المستقبل) يفرض أن نفكر انطلاقاً من الإطار العربي. ولا أقصد هنا العربي الراهن، بل أقصد التحولات الضرورية في الواقع العربي بدءاً باستنهاض الحركة الشعبية التي تعيش حالة احتقان عميق، وإعادة بناء الحركة التحررية العربية على أساس المشروع القومي الديمقراطي، وتطوير الصراع المتعدد الاتجاهات ضد الوجود الصهيوني وضد الوجود العسكري الأميركي وكل الوجود الإمبريالي، كما في مواجهة النظم الرأسمالية العربية التابعة التي هي جزء ملحق بالمشروع الإمبريالي. وبالتالي فإن المطلوب أولاً هو إعادة بناء قوى المواجهة والتحرر.

وفلسطين هي أكثر من يرتبط بالعرب نتيجة المشروع الإمبريالي الصهيوني ذاته (دون لمس طبيعة علاقتها بالواقع العربي التي هي أساسية وجوهرية، كونها جزء من الأمة العربية)، ولهذا فهي الأكثر تأثيراً في العرب وانعكاساً عليهم، الأمر الذي يُظهر ارتباط الجماهير العربية بها ارتباطاً وثيقاً، وتحولها إلى عنصر فاعل في نشاطها وفعالها العربي العام. إن التطور يفرض إزالة فعل الكبح «الخارجي» وفعل «اللجم» الداخلي، ولقد توّضحت الأهمية الخاصة بالمواجهة مع «الخارج» من أجل تأكيد «استقلال الذات» لكي تُحقق هذه الذات تطورها. لهذا سيرتبط تحرر فلسطين بعملية التوحيد العربي لتكون جزءاً من دولة ديمقراطية فيدرالية عربية. الحل إذن في مجال خارج المتداول والمتعلق بالدولة المستقلة أو الدولة ثنائية القومية أو

حتى الدولة الديمقراطية الفلسطينية، لأن إمكان الحل يفرض تجاوز الدولة القطرية العربية انطلاقةً مما أشرنا إليه سابقاً.

حل المسألة اليهودية

هذا جزء من المسألة وخطوة في سياق الحل. حيث أن ذلك يحلّ مشكلة العرب باسترجاع أرض جرى احتلالها، والحل هنا يقوم على إنهاء الكيان الصهيوني ككيان سياسي لكي تعود الأمور إلى اتساقها (وهنا نجد مسألة اللاجئين حلها انطلاقةً من الحق الطبيعي في العودة). لكن هذا الأمر يطرح التساؤل حول المسألة اليهودية، فما هو وضع « اليهود » في هذا الحل؟ هل هو التهجير أو هو التعايش وما شكل هذا الأخير؟ هذه مسألة ذات حساسية لكنها تحظى بأهمية كبيرة، لأن صراع عشرات العقود قد أوجد حقائق على الأرض يجب أن تجد لها حلاً. لقد استقرّ في فلسطين ملايين خمسة من اليهود من قوميات مختلفة (منهم العرب)، سواء من الذين هاجروا إليها أو الذين ولدوا فيها، فكيف يمكن أن ننظر إلى هؤلاء؟ وكيف نتعامل معهم؟

الديماغوجيا العربية قبل هزيمة يونيو/حزيران سنة 1967 قامت على أساس «نفي الآخر» وليس نفي الكيان المؤسس سنة 1948، بإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل هذا التاريخ، أي تهجير اليهود (أو رميهم في البحر حسب أحمد سعيد) وإعادة اللاجئين. لكن مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية الذي طُرح بعد الهزيمة من قبل حركة فتح الفلسطينية، تأسس انطلاقةً من الإقرار باستمرار وجود اليهود في فلسطين على أن يكونوا جزءاً من الدولة الديمقراطية العلمانية، والتي طُرحَت أصلاً كحل لهم، حيث تقرر حق الأديان الثلاثة في الوجود وممارسة شعائرها (وكان يبدو هنا أنها «علمانية» طوائف وليست علمانية مدنية تنطلق من مفهوم المواطنة). بمعنى أن «تحرير فلسطين»، وهو الهدف المؤسس لمفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية، هو إنهاء

للدولة الصهيونية والتعايش مع اليهود الذين يمكن أن يبقوا في فلسطين. إذن الفكرة التي تأسس عليها هذا المفهوم هي الفصل بين الكيان السياسي (الدولة الصهيونية) والبشر الذين قاموا بتأسيسها (أي اليهود)، عبر نفي الكيان و تضمّن البشر.

لكن هذا المفهوم سرعان ما تلاشى. فقد كان الشعور بعد تبدّد فورة الحماس التي تلت هزيمة حزيران ونشوء المقاومة الفلسطينية، باختلال ميزان القوى و«التواطؤ الدولي» فيما يتعلق بالحفاظ على وجود إسرائيل وبالتالي استحالة زوالها، هو المؤسس لهدف «الدولة الفلسطينية المستقلة»، تأسيساً على أن «تصغير» الهدف يمكن أن يقود إلى تحقيقه. لكن الأهم هنا هو أن هذا المسار الجديد كان يعني حق الوجود البشري والسياسي للدولة الصهيونية، وبالتالي كان إقراراً بالتنازل عن معظم فلسطين مقابل دولة «مستقلة» على حُمسها تقريباً. لكنه - مع كل النتائج التي يفرزها والمتعلقة بالتنازل عن الأرض والتخلي عن حق اللاجئين، الذي بدا كنتيجة طبيعية لهذا الهدف - أعاد إنتاج الديماغوجيا من جديد، هذه المرة في صيغة دينية. حيث تحول الصراع من صراع سياسي ضد مشروع إمبريالي صهيوني إلى صراع ديني ضد اليهود، ومن أجل تأسيس دولة إسلامية. هذا التحول أسس لـ«تحليل» قتل اليهود في فلسطين والعالم، ليدخل الصراع في إطار كل الصراعات الدينية والطائفية الناتجة عن التعصب. بمعنى أننا أعدنا تشكيل الصراع انطلاقاً من « النظر الديني» عائدین قرونًا إلى الوراء، ومتجاوزين لطبيعته كونه مشروع إمبريالي.

ولقد كان هذا المنطق يعزز المنطق الصهيوني، لأنه يؤكد الطابع الديني للمشروع كما تقرّ الحركة الصهيونية وكما تسعى، حيث تُستعاد كل أساطير التوراة ليصبح الصراع هو صراع حول الماضي، وبالتالي يجري طمس الطابع الجوهري للمشروع الصهيوني كونه بالأساس مشروع إمبريالي بامتياز، ومن ثم تجاهل أن الصراع يجري على المستقبل ومن أجل المستقبل.

إن الهدف المستقبلي ينطلق من إنهاء المشروع الإمبريالي الصهيوني
المجسد في الدولة الصهيونية، وكذلك إنهاء التجزئة واحتجاز التطور،
والسيطرة الإمبريالية الأميركية الآن. لكن ذلك يفترض تحديد رؤية للمسألة
اليهودية، هذه المسألة التي كانت أوروبية وأصبحت مسألة عربية، نتيجة
الهجرات اليهودية والعيش الطويل في فلسطين، ولأن جزء هام من اليهود هم
من العرب الذين فرض نشوء الكيان الصهيوني رحيلهم أو ترحيلهم بسبب
التخلف العام الذي سَعَّر «النظر الديني» ضدهم، كما بسبب «تواطؤ» النظم
العربية آنئذ وافتعال الإشكالات ضد اليهود من قبل الحركة الصهيونية ذاتها.
هذا الوضع يفرض النظر الجدي في تناول المسألة، ويدفع إلى البحث عن حل
ديمقراطي. وإذا كانت الرأسمالية الأوروبية قد أوجدت هذا الحل الوحشي
بتأسيس الدولة الصهيونية، فإن تطلعنا نحو التطور والحدثة يفرض أن
نقدّم حلاً إنسانياً دون أن يتعارض مع الحق. إننا لم نكن في الماضي في صراع
مع اليهود إلا في «الهذيان الديني»، ولقد أصبحنا في صراع مع المشروع
الإمبريالي ومع تجسيده الصهيوني، القائم على احتلال فلسطين وعلى دور
هيمني كابح تقوم به الدولة الصهيونية ضد الوطن العربي. لهذا يجب أن
يرتبط إنهاء الدولة الصهيونية بصيغة لحل المسألة اليهودية حلاً ديمقراطياً
إنسانياً، لا يقوم على الطرد والنفي والتهجير، بل ينطلق من مبدأ التعايش.

وهنا أعتقد أنه من الضروري إعادة النظر في الرؤية المتداولة حول
اليهود، حيث أن الحركة الصهيونية قد أسست مشروعها انطلاقاً من الدين
وعلى أساسه، كون الدين اليهودي هو محدّد وجود «أمة» هي «الأمة اليهودية». .
ولاشك في أن هذه النظرة هي نظرة دينية ضيقة، وضعت في خدمة مشروع
سياسي اقتصادي إمبريالي. وعلينا أن نعي المشروع ذاته لا أن نضيع خلف
«أوهام دينية». ولهذا فإن النظر السياسي هو الأساسي هنا، لأنه المدخل لوعي
طبيعية المشروع و«اكتشاف» الأوهام التي تغطيه. وانطلاقاً من ذلك يمكن أن
نؤكد على أن اليهودية دين ينتشر في أم الأرض ككل الأديان، وبالتالي فاليهود

دينياً ينتمون إلى أم مختلفة. وإن حاولت الحركة الصهيونية إعادتهم إلى لغة محدّدة وثقافة محدّدة وتاريخ محدّد (كما يمكن أن تعيد حركة مسيحية المسيحيين إلى اللغة الآرامية والثقافة الآرامية، خصوصاً وأن اللغة والثقافة اليهوديتين هما أختا اللغة والثقافة الآرامية)، الأمر الذي يفرض إزالة القشرة الدينية عن المشروع والنظر من زاوية الأهداف السياسية والمصالح. خصوصاً أن اليهودية هي جزء من تاريخنا وتراثنا وثقافتنا، وأن التوراة هي لحظة في صيرورة التطور الفكري الذي حدث في ماضينا. ولاشك في أن النظرة الدينية تفشل في التقاط هذه المسألة لأنها تضع دين في مقابل آخر (الإسلام مقابل اليهودية). وتنطلق من «الوعي الديني» في تحديد الآخر، الأمر الذي يؤسس للأنما والآخر الوهميان، الآن كما في الماضي. بينما النظر السياسي ينطلق من مفهوم الأمم، لهذا يلحظ بأن اليهود (كما المسيحيين وكما المسلمين) هم أفراد في أم مختلفة، ليجري التعامل معهم بصفتهم أفراداً في أم وليس كونهم يهوداً.

ولاشك في أن النظر الديني في طرف يولّد نظراً دينياً معاكساً، وهذه هي صيرورة الحروب الطائفية والتعصّب والقتل. بينما يقود النظر السياسي إلى رؤية المشروع السياسي، وإلى أن يقوم الصراع على أساس ذلك.

وإذا كان هناك يهود كثر، ومن أم مختلفة، قد تجيئشوا تحت راية المشروع الصهيوني، وتجمّعوا انطلاقاً من كونهم يهوداً، هناك ما يربط بينهم ويميّزهم عن الآخرين (أي انطلاقاً من الدين)، فإن «الرؤية المعاكسة» يجب ألا تنطلق من تأكيد صحة ذلك والإقرار بهذا الرابط وهي تؤسس لرفض الدين انطلاقاً من نظرة دينية أخرى (أو معاكسة). بل يجب أن تنطلق من أن الرابط الأساس هو «القومي» المنطلق من الانتماء إلى أمة، وهذا هو «منطق العصر» المؤسس على النظر السياسي والوعي المدني الحديث. مما يفرض التأكيد على أن اليهود هم مواطنون في أمهم ويجب أن يندمجوا فيها. ويعني أن نتعامل

معهم كمواطنين في تلك الأمم لا أن ننظر إليهم كمجرمين وأن نحاسبهم على ممارسات ليسوا معنيين بها. كما يعني ذلك أن ننظر إلى اليهود الذين عاشوا في الوطن العربي كعرب يدينون بالديانة اليهودية، وبالتالي لهم حقوق المواطنة ككل العرب من مختلف الأديان. وأن تحدّد مسائل الصراع على أساس سياسي سواء فيما يتعلق باليهود أو بغيرهم من العرب أو في العالم.

ربما كنت ألس هنا مشكلة عميقة نعيشها نحن العرب، نتجت عن تخلفنا وسيطرة أيديولوجيا أصولية محافظة أفضت إلى تبلور إسلام أصولي يصيغ السياسة شرعياً. وكما أن التخلف هو الذي يؤسس لنشوء الأصولية والتعصّب الديني والطائفي، فقد كان من أسباب انكفاء العرب اليهود إلى يهوديتهم، ليصبحوا قوة حرب ضدنا تحت وطأة وهم أيديولوجي نعيد نحن إنتاجه، كما هي كل الأوهام التي تغطي واقعنا العربي والتي تؤسس للحروب الطائفية والميول الأصولية التي تسعى إلى فرض سلطانها وسلطتها. في هذا الوضع لا يمكن أن نبلور حلاً، لا للمسألة الفلسطينية ولا للمسألة اليهودية (ولا أيضاً لكل المسألة العربية)، ويمكن أن نغرق في دوامة القتل المستمر، لأن التعصّب انطلاقاً من «النظر الديني» يعزز التعصّب المضاد، الأمر الذي يجعله دون أفق.

يجب إذن أن ننطلق من وعي مدني يستند إلى السياسة، وبالتالي إلى مفاهيم الدولة/ الأمة والمواطنة وحقوق الأمم والأقليات، وإلى الديمقراطية والعلمانية. وتأسيساً على ذلك يجب التعامل مع اليهود العرب كمواطنين، كالمسلمين والمسيحيين العرب، أي التعامل معهم كعرب بغض النظر عن انتمائهم الديني، حيث يتحوّل الدين إلى معتقد خاص ويخرج من دائرة السياسة. انطلاقاً من ذلك يجب صياغة الرؤية التي تؤسس لحل ديمقراطي على ضوء وانطلاقاً من إنهاء الدولة الصهيونية. وأهمية هذه الرؤية تكمن في

أنها يجب أن تحكم النشاط والتكتيك وطبيعة التعامل مع الصراع الواقعي الراهن. فالحرب التي تقوم على أساس ديني تؤسس للقتل، بينما يؤسس «الحل الإنساني» لحرب حقيقية توجّه ضد التكوين السياسي وقواه العسكرية.

انطلاقاً من كل ذلك يمكن أن يصاغ حل يقوم على أساس العمل من أجل أن تكون فلسطين جزءاً من دولة عربية ديمقراطية علمانية موحّدة وفيدرالية ولكل مواطنيها. وأن تتحقق عودة اللاجئين الذين شرّدوا منها دون فرض تهجير «اليهود» إلا من رغب في ذلك. وإذا بقيت كتلة «يهودية» كبيرة من الاشكناز الذين هم من أصل أوروبي، وأرادت حقوق «أقلية» يمكن أن تُعطى شكلاً من أشكال الحكم الذاتي أو الحقوق «الثقافية»، على ألا يضر ذلك بالسكان الأصليين. مع التأكيد على أن من حق اليهود العرب العودة إلى المناطق التي هاجروا منها أو البقاء حيث هم.

ميزان القوى:

وإذا كان الوضع الراهن مختلّ بشكل مريع، خصوصاً بعد الميل الأميركي للسيطرة على العالم إثر انهيار المنظومة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة، وتوضّح أن الدولة الصهيونية هي جزء فعلي في الإستراتيجية الأميركية، وبعد احتلال العراق وتكريس التواجد العسكري الأميركي في الخليج العربي والسعي لتغيير خارطة «الشرق الأوسط». إذا كان الوضع بهذا الاختلال فإن تغيير ميزان القوى يصبح أمراً ضرورياً، ولن يتحقق ذلك إلا عبر إعادة بناء الحركة الشعبية وتفعيل دورها. ولن يكون ذلك ممكناً دون إعادة صياغة الرؤية والبرنامج من جهة، وإعادة بناء الحركة السياسية من جهة أخرى، بالاستناد إلى ذلك الاحتقان الهائل الذي ولّده الوحشية الأميركية الصهيونية في فلسطين والعراق والعالم، والذي يؤسس لفعل مقاوم يحتاج لأن يتحول إلى عمل منظم وواعٍ. من أجل تغيير الوضع العربي، وتطوير آليات الصراع

ضد الاحتلال الإمبريالي الأميركي الصهيوني. وهذا يعني وضع إستراتيجية للنضال في الوطن العربي من أجل التحرر والوحدة والتطور والحدثة.

إعادة صياغة الرؤية الآن تهدف إذن إلى إعادة تأسيس الفعل السياسي في المرحلة القادمة.



الفصل الثاني:

الحل الاشتراكي والدولة الديمقراطية العلمانية

(نقاش مع الصديقين عادل سمارة ومسعد عرييد)



(١)

مقدمة

فتح عادل سمارة ومسعد عربيد نقاشاً نقدياً (ويمكن القول أنه نقاش اتهامي أكثر مما هو نقدي) لحل الدولة الديمقراطية العلمانية^(١)، استدعى الحوار. ولقد تناولت أولاً مسألة عامة تتعلق بتحديد طبيعة المرحلة، أو طبيعة الثورة، أو طبيعة المهمات المطروحة: هل هي ديمقراطية أم اشتراكية؟ حيث انطلقا من «نحو حل اشتراكي في فلسطين» (وأيضاً في الوطن العربي)، وبالتالي كان ضرورياً الحوار حول هذه المسألة. لكنني لم أدرجه هنا لأنه يتعلق بمسألة «نظرية»، رغم ارتباطها الوثيق بالواقع، وبالمسألة التي نناقش. حيث قصدت التركيز هنا على مسألة الدولة الديمقراطية العلمانية فقط. ولقد ساعدني تفكيك المنطق الذي تناولنا فيه المسألة في توضيح وتوسيع الأفكار التي وردت في الفصل السابق، والذي كان قد وزع كورقة للحوار، رغم أن نقد الصديقين ليس رداً عليها كما أوضحا.

وأوضح هنا بأن نقد الصديقين يتناول وجهة نظر بعض المثقفين الفلسطينيين و«الإسرائيليين» الذين انتقلوا إلى التأكيد على أن الإمكانيات الواقعية لم تعد تسمح بحل الدولتين، لهذا يجب أن تكون هناك دولة واحدة، هي إسرائيل على أن تتحقق فيها المواطنة الكاملة لكل ساكنيها. ولقد بدأت الورقة الأولى بنقد هذا الحل، لكن الصديقين بدل أن ينتقدا هؤلاء مباشرة يعمما النقد ليظال كل من يطرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية، وبالانتهايات ذاتها. وهذا ما استوجب النقاش، حيث بدا أنهما ضد هذا الحل من الأساس، وأن بديلهما الوحيد هو الحل الاشتراكي.

(١) أنظر،

http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=2&CatId=&table=table_163

(٢)

نقد حل الدولة الديمقراطية العلمانية

الورقة المقدمة من قبل الصديقين عادل ومسعد هي لنقد حل «الدولة الديمقراطية العلمانية»، لهذا سوف أدخل في الموضوع بعد «المقدمة النظرية» التي قصدت منها التمييز والتحديد، لكي يكون النقاش منتجاً⁽¹⁾. وأشير ابتداءً إلى أن الورقة لا تشير إلى الأطراف التي تناقشها، بل تنتقد صيغة ما، ليست محددة بأشخاص أو باتجاهات. وربما يقود ذلك إلى استشكال في النقاش، لأن النقد الوارد لا ينطبق على أي من التصورات المطروحة للدولة الديمقراطية العلمانية التي أعرفها، سوى في نقطة واحدة هي تلك المتعلقة بالبعد العربي. ولهذا سوف أناقش انطلاقاً من رؤيتي للدولة الديمقراطية العلمانية المؤسسة في الفصل الأول.

النقد وإشكاليته:

يشير الصديقان إلى أن كافة الحلول المطروحة منذ السبعينات «تقاسمت الوطن مع العدو المحتل، واعترفت بالكيان الصهيوني»، ويحدد هذه الحلول بالتالي: حل الدولتين (أي دولة يهودية ودولة فلسطينية)، حل الدولة الثنائية القومية، حل «دولة لكل مواطنيها»، وحل الدولة الديمقراطية العلمانية. ويؤكدان بأن هذه الحلول كلها ألغت حق العودة، وطمست البعد القومي، وأقرت ضمناً بحلول عنصرية. هل يمكن المساواة بين هذه الحلول؟ وهل أنها كلها تحوي هذه الصفات/الأحكام؟

(1) أنظر،

لن أدخل في النقاش حول هذه الحلول والأسس التي تقوم عليها، سوى حل الدولة الديمقراطية العلمانية لأن هذا هو ما يعنيني. وهو الحل الذي يمكنني الدفاع عنه، لأنه جزء من الحل العربي كما ناقشت في الفقرة الأولى. هل أن حل الدولة الديمقراطية العلمانية يقوم على هذه الصفات/الأحكام؟ لا أعرف إذا ما كان هناك «يهود» (أو إسرائيليون) يطرحون حلاً ديمقراطياً علمانياً يقوم على هذه الصفات/الأحكام، لكن هذه الصفات/الأحكام ليست في بنية أي حل طرح في الجانب العربي، ولم أقرأ أن أحداً طرحه على هذه الشاكلة. ربما هناك من «يطمس البعد العربي»، نعم، ولكن أساس الحل هو في إنهاء الدولة الصهيونية (ولن أتطرق هنا إلى الفرق بين إنهاء الدولة وتفكيك الكيان كما يطرحه الصديقان، حيث سوف أشير إلى ذلك لاحقاً)، وبالتالي عودة اللاجئين وإعادة صياغة التكوين البشري والسياسي على أساس ديمقراطي علماني. وفكرتي - كما سوف أبرز ذلك لاحقاً - تنطلق من أنها ستكون دولة ديمقراطية علمانية عربية، وبالتالي لن تكون دولة ديمقراطية علمانية فلسطينية. بمعنى أن هذا الحل لا يعترف بالدولة الصهيونية، ولا بسيطرتها على الأرض، ولم يبلغ حق العودة، وبالتالي لم يقر لا صراحة ولا ضمناً بحل عنصري. أكثر من ذلك إنه ينطلق من البعد العربي، ويؤسس عليه. لهذا تستقط كل اتهاماتها هنا، وسيبدو زج حل الدولة الديمقراطية العلمانية في سياق الحلول الأخرى لا معنى له، أو أنه يشير إلى خلط بين الرؤى والحلول.

أين المشكلة إذن، التي تستلزم النقد؟ هل لأن المسألة تتعلق بحل ديمقراطي علماني وليس بحل اشتراكي كما يعتقدان؟ وبالتالي فإن النقد موجه إلى طبيعة الحل الذي يقدمه خيار الدولة الديمقراطية العلمانية كونه ليس حلاً اشتراكياً؟ هل هذه هي المشكلة؟ إذا كانت كذلك كان يمكن أن تنقد دون «تزوير»، ويشار بوضوح إلى هذا الخلاف. وبالتالي لم يكن النص بحاجة إلى تكرار هذه «التهم» مرات ومرات. من المؤسف أن يجري تشويه تصور من أجل تبرير تصور آخر. الحلول الأخرى الواردة في النص يمكن أن تنقد

على هذه الأسس، لأنها تقوم على الاعتراف بالدولة الصهيونية، وبتقاسم الأرض معها، وبتجاهل (أو بالتخلي عن) حق العودة، أو أن بعض من يطرحونها يطرحونها كذلك. أما حل الدولة الديمقراطية العلمانية فيقوم أولاً على إنهاء الدولة الصهيونية، لأنه يؤسس لدولة مدنية لا تقوم على أساس ديني، وهو ينطلق من الصراع مع المشروع الإمبريالي الصهيوني، وفي كلا الحالين يكون إنهاء الدولة الصهيونية أساسياً، لأن المطلوب هو إنهاء دورها الإمبريالي، وبالتالي إنهاؤها كدولة تمثل الرأسمال الإمبريالي، وكونها دولة طائفية عنصرية قامت على الاحتلال والاستيطان.

إذن، أين المشكلة مرة أخرى؟ هل الخلاف هنا حول طبيعة الحل: ديمقراطي أم اشتراكي؟ لقد بدأت من هذه النقطة بالذات لكي يصبح النقاش في الحل في فلسطين أكثر وضوحاً، وأكثر تحديداً، لحصر الخلاف، وبالتالي معالجته. ولقد انطلقت من أن طابع الحل الاشتراكي (أي حل الاشتراكيين) هو ديمقراطي، بمعزل عن المشكلة اليهودية ووضع فلسطين. حيث انطلقت من المهمات الواقعية ومن طبيعتها السابقة لتحقيق الاشتراكية، أي السابقة لتكوين يقوم على إلغاء الملكية الخاصة. حيث أن أساس تحقق الاشتراكية هو إلغاء الملكية الخاصة في ظل سلطة الطبقة العاملة.

هنا سوف أنطلق من النقد الموجه إلى حل الدولة الديمقراطية العلمانية. وأشير إلى أن هذا الحل طرح من قبل الشيوعيين قبل قيام الدولة الصهيونية، وطرح على الضد من المشروع الصهيوني⁽¹⁾. وحتى حينما طرح من قبل حركة فتح سنة 1969، طرح على أنقاض الدولة الصهيونية، وكان يستند إلى الصيغة التي طرحها الشيوعيون من قبل. لهذا فإن نقد الدولة الديمقراطية العلمانية الذي يقوم به الصديقان عادل ومسعد ينطلق من خطأ معرفي، ليبدو أن الهدف هو فقط تغليب الحل الاشتراكي.

(1) أنظر،

ينطلق النقد من أن حل الدولة الديمقراطية العلمانية يستند إلى مكونين: قومي وديني⁽¹⁾، والنقد هنا لازال ينطلق من أن هذا الحل يقوم على أرضية الدولة الصهيونية وليس على إنهاؤها. وهذا أساس أول خاطئ، لأن الحل مطروح كبديل للدولة الصهيونية وليس في حضانها. وفيما يتعلق بالمكون القومي يحتمل النقد حل الدولة الديمقراطية العلمانية ما يطرحه حل الدولة الثنائية القومية، الذي يطالب بإزالة التمييز بين «قوميتين»، ويوصل إلى دولة لكل مواطنيها. وهذه الحلول تقوم فعلاً على أرضية الدولة الصهيونية وليس على إنهاؤها، كما على حل ينطلق من وجود دولتين (إسرائيل/فلسطين). بمعنى أن هذه الحلول (الدولة ثنائية القومية، دولة لكل مواطنيها، حل الدولتين) تنطلق من وجود واستمرار وجود الدولة الصهيونية، وبعضها يقوم على إلغاء يهودية الدولة لتكون لكل مواطنيها، وبعضها يقوم على صياغتها انطلاقاً من وجود قوميتين (عربية ويهودية). لكنها تقوم على افتراض أن الدولة هي في حدود سنة 1967، وأن باقي أرض فلسطين هي الدولة الفلسطينية. وبعضها يقوم على أنها دولة واحدة في كل فلسطين، لأن إمكانيات الفصل باتت معدومة.

والخطأ هنا يتحدد في أن اليهود ليسوا قومية، هم أفراد من قوميات شتى يجمعهم الدين اليهودي. والخطأ الآخر يتحدد في أن ذلك يتجاوز طبيعة الدولة الصهيونية، التي هي كيان استيطاني إمبريالي عنصري. وبالتالي ليس من الممكن الوصول إلى حلول على أرضيتها، لهذا يجب إنهاؤها. وما أشير إليه في هذا المجال هو أنه إذا بقي تكتل «إسرائيلي» كبير بعد ذلك فيمكن أن يعطى حق أقلية، وبالتالي يمكن أن يعتبر ذلك ميلاً لاعتباره أقلية «قومية». وربما سينطبق ذلك على الأشكيناز دون السفرديم -العرب- الذين هم جزء من النسيج العربي. حينها يمكن أن يحصل الأشكيناز على «حكم ذاتي» كونهم ربما يشكلون أقلية «قومية». وهذه الفكرة ينتقدتها الصديقان

(1) سنلمس ذلك عند ترهستان أبونز ومارك ساتين. أنظر،

http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=38&CatId=&table=table_163

دون تدقيق. وأنا هنا أمس الحل المستقبلي لفلسطين، ولا ابني على ما هو قائم. أي أنطلق من إنهاء الدولة الصهيونية وليس من وجودها.

إذن، حل الدولة الديمقراطية العلمانية لا يقوم على مكون قومي كما يشير الصديقان. وإذا كان هو الحل الأساسي في مجتمع ينزع نحو التطور كما أشرت في الفقرة الأولى، فهو يتضمن حلاً لمشكلة الأديان. لهذا فهو يقوم على الفصل بين الدين والدولة، ويضمن حرية المعتقد دون تمييز. نعم، ما إشكال ذلك؟ هل يرى الصديقان في ذلك مشكلة؟ النقد يوحى بذلك. هل يعني ذلك تكريس الدولة الصهيونية؟ نقول بأن الحل يبدأ من إنهاء الدولة الصهيونية وليس مطروحاً فيها، وهو حل لمشكلة مزمنة تتمثل في استمرار أيديولوجيا القرون الوسطى التي تخلط الدين والسياسة (الدين والدنيا). وفي ثانياً ذلك يجري حل مشكلة تعدد الأديان والطوائف عبر تجاوز سطوة إحداها سياسياً، وبالتالي التعامل المتساوي معها. وهذا لن يتحقق إلا عبر الفصل بين الدين والدولة، وتحويل الدين إلى معتقد شخصي مضان في القانون. ولأن الدولة الصهيونية تطرح ذاتها كدولة يهودية، ولأن الذين نتصارع معهم هم يهود من الناحية الدينية، ولأن المطلوب هو قبول «المستوطنين» وليس طردهم كما يشير الصديقان وأوافقهما على ذلك، بمعنى أن المطلوب هو التعايش على أنقاض الدولة الصهيونية، يصبح تحييد الدين عبر تحويله إلى معتقد شخصي مسألة ضرورية من أجل تأسيس دولة حديثة. بمعنى أن إنهاء الدولة التي قامت على أساس ديني لن يقود إلى إقامة دولة دينية بديلة، بل يقود إلى إقامة دولة ديمقراطية علمانية. هل يوحى ذلك بأن طبيعة الصراع هي دينية كما يشير الصديقان؟ هل أن معالجة مشكلة الدين تجعل الصراع هو صراع ديني؟

الصديقان يشككان بالحل انطلاقاً مما قد يوحى به. فهو يوحى بالأبعاد الدينية والعرقية للصراع مما يغيب جوهره وطبيعته المتمثلتان في إخضاع

الأمة العربية، والهيمنة على مواردها وأسواقها. أي تغييب كونه صراع ضد المشروع (الرأسمالي- الإمبريالي- الصهيوني) كما يسميانه. لماذا؟ لأن تحديد حل لمشكلة دينية. هي قائمة ولقد عمل المشروع الإمبريالي الصهيوني على استغلالها، لماذا يعني ذلك أن طابع الصراع قد بات صراعاً دينياً؟ لست ألس الربط بين المسألتين، خصوصاً وأن الإمبريالية والصهيونية يؤسسان مشروع سيطرتهما على أساس «الحق الديني». وإذا كانت المراكز الإمبريالية تعي طبيعة المشروع، وتعي الهدف من استخدام الدين، وإذا كنا نعي نحن ذلك، فإن ملايين اليهود الذين أصبحوا مستوطنين لا يعون ذلك. فقد قدموا إلى فلسطين انطلاقاً من «وعي ديني» (خصوصاً الأشكناز)، أو من اضطهاد ديني لحق بهم بعد قيام الدولة الصهيونية (العرب اليهود)، نتيجة تخلف الوعي في الوطن العربي، وسيطرة «وعي ديني» استغل ضد هؤلاء، إضافة إلى «المؤامرات» والصفقات التي جرت مع النظم العربية التي كانت قائمة آنذ.

وبالتالي فإن أي حل يجب أن يلحظ هذه المسألة، ومن ثم أن يلحظ أن المطلوب هو «تحييد» الديني عبر فصله عن السياسي، مع إعطاء الحق في ممارسة المعتقد الديني بحرية ومساواة، من أجل أن ينكشف طابع الصراع السياسي الطبقي، وليتوضح بأن المشروع الصهيوني هو، ليس حل لمشكلة اليهود، بل هو مشروع إمبريالي يستخدم اليهود في الصراع من أجل السيطرة على الوطن العربي، وتكريس تجزئته وتخلفه. لهذا فإن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حل لمشكلة يطرحها المشروع الإمبريالي. والدولة الصهيونية هي دولة طائفية إضافة إلى أنها عنصرية، وبالتالي فإن هذا الحل ضروري حتى لو كان خيارنا الآن هو الاشتراكية. لهذا أشرت إلى أنه ليست مشكلة الحل الاشتراكي في هذه النقطة بالذات، بل مشكلته في مسائل أخرى.

إن حل الدولة الديمقراطية العلمانية بالتالي لا يتجاهل «حقيقة وطبيعة الكيان» بل ينطلق منه. لهذا فهو هنا ينزع الطابع اليهودي عن الدولة، وبلغي

كل طابع ديني لها، وبالتالي يوضح خلل الفهم بأن الدولة الصهيونية هي حل للمسألة اليهودية. كل ذلك عبر تحييد الدين والانطلاق من الطابع الحقيقي للصراع. وهو يقدم الحل البديل بالتالي عن «الدولة الدينية». ويؤسس للتعايش في الدولة التي ستقوم على أنقاض الدولة الصهيونية.

إن السذاجة وحدها هي التي تجعل طرح الدولة الديمقراطية العلمانية وكأنه يغطي على طبيعة الصراع، الذي هو ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني، وإلا كان طرح الدولة الديمقراطية العلمانية كحل في أي من الدول العربية يغطي على طبيعة الصراع مع النظم، الذي هو صراع ضد الطبقة الرأسمالية التابعة. إن هذا الحل هو حل لمشكلات واقعية، يمكن أن توظف من أجل التمويه على طبيعة الصراع، لكنها مشكلات قائمة. إن مشكلة سيطرة الأيديولوجيا التقليدية المغلفة بالدين تفرض العلمنة لتحقيق تجاوزها، وتكريس الفصل بين الدين كمعتقد شخصي والدولة، بين الشريعة والقانون، بإحلال القانون بدل الشريعة. وبالتالي فليس الحل هو الذي يوحى بالطابع الديني، بل أنه الحل لمشكلة «دينية»، أي لمشكلة إستخدم فيها الدين. وهذه مسألة لا تتعلق بفلسطين فقط، حيث تبدو الأمور أكثر تعقيداً نتيجة استغلال الدين (اليهودية) في الصراع، بل أنها تتعلق بكل الوطن العربي في سياق السعي لتحقيق الحداثة.

من ناحية أخرى يرفض الصديقان حل الدولة الديمقراطية العلمانية لأنه لا يعالج مسألتين أساسيتين ساخنتين هما: «1) العلاقة بين العرب واليهود، 2) مستقبل المستوطنين اليهود». هل أن الحل لا يعالج هاتين المسألتين؟ أولاً: العلاقة سوف تقوم على أساس ديمقراطي علماني، وهو الأمر الذي يعني أن الحل يقوم على أساس مبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين، وفصل الدين عن الدولة، وهي المسائل التي يتهم حل الدولة الديمقراطية العلمانية بأنه يدعو إليها، وبالتالي فالحل يحدد المسألة الأساسية الساخنة الأولى. العرب والأشكناز هم مواطنون في دولة واحدة دون تمييز على أساس الدين أو

العرق. ألا يعني حل الدولة الديمقراطية العلمانية ذلك؟ إنه يعني ذلك بالتحديد. أما مسألة المستوطنين فيمكن الإشارة أولاً أن الحل ينطلق من بقائهم، ويستند إلى السعي للتعايش. ويمكن أن نقول أنه بإنهاء الدولة الصهيونية، وبالتالي عودة اللاجئين، سوف يحدث تغيير ديموغرافي كبير نتيجة هجرة مستوطنين وبقاء آخرين، وهذا هو الوضع الطبيعي في هذه الحالة. حيث لسنا نحن من يحدد مستقبل المستوطنين، إننا نطرح أن من حقهم البقاء في إطار دولة ديمقراطية علمانية، لكنهم من يحدد البقاء أو المغادرة. أما شكل الدولة التي سيعيشون فيها فهي دولة عربية، علمانية، تقرر المساواة بين المواطنين، كما تقرر حرية المعتقد الديني. وإذا ما بقيت كتلة كبيرة من اليهود وطالبت بأن يكون لها حق أقلية «قومية» فلها ذلك.

طبعاً يجب أن نلاحظ بأن عودة اللاجئين سوف تفرض إعادة صياغة الوضع فيما يتعلق بالملكية والإقامة، نتيجة التنازع الذي يمكن أن ينشأ على كليهما، والذي نبع من عملية التهجير والاستيطان ذاتهما. ولاشك في أن للدولة الجديدة دور مهم هنا، لكن الصديقين لا يريا سوى الحل الاشتراكي لأنه يقوم على إلغاء الملكية الخاصة للموارد ووسائل الإنتاج، وبالتالي يجنب الدخول في منازعات قانونية حول المسألتين. ربما، لكن هل يقبل الفلسطينيون و«الإسرائيليون» هذا الحل؟ وهل يمكن تعميمه ليشمل كل الفلسطينيين والعرب؟

ما دام الوضع ليس مهياً لإلغاء الملكية الخاصة (كما بحثت في الفقرات السابقة التي لم أنشرها هنا) فإن حلاً أخرى يمكن أن تدرس في هذا المجال، تنطلق من أحقية الفلسطينيين بالأرض، وبالتالي تجري تسوية الأمور على هذا الأساس، فهذا حق، لكن هل أنه يعني تجريد اليهود من كل شيء؟ لا، حيث أن إقرار حقهم في البقاء يفرض أن تحل كل المشكلات المرتبطة به، ولهذا سياقاته القانونية التي تصبح ضرورية بعد إنهاء الدولة الصهيونية. وهنا يمكن

اللجوء إلى تملك الدولة لمناطق وأرض كجزء من حل يقوم على أساس العدالة. وعلى أساس التساوي بين المواطنين. لكن ذلك لا يعني تحقيق الاشتراكية. لأن للدولة دور اقتصادي ما قبل تحقيق الاشتراكية.

يكمل الصديقان بأن حل الدولة الديمقراطية العلمانية يقوم على المساواة بين كافة المواطنين، وهذا صحيح كما أشرنا للتو، لكنهما يضيفا بأنه يقوم كذلك على حق «القوميتين» في امتلاك الأرض، وهذا خاطئ، وهو غير مطروح في الغالب، ليصلا إلى أن الشراكة والمساواة في ملكية الأرض تستحيل في ظل النظام الرأسمالي، ولا تتحقق إلا بإلغاء الملكية الخاصة. ليقولا، لماذا يقبل الفلسطينيون باقتسام الأرض مع المستوطنين في ظل نظام رأسمالي؟ هنا يخطط الصديقان الحل السياسي بالحل الاقتصادي، انطلاقاً من أن الاعتراف بوجود «قوميتين» (وهو ما يقولا أن حل الدولة الديمقراطية العلمانية يقوم عليه) يفرض المساواة في اقتسام الأرض، وهنا ينطلقان من التعامل مع «الكتل» (العرب واليهود) بينما مسألة ملكية الأرض مرتبطة بالأفراد (وربما فيما يقولا سطحية لأن التعايش معاً لا يفرض اقتسام الأرض على أساس الكتل، بل أن المشكلة تتمثل في التنازع على ملكية الأرض المصادرة لمصلحة الاستيطان، وبالتالي أحقية اللاجئين في ذلك، وهنا نكون في حدود ما هو قانوني). الدولة الديمقراطية العلمانية هي صيغة النظام السياسي القانوني، أما طابع الملكية فخاضع للنمط الاقتصادي الاجتماعي الذي يحقق التطور. وهذه المسألة الأخيرة تناولناها سابقاً⁽¹⁾، وأكدنا على أن الظرف الواقعي لا يفرض إلغاء الملكية الخاصة نتيجة الطابع العام للوضع الاقتصادي. لكن سنلمس بأن المسألة في فلسطين محددة في وضعية إشكالية نتيجة مصادرة الأرض والاستيطان كما أسلفنا. ولهذا يجب البحث في أساس قانوني من جهة ويراعي العدالة من جهة أخرى، ينطلق من، أولاً حق اللاجئين في أرضهم، ومن ثم يجري، ثانياً، النظر في وضع المستوطنين وكيفية حل المشكل الناشئ عن

(1) أنظر الهامش رقم 5

ذلك. وهذا الحل الذي يساوي بين المواطنين ينظر إلى الحقوق ولا يتجاوزها. وهو لا ينطلق من حق «القوميتين» لأنه لا يرى أن هناك قوميتان، وبالتالي لا يساوي ولا يشارك في ملكية الأرض، بل يحلها على أساس الحق دون ظلم لأي من الأطراف.

وهنا تكون الإفادة من هذه المشكلة للتأكيد على الحل الاشتراكي ليس أمراً صحيحاً، بل ربما يشير إلى سذاجة. حيث أن تحديد طبيعة الحل تفرض النظر إلى عناصر أخرى، تلك المتعلقة بطبيعة المهام المنوي تحقيقها، ودور الطبقات في ذلك، وممكنات تحقيق الاشتراكية على ضوء كل ذلك. وهذه كلها مسائل لم يتطرق إليها الصديقان رغم أنها الأساس العام الذي يحدد دور القوى الماركسية (أو الاشتراكية بالمعنى الماركسي).

إذن، ليست مشكلة التنازع على الأرض هي التي تحدد طبيعة الحل، وبالتالي تفرض رفض الحل الديمقراطي العلماني، لأن هذا الحل نابع من أسس أخرى هي تلك التي يرفضها عادل ومسعد. لهذا يختما ردهما بـ «الضربة القاضية» ضد الدولة الديمقراطية العلمانية، حيث يؤكدان بأن هذا الحل «يفتقر إلى آليات النضال والفعل والتنفيذ»، ولا يستطيع «طمأنة» اليهود وتبديد مخاوفهم، حيث لا يستطيع ذلك سوى الحل الاشتراكي من خلال تأمين حل إنساني عادل لهم. وأن الحل الاشتراكي هو وحده الذي يضمن حق عودة اللاجئين، وأنه لا نستطيع مواجهة المشروع الرأسمالي-الإمبريالي-الصهيوني «إلا على أرضية اشتراكية وآفاق معادية للرأسمالية وعوالة رأس المال في هذه الحقبة».

هذا ملخص النقاش، وهو محور الرفض لحل الدولة الديمقراطية العلمانية، وأساس طرح الحل الاشتراكي. أما أنه يفتقر إلى آليات النضال والفعل والتنفيذ، فلست أفهم العلاقة بين صحة المشروع وكل ذلك. وربما

يكون المشروع صحيحاً لكن دون آليات نضال وفعل وتنفيذ. رغم أن الحل المطروح يتضمن كل ذلك، وهو ما يمكن أن يشار إلى بعضه تالياً. أما عن «طمأنة» اليهود فإن الحل الديمقراطي العلماني يطمئنهم ما دام يعتبر أنهم مواطنين في دولة علمانية. أما الموقف من الملكية فهذا شأن آخر، حيث يمكن لليهود أن يعتبروا أن إلغاء الملكية الخاصة سوف يسلبهم «حقهم»، مثل الفلسطينيين. فليس كل هؤلاء يمكن أن يوافقوا على هذه المسألة. وكما قلنا، هذا موقف يمكن أن تتفاعل معه الطبقة العاملة وليس الفئات الوسطى مهما كان الظرف. وبالتالي فهو يربك ولا يقود إلى الاطمئنان. كما أن عودة اللاجئين مرتبطة بإنهاء الدولة الصهيونية وليس بشكل السلطة التي سوف تقوم، ولهذا ليس من رابط بين حق العودة والحل الديمقراطي العلماني أو الحل الاشتراكي، بل أنها مرتبطة تحديداً بإنهاء الدولة الصهيونية. وكما أشرنا فإنه من التشويه القول بأن حل الدولة الديمقراطية العلمانية يقوم على التخلي عن حق العودة، فهو يقوم على إنهاء الدولة الصهيونية، ليصبح حق العودة حق طبيعي في دولة ديمقراطية علمانية.

أما المسألة الأخيرة، تلك المتعلقة بمواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، نعم لا يستطيع الواجهة إلا قوى تقوم على أرضية اشتراكية (ماركسية)، وآفاق معادية للرأسمالية ما دام هذا المشروع هو مشروع رأسمالي إمبريالي. لكن هناك فرق بين أن القوى التي تطرح هذا المشروع هي قوى اشتراكية ماركسية، وبين أن يكون هدفها هو تحقيق الاشتراكية. وكما أشرنا فإن المهمات هي مهمات ديمقراطية، لكن القوة القادرة على مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني من أجل تحقيقها هي القوة المعبرة عن الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، القوى الماركسية (الاشتراكية). بمعنى أن فارقاً مهماً يكمن بين طرح حل اشتراكي، أي حل يقوم على تحقيق الاشتراكية، وبين حل الاشتراكيين، الحل الذي يطرحه الاشتراكيون والذي يناضلون من أجل تحقيقه. فهذا الأخير ليس من الضروري أن يكون اشتراكياً الآن. لكن دور

الاشتراكيين ضروري الآن كما في المستقبل، وهو حل الدولة الديمقراطية العلمانية.

«المشروع الاشتراكي في فلسطين» وحله للمسألة اليهودية:

يتساءل الصديقان عن الحلول أمام اليهود بعد «تفكيك» الكيان الصهيوني، وتطبيق حق العودة، وإزالة الاحتكار الصهيوني للأرض والموارد والمؤسسة العسكرية والاقتصادية. ويقدمان إجابة: «العيش معنا في المجتمع العربي الموحد الجديد، وفي ظل النظام الاشتراكي». سوف نتجاوز مسألة النظام الاشتراكي التي تناولناها سابقاً، سنشير إلى هذه المسألة الصحيحة، حيث لا يجب طرح حلول شوفينية كما يشيرآن. أي أن يفتح باب العيش المشترك والتآخي. حيث أن «هناك هذه الكتلة البشرية المؤلفة من بضعة ملايين هم في التحليل النهائي وبغض النظر عن المسميات، أناس وبشر، وهذا يقتضي إيجاد حلول إنسانية لإشكالياتهم أو لإشكاليتنا معهم». وبالتالي فـ «إن مستقبل اليهود المقيمين الآن في فلسطين المحتلة وعيشهم معنا في كافة أجزاء الوطن العربي أمر يجب استشرافه ومناقشته من منظور، وفي إطار، المستقبل الاشتراكي للوطن العربي، والنضال ضد الإمبريالية والرأسمالية».

إذن الحل المطروح هو حل ديمقراطي. لكن هل هو حل علماني؟ ربما لا، لأن النص يقرر «حق تشكيل الكيانات الدينية و/أو الدينية الثقافية». كيف يمكن تشكيل كيان على أساس ديني؟ الدولة الصهيونية قامت على هذا الأساس، والحركات الأصولية الإسلامية والمسيحية تطرح تشكيل كيانات على هذا الأساس. وبالتالي فإذا كان هذا الحل يبدو كحل ديمقراطي فإن هذه المسألة تنفي ذلك. هل يمكن إعطاءهم حق تشكيل كيان كونهم ربما يشكلون أقلية «قومية»؟ الصديقان راوغا في هذه المسألة، حيث رفضا ونقدا التعامل مع اليهود كقومية، ثم وافقا على التعامل معهم كأقلية قومية. وهنا هما يتعاملان معهم كأقلية دينية لها حق تشكيل كيان.

إن التأكيد على ضرورة العلمنة يفرض تجاوز الموافقة على تأسيس كيانات على أساس ديني، حيث أنها تعني رفض الدولة الدينية. ولهذا أشرت إلى أن الحل المطروح يتجاهل العلمنة. وإذا كان النص يتعامل مع الأمازيغ والأكراد كأقليات قومية لها حق تقرير المصير، فهل أن تجاهله لليهود كأقلية نابع من هذه المسألة؟ النص يرفض منح اليهود حق تقرير المصير على شكل كيان سياسي مستقل أو «حكم ذاتي» وما شابه، حيث أن ذلك يعني مكافأة المحتلين ومباركة مشروع رأسمالي-إمبريالي-صهيوني، كما يعني الاعتراف بالاستيطان، أي الإقرار بشرعية المشروع الصهيوني. ويكمل أن الإقرار بشرعية هذا الكيان السياسي الذي قد يأخذ اليوم شكل «حكم ذاتي» سيصبح ضمن معطيات وأوضاع إقليمية ودولية متغيرة «دولة» مستقلة. لكن النص يعود للتأكيد على أن الحل الاشتراكي الشعبي العربي هو «الوحيد الذي يضمن لليهود الحق في البقاء والعيش بين ظهرانينا كأقلية أو أقليات تتمتع بكافة الحقوق والحريات أسوة بالعرب والأقليات أو المجموعات الإثنية الأخرى المتأخية والشريكة في الوطن العربي». ويكمل مؤكداً على الفكرة ذاتها أنه الحل الوحيد الذي يضمن لليهود كأقلية إثنية (أي قومية طبعاً - إضافة مني) في فلسطين والوطن العربي الحقوق والحريات الإنسانية والمدنية والدينية والثقافية في إطار دولة عربية موحدة. إذن يمكن أن يحصل اليهود الذين سيبقون في فلسطين بعد إنهاء الدولة الصهيونية على حق أقلية قومية. وإن كانت كلمة قومية يجب أن توضع بين مزدوجين، لأننا هنا نتحدث عن اليهود الأشكناز (الذين هم من أصل أوروبي)، والذين يمكن على المدى الأبعد أن يشكلوا أقلية لها طابع قومي ما.

طبعاً أوافق على هذا الحل الأخير، وأعتبر أنه صحيح وضروري. لكن لماذا هذا التناقض في المنطق؟ لماذا الرفض ثم القبول؟ لماذا الهروب من العلمنة كحل للمشكل الديني، ولماذا التخوف من اعتبار اليهود المتبقين أقلية قومية؟ لماذا هذه المراوغة في الطرح؟ إن التأكيد على أنه يمكن التعامل مع «اليهود»

كأقلية يوصل إلى إمكانية أن يعطوا «حكماً ذاتياً». هل يقود ذلك إلى مطالبتهم بالاستقلال انطلاقاً من مبدأ حق تقرير المصير؟ هنا سنلمس الإشكالية التي أوجدت كل هذا الإرباك، وكل هذا التناقض، حيث أن الصديقان يعتقدان بأن حق تقرير المصير ينطبق على الأقليات، لهذا قالاً بأن من حق الأمازيغ والأكراد تقرير المصير بصفتهم أقليات قومية. ورغم أن وضع الأمازيغ والأكراد مختلف، أو أنه يمكن أن نختلف في توصيف وضعهم، هل هم أقليات أم غير ذلك، إلا أن النقطة الجوهرية هنا هي أن حق تقرير المصير وفق المفهوم الماركسي والعالمي ينطلق من حق الأمم في تقرير مصيرها، وليس الأقليات التي لها حقوق أخرى غير تقرير المصير الذي يعني الاستقلال في الغالب. هذه الحقوق هي الحقوق الثقافية وحق المواطنة، وأيضاً حق الحكم الذاتي. وبالتالي فإن التمييز بين الأمم والأقليات حاسم هنا. ولهذا فحينما نقول أنه يمكن لليهود المتبقين في فلسطين حق في «الحكم الذاتي» فإننا نعتبر أن هذا هو الحل الأقصى لوضعهم، الذي لا يمكن أن يتطور إلى أي حل آخر يتعلق بتقرير المصير. إن هذا التخوف المبني على فهم خاطئ لمعنى حق تقرير المصير هو الذي أوجد كل هذا الإرباك، وهذا التردد في تناول المسألة اليهودية. أو أنه واحد من أسباب الإرباك، وسنلمس أن هناك ما هو «نفسى»، حيث أن أي حل يقبل بوجود اليهود الذين قدموا كمستوطنين سيعني الاعتراف بواقعة الاستيطان، وهذا أمر مبرك لشعب جرى اقتلاعه من أرضه.

هذا الوضع يؤسس لتناقض في المنطق من جديد، حيث أن الحل المطروح والقائم على أساس ديمقراطي عبر الدعوة إلى العيش المشترك والتآخي لا يستقيم مع اعتبار أن اليهود الذين باتوا مقيمين في فلسطين هم «غزاة ومستوطنون صهاينة». إذن كيف يمكن أن نتآخي مع غزاة وصهاينة؟ المسألة هنا حساسة ودقيقة، خصوصاً وأن أي حل ديمقراطي يجب أن يؤسس لذاته منذ البدء، أي أن التعايش المستقبلي يفرض سلوكاً دقيقاً من الآن. بمعنى أن المطلوب ليس زيادة الأحقاد بل التفهم الدقيق لمشكلة هؤلاء، وبالتالي

التعامل الذي يقنع هؤلاء بأن إنهاء الدولة الصهيونية لا يعني إنهاءهم. وهنا يجب التمييز بين «أصحاب» المشروع الإمبريالي الصهيوني والمستفيدين منه، وبين المحوّلين من قبل «أصحاب» ذلك المشروع إلى «مرتزقة» وأداة حرب. فنحن لن نتعايش مع «أصحاب» المشروع، لا مع الرأسمالية الإمبريالية، ولا مع الرأسمالية الصهيونية المرتبطة بالإمبريالية، بل سنتعايش مع هؤلاء الذين قدموا كمستوطنين. والسؤال الذي يجب أن نجيب عليه هنا هو: لماذا قدموا كمستوطنين؟ هل لأنهم يعون التصور الإمبريالي؟ إن مسافة تقع بين أن هؤلاء هم جزء من المشروع الإمبريالي، وبين أنهم يعون هذه الحقيقة، أي بين دورهم ووعيهم. فقد إنحكّم جزء كبير منهم لوعيه الديني أو لأسباب أخرى ذكرتها سابقاً. وبالتالي سار وراء وهم أيديولوجي وليس وراء مشروع سياسي، خصوصاً أن رفض «الآخر» لهم (وهذه هي حالة أوروبا، وحتى في الوطن العربي لكن حدث ذلك بعد قيام الدولة الصهيونية خصوصاً) كان يدفعهم للرحيل عبر التعلق بذاك الوهم. هل يبرر كل ذلك الدور الذي قاموا به؟ طبعاً لا، لكن وعيه يؤسس لسياسة لا تجعل كل هؤلاء أعداء بالمطلق كما يبدو في نص الصديقين، رغم أنهما يدعوان إلى العيش المشترك والتآخي. ويفتح الأفق لصيغة من الصراع مختلفة، تنطلق من السعي لـ «تحويل الوعي»، وتأسيس اصطافات جديدة، حيث ننطلق من أنهم يمتلكون «وعياً زائفاً».

لهذا فإن التأكيد على العيش المشترك (وليس الطرد كما كان يطرح) مسألة مهمة، لأن كشف زيف الوعي يفرض كشف طبيعة المشروع الإمبريالي، والوضع الذي وُضعوا فيه، من أجل دفعهم للاشتراك في النضال من أجل إنهاء الدولة الصهيونية. إذن، قيمة الحل الذي نطرحه اليوم هي في مقدرته على التأثير في وعي هؤلاء، وتحويله ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني. هل سننجح؟ يجب أن نحاول ذلك دون أن نراهن عليه. لكن في كل الأحوال ليس أمامنا سوى أن نطرح حلاً ديمقراطياً للمسألة اليهودية، دون أن نتنازل عن المسألة الأساسية هنا، التي هي إنهاء الدولة الصهيونية. ودون

أن يعني ذلك عدم ممارسة المقاومة المسلحة، فهذا أسلوب أساسي من أجل إنهاء الدولة الصهيونية. لكن يجب أن نعمل كذلك على «تفكيك» (وهنا أستخدم تعبير الصديقين، لكن بمعنى آخر) المجتمع الصهيوني. ليس انطلاقاً من منطق انتهازي، بل انطلاقاً من مصالح كل هؤلاء.

ولاشك في أن الخيار الاشتراكي الماركسي هو الأقدر على استقطاب قطاعات من هؤلاء، لأنه ينطلق من الإنساني، ومن تجاوز عميق للوعي التقليدي الديني. وهذه خطوة في إطار صراع كبير له أشكاله المتعددة.

«معسكر العدو»:

في هذا السياق يمكن تلمس إشكالية تحديد الصديقين لـ «الآخر» العدو. فالمعيار هنا هو فهم دور الكيان الصهيوني في المشروع الرأسمالي-الإمبريالي-الصهيوني، وبالتالي فالآخر هو «المعسكر الرأسمالي-الإمبريالي-الصهيوني بكافة مكوناته بما فيها الأنظمة والطبقات العربية الكومبرادورية العميلة»، ومن الفلسطينيين الذين يتماشون مع هذا المشروع. حيث أن العوامل التي تحدد هوية «الآخر» هي المصلحة المادية والموقف الفكري والسياسي، والدور (الوظيفة)، وليس الدين أو الثقافة أو الإثنية أو القومية. لهذا فإن كل من يعترف بالكيان الصهيوني هو في الحقيقة في معسكر الأعداء، «هو صهيوني».

هنا سنلمس «الشطط»، وبالتالي التعميم والجزم. حيث يحدد المصلحة المادية والموقف الفكري والسياسي والدور/الوظيفة بدل الدين والثقافة والإثنية والقومية كأساس لتعريف الآخر. لتبدو مشكلتنا مع هذا الأساس، ليس لأن الدين أو القومية هما المحددان، بل لأنه يجمع في داخله بين المصلحة والموقف والدور، وهو ما حاولت الإشارة إليه للتو. فالموقف الفكري/

السياسي والدور ليس بالضرورة أن يكونا نتاج المصلحة المادية، فهما إما نتاج المصلحة الطبقيّة أو نتاج «الخطأ المعرفي» أو نتاج الوهم. وعدم التمييز بين كل هذه المسائل يقود إلى خلط يشوه الفكر ويشوه الممارسة السياسية. إن توهّم قطاعات من الطبقة العاملة بأن مصلحتها في التفاهم مع البرجوازية لا يقود إلى اعتبار أنها أصبحت عدو، رغم أنها يمكن أن تقاتل معها. العقل الجدلي يجب أن ينفذ من السطح إلى العمق، وبالتالي أن يرى في «الكل» الذي يبدو أنه كتلة واحدة، الأسس التي تجعلها كذلك بدل أن ينطلق من أنها كتلة صماء. وبالتالي أن يمسك التمايزات التي تخترقها. وهنا يمكن تلمس الخلط الذي أوجده الصديقان بين المصلحة المادية (الطبقيّة) من جهة والموقف الفكري السياسي والدور/الوظيفة من جهة أخرى.

أشير إلى ذلك لأن طريقة التعامل مع العدو هي غير طريقة التعامل مع «المخطئ» أو «المتوهم». العدو الذي له مصالح غير الذين يمكن أن يوظفوا على المستوى الفكري أو العملي في إطار المشروع الذي يعمل العدو على تحقيقه. كما أن طريقة التعامل مع المحارب هي غير طريقة التعامل مع غير المحارب. وإلا توسعت جبهة الأعداء بما لا يجعلنا قادرين على فعل شيء، وإلا أيضاً تجاهلنا تعدد أساليب العمل وقصرناها على أسلوب واحد. حيث أن المخطئ معرفياً أو المتوهم يمكن التعامل معهما في إطار الصراع الفكري أو التوضيح العملي من أجل كسبه إلى «جبهتنا»، بينما العدو يجب أن يهزم. ولكن أيضاً تشوّش وضع الـ «نحن» (مقابل الآخر)، وأصبح الـ «نحن» هو من يوافقنا على هذا التحديد فقط. وسألّس أن في النص ما يوحي بأن المسائل مطروحة وفق صيغة: إما، أو. وبالتالي العقل الذي ينطلق من مبدأ التحليل والتحرّيم، وهو عقل ديني في جوهره.

التناقض الرئيسي (أو معسكر الأعداء كما يسميانه) هو مع الرأسمالية الإمبريالية والطبقات الملحقة بها، حيث أن الرأسمالية الصهيونية

والرأسماليات العربية التابعة هي ملحقه أو مترابطة مع الرأسمالية الإمبريالية. وبالتالي مع المشروع الإمبريالي وملحقاته الصهيونية والعربية. لكن أن يجري الاستنتاج بأن كل من يعترف بالكيان الصهيوني هو في معسكر الأعداء، وهو صهيوني، فهذا ما يشكل شططاً، لأنه يتجاهل تلك المسافة بين «أصحاب» المشروع وآخرين الذين يمكن أن يستخدموا، أو يمكن أن يؤيدوا نتيجة فهم ما، ويتعامل معهما على قدم المساواة. وهو، بالتالي، ما يجعل جزءاً كبيراً من العالم أعداء.

هذه المساحة هي التي يجري الاشتغال عليها من قبل الماركسيين (أو الاشتراكيين)، وهو الشغل الذي يسهم في تغيير موازين القوى في العادة. حيث يعملون على مواجهة التشويه الأيديولوجي، وعلى مواجهة تزييف الوعي، من أجل تطوير الوعي الطبقي وتحويله لكي يصبّ الصراع في إطار التناقض الرئيسي. انطلاقاً من أن الطبقات الشعبية غالباً ما تميل إلى التكيف مع الطبقات المسيطرة، فتقبل رؤيتها وتصوراتها. لهذا، هناك قوى منسجمة مع مصالحها وأخرى يكون وعيها في تناقض مع مصالحها الطبقيّة، وانطلاقاً من ذلك تحددت مهمة الماركسية في «إدخال الوعي» المطابق لمصلحة الطبقة. لكن ذلك لا ينطلق من الاتهام المسبق لها، ووضعها في معسكر العدو، لأن كل الدور هذا لن يكون ممكناً، أو مطروحاً بالأساس. وهذه الحال لا تنطبق على الطبقات فقط، بل تنطبق على شعوب يمكن أن توظّف في سياق مشروع مناقض لمصالحها. هل توضع في «معسكر العدو»؟

هذه المسافة هي الإشكال في كثير من الحوارات التي تجري، مما يفرض أن يكون الحوار حدياً، أو اتهامياً، لأن تغييرها يؤسس لمنطق يقوم على مبدأ «خير/شر» (أو أبيض/أسود)، أي يقوم على المنطق الصوري، بينما الواقع هو أكثر تعقيداً من هذه الثنائية.

أشير إلى ذلك للتأكيد على أنه ليس قدوم اليهود إلى فلسطين واستمرارهم فيها هو الذي يجعلهم حتماً في معسكر العدو. لقد كان قدومهم خاطئ وضار بالسكان الأصليين، لكنه نتج عن وعي زائف كما أشرنا للتو. ولقد أصبحوا جزءاً من التكوين البشري الذي يجب أن نبحث له عن حل يقوم على أساس ديمقراطي. وبالتالي يجب أن ننطلق من هذه النقطة لكي نحدد آليات العمل وطرقه من أجل التأثير. وإذا كانوا جزءاً من كيان استيطاني استعماري، وجزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي، فلا يجب أن ننطلق من أنهم في معسكر الأعداء، وإلا لن يكون ممكناً القبول بهم، ولن يجري العمل على استقطابهم أو تحييدهم. ولاشك في أن الحل الديمقراطي مطروح من أجل ذلك الآن، كما هو من أجل حل مشكلة أوجدها المشروع الإمبريالي الصهيوني.

مثلاً يتناول الصديقان وضع العرب الذين يدينون بالديانة اليهودية (اليهود العرب). يقولان أن هؤلاء لم يكونوا «آخر» (أي عدو) قبل أن يجلبوا إلى فلسطين، لكنهم أصبحوا كذلك بكونهم استوطنوا في فلسطين، ولا يغير من هذه الحقيقة تمسكهم بثقافتهم العربية الشرقية، وحينئذ لموطنهم العربي الأصلي. لكن أليس من الضروري السؤال عن الظروف التي فرضت عليهم الهجرة، بعد قيام الدولة الصهيونية وليس قبل ذلك (ولهذا معنى عميق)؟ هل وعوا المشروع وأحسوا بأنه يخدم مصالحهم، وعرفوا أنهم يخدمون المشروع الرأسمالي-الإمبريالي-الصهيوني؟ أليس حينئذ ذلك له معنى وقيمة؟ ألا يؤشر إلى أنهم يشعرون أنهم في بيئة أخرى مخالفة لبيئتهم؟⁽¹⁾ الأسئلة هذه تهدف إلى القول بأن ظروفاً معقدة، وزيماً في الوعي، هما اللذين أديا إلى هجرة كثير من اليهود ليتحولوا إلى «مرتزقة» في جيش إمبريالي. وتعبير «مرتزقة» هو التعبير الذي ارتأته الرأسمالية الإمبريالية لدورهم، وليس لأنهم قبلوا أن يكونوا كذلك.

(1) أنظر ابله شوحاط، «ذكريات ممنوعة»، دار كنعان للنشر، دمشق ط 1 2005.

في هذا الوضع لا يمكننا أن نلقي بكل هؤلاء في «معسكر العدو»، وأن ننتقل من أنهم صهاينة. فهذا هو الأساس الذي فرض رفض التمييز بين مدني وعسكري، وحل قتل اليهود عموماً. وإلا لن نستطيع وضع إستراتيجية لاستقطاب قطاعات منهم في إطار الصراع من أجل إنهاء الدولة الصهيونية. وهذا ما يبدو أن الصديقيين لا يفكران به. إن «انخراطهم في مشروع يرفض الدولة الصهيونية» يعتمد على رؤيتنا لهم أولاً، وبالتالي المشروع الذي نطرحه ويشعرون بأنه الأجدر لتحقيق مصالحهم، وإخراجهم من الورطة التي هم فيها. هذا دورنا، وهو لا يستقيم ونحن ننظر إليهم كأعداء دون أن ننسى أنهم يخدمون مشروع إمبريالي صهيوني كذلك. وأنا لا أقصد هنا المؤسسة الحاكمة، والدولة (أي الجيش وأجهزة الأمن والقضاء...)، والرأسمالية الصهيونية، فهؤلاء هو ما يجب أن ينتهي، أقصد اليهود الموضوعون في مشروع قائم على أساس الدين لكنه يخدم الرأسمالية الإمبريالية.

نختلف مع كل من اعترف بالدولة الصهيونية، ويعمل لتحقيق «السلام» معها، ويقبل بالتالي بوجودها، لكن لا نستطيع أن نضع كل هؤلاء في «معسكر الأعداء». لأننا نكون حينها «طبقويين» أو «قومويين»، أي نفسر كل موقف من منظار أن أساسه طبقي أو قومي، متجاهلين أنه في الفكر والسياسة هناك ما يسمى «الخطأ المعرفي»، خطأ في التحليل، وفي تقدير الموقف. وهناك قصور في الوعي يؤسس لوعي زائف. وهذا يظهر لدى الطبقات المضطهدة، ولدى الشعوب المقهورة. والمسألة هنا هي أن الموقف من هؤلاء يقوم على النقد وكشف زيف الوعي، لكنه لا يصل إلى حد التخوين، ووضعهم في «معسكر الأعداء».

مع اليهود علينا كشف زيف الأساس الديني الذي يشار إلى أن الدولة تأسست على أساسه، والتأكيد على الطابع الإمبريالي للمشروع الصهيوني، من أجل الاستقطاب في مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني. وهنا يكون

طرح العلمنة ضرورة من أجل تجاوز «الوعي الديني»، أو «الوهم الديني»، والتأسيس لقبول تجاوز العلاقات القائمة على أساس الدين لمصلحة علاقات تقوم على أساس المواطنة. كما يكون طرح الطبقي ضرورة لأن المشروع الصهيوني هو مشروع رأسمالي إمبريالي.

البعد العربي:

طرحي للدولة الديمقراطية العلمانية لا ينطلق من أن الفلسطينيين هم الذين سوف «يحررون» فلسطين، و«يفككوا» أو ينهوا الدولة الصهيونية (وهذا ما يدعو إليه الصديقان كما سنلاحظ تالياً)، حيث أن هذا خيار فاشل ما دامت الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي. وبالتالي فلن يتحقق تحرير فلسطين وإنهاء الدولة الصهيونية إلا في إطار صراع عربي/ صهيوني إمبريالي. وحين تغيّر موازين القوى ليصبح ممكناً هزيمة الدولة الصهيونية، يصبح واضحاً أن فلسطين ستكون جزءاً من دولة ديمقراطية علمانية عربية.

هناك من يطرح المسألة في إطار فلسطين، أي في إطار صراع فلسطيني/إسرائيلي، وبالتالي فهو يطرحها كدولة ديمقراطية علمانية فلسطينية. وفي هذا إشكال (سنلمسه لدى الصديقين كذلك)، لأنه يقوم على أساس خاطئ هو أن الصراع هو صراع فلسطيني/إسرائيلي، وأنه يمكن تحرير فلسطين بقوى الشعب الفلسطيني. هذا وهم، ولقد كانت خطيئة حركة فتح أنها «فلسطنت» الصراع ضد المشروع الصهيوني، وفصلت بين المشروع الصهيوني والمشروع الإمبريالي، كما فصلت الشعب الفلسطيني عن الشعب العربي، مما أدخلها في متاهات، وقاد إلى دمار المشروع التحرري الفلسطيني، وربما ضياع بقية فلسطين⁽¹⁾.

(1) سلامة كيلة «إشكالية الحركة القومية العربية، منشورات البنك الأهلي الأردني، ط 12005.

بمعنى أن رؤية المشروع الصهيوني كمشروع إمبريالي يستهدف الوطن العربي، وأن دور الدولة الصهيونية هو ضد التطور والتوحد والحدادة في الوطن العربي، يفرض أن يكون النضال العربي موحداً خصوصاً أنه ينطلق من تحقيق كل هذه الأهداف. حيث لا يمكن لنضال قطري أن يحقق أي من هذه الأهداف، خصوصاً في فلسطين التي تبدو كقضية عربية بامتياز نتيجة دور الدولة الصهيونية في المشروع الإمبريالي. أي نتيجة كونها أداة المشروع الإمبريالي ضد الوطن العربي ككل.

وإذا كان الصديقان يصرّان على البعد العربي، وأوافق تماماً على ذلك، فإنهما يكرران ما يبدو أنهما يرفضانه، أي فصل فلسطين عن الوطن العربي. حيث أنهما يؤكدان على الربط، لكنهما يصران على تجزئ النضال ليس العربي/الفلسطيني فقط، بل النضال الفلسطيني ذاته. وسوف ألس ذلك في الفقرة الأخيرة التي تتعلق بكيفية تحقق الحل الاشتراكي في فلسطين.

إذن، حل الدولة الديمقراطية العلمانية لا ينطلق من استمرار الدولة الصهيونية بل من إنهائها، وهو شكل السلطة السياسية لدولة ما بعد التحرير، ولهذا فهي تنطلق من بديهية عودة اللاجئين، ومن حل ديمقراطي للمسألة اليهودية التي تشكلت نتيجة قيام الدولة الصهيونية، يقوم على مبدأ المواطنة وفصل الدين عن الدولة، ومن إعادة ترتيب الوضع الديموغرافي والحقوقية (خصوصاً فيما يتعلق بالملكية)، ويمكن إعطاء حق أقلية على أساس قومي وليس ديني لليهود الأشكناز (أو من يريد) ممن بقي في فلسطين. وهذا هو الحل في فلسطين التي ستكون جزءاً من دولة فيدرالية ديمقراطية علمانية عربية. ليست إشتراكية، لكنها ليست رأسمالية، بل يقوم اقتصادها على أساس دور أساس للدولة التي يحكمها تحالف الطبقات الشعبية، والذي يهيئ للانتقال إلى الاشتراكية عبر الدور الفاعل والقيادي للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء.

كيف يتحقق «الحل الاشتراكي»؟

نصل إلى الحل الذي يطرحه الصديقان لفلسطين بديلاً عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية. ونشير ابتداءً إلى أنه حل فلسطيني يرتبط بالبعد العربي بوشائج غائمة، أو غامضة، وربما واهية. فهو حل فلسطيني بالتالي. كما أنه حل فلسطيني مجزأ، أي ينطلق من تجزيء النضال الفلسطيني كذلك. وهنا يتجاهل القضية الأهم في البعد العربي الذي يصرّ عليها بشكل لافت، لكن صحيح.

«تفكيك الكيان الصهيوني»:

يقوم هذا الحل على فكرة جوهرية هي «تفكيك الكيان الصهيوني». وإذا كان يؤكد على المشروع القومي العربي النهضوي الهادف إلى الوحدة والتنمية وتحرير الأراضي العربية المحتلة، ويدعو إلى تشكيل حركة اشتراكية عربية تقوم بذلك لتحقيق هذا الحل الاشتراكي، فهو يضعنا في «مرحلة انتقال»، يطرح علينا «حلاً مرحلياً» عنوانه «تفكيك الكيان الصهيوني». بمعنى أنه يعود بنا إلى ذات المنطق الذي صيغت فيه العلاقة بين تحرير فلسطين والحل المرحلي، ليبدو المشروع النهضوي العربي كـ «إطار عام»، أو كـ «طربوش»، بينما يقوم النضال العملي على أساس الحل المرحلي. الذي يعني ببساطة (وربما بسذاجة) «تقطيع الكيان الصهيوني»، أي نهش أجزائه قطعة قطعة. لهذا فهو يفكك النضال الفلسطيني إلى أجزاء منفصلة، على كل منها نهش قطعة من الدولة الصهيونية. وكأن المشكلة هي في الشعارات التي يمكن أن تكون مقبولة في إطار الشرعية الدولية والتي بالتالي يمكنها أن تتحقق فتقطع هذا الكيان.

والتفكيك هنا يعني تفكيك النضال الفلسطيني عبر التعامل مع فلسطينيي أرض 1948 ككتلة مستقلة لها هدفها المحدد، ومع فلسطينيي أرض 1967 ككتلة كذلك لها هدفها المحدد. ولا يبقى للاجئين سوى انتظار تفكيك الكيان الصهيوني لتحقيق العودة. ليبدو هنا أن التفكيك الذي يطالبان به هو تفكيك للنضال الفلسطيني، بعد أن تجاهلا ربطه بالنضال العربي. لهذا سيبدو شكلياً ومبسطاً، يفكك الشعب الفلسطيني، ويهمش اللاجئين. وهو ينطلق من «العقلية» السائدة التي تقوم على التكيف مع الأمر الواقع بدل أن ترى الواقع وتحدد آليات تغييره. ولهذا سنلمس أنهما يكرران الأساليب ذاتها المعتمدة على «الشرعية الدولية».

يقوم «المشروع الاشتراكي» في فلسطين على محورين: الأرض المحتلة سنة 1948، والأرض المحتلة سنة 1967. وهو يعني «النضال» من أجل إقامة دولة فلسطينية في مناطق الاحتلال الأولى (سنة 1948)، و«النضال» من أجل الانسحاب الإسرائيلي من منطقة الاحتلال الثاني (سنة 1967). إذن ليس من هدف هنا لإنهاء الدولة الصهيونية، ولا تحرير فلسطين، رغم أن المقصود هو أن هذا «النضال» يقود إلى تفكيك الكيان الصهيوني، ويوصل إلى «الحل الاشتراكي الشعبي العربي». كيف؟ لا يتطرق النص إلى ذلك. وما هو دور اللاجئين في هذا «النضال»؟ الانتظار على ما يبدو. وما هو دور الطبقات الشعبية العربية؟ ليس واضحاً، سوى أن لا دور لها. حيث ليس من ترابط بين نضالها لتغيير الأنظمة الرأسمالية التابعة (والتي هي جزء من المشروع الإمبريالي) ودورها ضد المشروع الصهيوني والدولة الصهيونية.

إذن يبدأ «الحل الاشتراكي» بتفكيك النضال الفلسطيني، وعلى شعارات واهية متكئة على الشرعية الدولية. هل يوصل بالتالي إلى «تفكيك الكيان الصهيوني»؟ وإذا ما دققنا في هذه الصيغة سنلمس كم هي شكلية ومتناقضة، حيث أن الهدف هو التفكيك عبر قيام كيانات فلسطينيين، عبر «النضال»

على أساس شعارين مختلفين: الأول هو حق تقرير المصير لفلسطينيي أرض سنة 1948 بصفتهم أقلية قومية، والثاني الانسحاب الإسرائيلي من الأرض المحتلة سنة 1967. وكما أشرنا يستند طرح هذين الهدفين على الشرعية الدولية، وليكون هدف «النضال» هو من أجل تطبيق الشرعية الدولية.

طيب، إن حصول فلسطينيي سنة 1948 على الاستقلال يعني حتماً إنهاء السيطرة الصهيونية على الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنه يعني نهاية الدولة الصهيونية، وبالتالي ستقوم دولة في كل فلسطين. أليس الأرض المحتلة سنة 1948 هي أساس وجود الدولة الصهيونية؟ إلا إذا اعتبرنا أن هذه الأرض لا تشمل كل الأرض التي جرى احتلالها سنة 1948. وربما نحن بحاجة إلى تخيل ذلك لكي نستوعب «الحل الاشتراكي» لفلسطين. أشرت إلى ذلك لأقول أن منطق الحل يحوي من السذاجة ما هو فائض. وآسف لهذا القول، لكن منطق الحل يفاجئ ويصيب بالذهول. لكنه يوضح السطحية المفرطة التي تُطرح المسألة عبرها. وأكرر هنا أسفي لهذا الحكم.

فقد ركز على التفكيك، فأوجد آلية «بسيطة» لذلك، تقول أنه إذا استقل شعب 1948 وشعب 1967 يتفكك الكيان الصهيوني. طبعاً هذه نتيجة بسيطة، وهي حل بسيط لنهاية الدولة الصهيونية، لكن كيف يمكن أن يتحقق ذلك؟ فالمشكلة لم تكن في «نضال» شعب 1948 وشعب 1967، بل كمنت في أن هذا النضال لم يكن كافياً لكسر شوكة الدولة الصهيونية نتيجة الاختلال الهائل في ميزان القوى، بالضبط لأن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي، إنها أداة إمبريالية ضد الوطن العربي. وبالتالي فالسؤال المطروح هو ليس الشكل الذي سيتخذه التفكك، بل كيف يمكن «كسر» قوة الدولة الصهيونية؟ ومن هي القوى التي تستطيع ذلك؟ وما هو شكل الصراع المفضي إليه؟ كل ذلك لكي يتفكك الكيان الصهيوني.

هنا الحل لا ينطلق من تغيير ميزان القوى، بل ينطلق من الإفادة من الشرعية الدولية. حيث أن مفهوم «التفكيك» يقوم على أساس أن ظروف الهزيمة والهرولة نحو الحل النهائي قد خلقت «ظروفاً موضوعية وتاريخية تملئ بدورها حلاً مرحلياً ممثلاً في تفكيك فلسطين وصولاً إلى الحل النهائي في إعادة تركيبها». ما هي الظروف الموضوعية والتاريخية التي تستوجب ذلك؟ لن نجد جواباً في النص كله، رغم أن هذه الظروف الموضوعية والتاريخية هي أساس طرح حل التفكيك هذا، الذي - كما يظهر في النص - يعني الاستناد إلى الشرعية الدولية. هل يكرر هنا ما جرى في المقاومة الفلسطينية بدءاً من سنة 1973 حين بدء التنظير للحل المرحلي انطلاقاً من الظروف الموضوعية والتاريخية؟ سنلمس أنه ينطلق من الأسس ذاتها. فقد قام الحل المرحلي ذاك على «مرحلة النضال» دون التخلي عن تحرير فلسطين، ودون الاعتراف بالكيان الصهيوني. وتحدد في القبول بدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. استناداً إلى الشرعية الدولية، بعد تزايد التعاطف مع القضية الفلسطينية، و نتيجة توازن القوى العالمي!! هل أن الظروف الموضوعية والتاريخية هي هذه؟ سنشير إلى أن كل هذه الظروف، ورغم ميزان القوى الذي كان أفضل بالنسبة لنا، لم يتحقق شيء عبر الشرعية الدولية، بالضبط لأن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الإمبريالي، ولأنها كذلك هي محمية بكل قوة الدول الإمبريالية، حتى في ظل وجود معسكر مضاد. لكن الوضع تغير نحو الأسوأ، حيث باتت الولايات المتحدة هي القوة الأعظم الوحيدة، وبدأت زحفها للسيطرة المباشرة على المنطقة، وهي منحازة بوضوح لا لبس فيه للدولة الصهيونية التي باتت جزءاً مباشراً من المنظومة الأمنية الأميركية. وبالتالي بات ميزان القوى العالمي مختل بشكل عنيف لمصلحة المشروع الصهيوني. كما باتت «الشرعية الدولية» ملقحة بالإرادة الأميركية. ونتيجة كل ذلك تلاشى مفهوم حق تقرير المصير الذي تطرحه تلك الشرعية، وماتت قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى الانسحاب

من الأرض المحتلة سنة 1967، وأصبح السياق العالمي كله يصب في خدمة الدولة الصهيونية.

لهذا يبدو التوهم بأنه يمكن تحقيق شيء على أساس الشرعية الدولية مضبغة للوقت، وتضييعاً للقضية. واستمراراً في السياسة التي جرفت القضية الفلسطينية إلى هذه النهاية المفجعة.

دور اليهود في الصراع:

التفكيك يقوم به الفلسطينيون وحدهم، أو بعض الفلسطينيين في نضال مجزأ، حيث يجري تهميش اللاجئين ليكونوا دون دور. وإذا كنا نقدم حلاً ديمقراطياً لليهود، ألا يجب أن نرى دور هؤلاء في الصراع؟ إن منطق التفكيك قاد بالتالي إلى تجاهل هذا الدور، لأنه ينطلق من شعارين يخصان الفلسطينيين في أرض سنة 1948، وأرض سنة 1967 (لهذا ضاع دور اللاجئين). حيث لم يلمس هذين الشعارين وضع اليهود، فهما يطرحان الانسلاخ عن الدولة/ الكيان، وليس أكثر. مما لا يجعل لليهود المعنيين بإنهاء الدولة الصهيونية أي دور، وليقدم لهم الحل الخاص بوضعهم بعد «التحرير» فقط.

سنلمس بالتالي كيف أن هدف التفكيك هذا يقلص الإطار الذي يمكن أن يبلور قوى المقاومة، ويبذر في القوى الممكنة. وبقزّم بالتالي النضال من حيث الحجم والكيف (الأهداف). لهذا كان من الضروري التأكيد على إنهاء الدولة الصهيونية، وربط ذلك بدور الطبقات الشعبية العربية، ومن ضمنها الفلسطينية عموماً، وكذلك بدور اليهود العرب وكل اليهود الذين يقبلون بإنهاء الدولة وتأسيس دولة تعايش، هي الدولة الديمقراطية العلمانية. وما من شك في أن إنهاء الدولة الصهيونية، ككيان سياسي، يتطلب تفاعلين: قوى مقاومة عربية وليس فلسطينية فقط، وتفكك داخلي يحوّل قسماً من اليهود

إلى مناضلين من أجل إنهاء الدولة الصهيونية وتأسيس دولة تعايش.

هنا تصبح كلمة تفكيك، بالمعنى الذي يورده الصديقان، نافلة. وتكون كلمة تحرير وحدها غير كافية (ولا أقول نافلة)، لأنها لا توحى بإمكانية مشاركة اليهود. لهذا فهي عملية تحرير من طرف، وتفكيك (كما حدّته من قبل وليس كما يطرحه الصديقان) من طرف آخر (ليس اليهود وحدهم، بل والفلسطينيين أيضاً)، يقودان إلى إنهاء الدولة الصهيونية، ككيان سياسي، ويؤسسان لوضع جديدة، في دولة ديمقراطية علمانية. وهنا يمكن أن يطرح الماركسيين خيارهم الطبقي كذلك، أي تأسيس دولة ديمقراطية علمانية تمثل الطبقات الشعبية (بغض النظر عن الدين والإثنية).

شعارا النضال:

ولتوضيح ذلك يمكن تلمس ما يطرحه النص، حيث أن الحل يقوم على شعارين لـ «النضال»: شعار النضال من أجل إقامة دولة فلسطينية في مناطق الاحتلال سنة 1948، ينطلق من حق «الأقليات القومية في تقرير المصير وإقامة دولة لها»، وهذا ينسجم - كما يشير الصديقين - مع «الشرعية الدولية». بمعنى الانطلاق من مقررات الشرعية الدولية والضغط من أجل تحقيقها. أشير أولاً إلى ما أوضحته سابقاً، حيث أن حق تقرير المصير وفق المفهوم اللينيني الذي يستند إليه، كما وفق «الشرعية الدولية»، هو حق للأمم وليس للأقليات. بينما الحكم الأوسع للأقليات هو «الحكم الذاتي». إلا إذا انطلقنا من الميل الإمبريالي الأمبركي الذي يعمم حق تقرير المصير لكي يشمل الأقليات والطوائف من أجل تفتيت الوطن العربي. وهنا سنلمس الاستغلال الشنيع لهذا المبدأ، والذي يلغيه حقيقة، لأنه يلغي الأساس الذي بني عليه، وهو الأمم.

وبالتالي فإن الشرعية الدولية لا تقدم الأساس القانوني لقيام دولة فلسطينية في أرض 1948، ربما هي تقدم الحل الذي رفضه منذ البدء (والذي أرفضه كذلك)، أي حل الدولة ثنائية القومية فقط. لكن المسألة الأهم هنا هي أن وجود أساس قانوني لا يعني أن الشرعية الدولية معنية بتحقيقه، فهذا يعتمد على ميزان القوى وليس على الحق، ولو كان كذلك لما ضاعت فلسطين. حيث أن المسألة هي مسألة توازنات وليست مسألة أخلاقية. وميزان القوى ليس في مصلحة العرب، كان وهو اليوم أكثر سوءاً.

الشعار الثاني هو «الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها في حرب يونيو/حزيران 1967»، وإقامة دولة فلسطينية عليها. ويكمل الصديقان لتبرير ذلك، بأن هذا الهدف كان مقبولاً ومعلنًا من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية، بمعنى أنه ينسجم مع ما تطرح تلك الفصائل (وهذا صحيح، لكن هل كان صحيحاً، وأفضى إلى نتائج سوى الكوارث التي نشهدها؟). لهذا يجب «النضال من أجل الانسحاب الإسرائيلي من أراضي الضفة والقطاع». «المطلوب الاستمرار في النضال من أجل هزيمة الاحتلال ودرجه وإرغامه على الانسحاب»، لكن ليس من أجل إقامة دولة فلسطينية «كحل نهائي للصراع». ورغم التوافق مع سياسة الفصائل الفلسطينية فإن الاعتراض يتحدد في أن هذه الفصائل ربطت هذا الشعار بالاعتراف بالكيان الصهيوني، وفي أنها اعتبرت هذه الدولة هي الحل النهائي فقط، وربما يضيف الصديقين التمسك بحق العودة.

إذن، الصديقين يتبنيا السياسة الدارجة، سياسة م.ت.ف والفصائل الفلسطينية، وسياسة عرب 1948 الذين يطالبون بحقوق أقلية، رغم تزويق الكلمات. وفي كلا الحالين من خلال الشرعية الدولية. مع الاختلاف في رفض الاعتراف بالكيان الصهيوني، والتمسك بحق العودة، وهو ما لم تفعله م.ت.ف والعديد من الفصائل، وما يتجاهله عرب 1948 الذين يطالبون بحقوق أقلية قومية في إطار الدولة الصهيونية.

لكن المشكلة ليست هنا على الإطلاق، هي ليست في كل هذه الاعتراضات. فهذه فرعية سوف يتجاوزها منطق التفكير بالحل ما دام يقوم على «الشرعية الدولية». وكما أشرنا بدأت سياسة م.ت.ف والفصائل من الشروط ذاتها، أي من التمسك بعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني والتمسك بحق العودة «كحق مطلق»، لكن سياق السياسة المبنية على الشرعية الدولية جعلها تتخلى رويداً رويداً عن كل ذلك. المشكلة في السياسات التي سادت في المقاومة الفلسطينية، والذي يكررها الصديقان، تكمن في مسألتين، الأولى: التعويل على الشرعية الدولية والانطلاق منها في الوصول إلى حل، والثانية: تجزئة النضال الفلسطيني بعد فصل النضال الفلسطيني عن النضال العربي. وهنا يجري تجزيء الجزأ.

الشرعية الدولية:

إذن، لازلنا في حدود المنطق الذي تعمم في الواقع الفلسطيني منذ بداية سبعينات القرن العشرين. هل يمكن أن نراهن على الشرعية الدولية؟ هنا مشكلة عميقة بعد تجربة قرن من الصراع حول فلسطين أوضحت بأن الرأسمالية المهيمنة هي التي فرضت وجود الدولة الصهيونية، وهي التي ترعى استمرار هذا الوجود. وكل ذلك يشدد عليه الصديقان عشرات المرات، ويعتبران أنه محدّد معسكر الأعداء. لكنهما كما يبدو يتجاهلانه حينما يتعلق الأمر في الممارسة. الدولة الصهيونية أداة في المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي، هذه مسألة جوهرية. ولقد أكد عليها الصديقان وإعتبرا أنها محور ردهما. ومادامت الإمبريالية الأميركية التي باتت هي راعية الدولة الصهيونية، هي المهيمنة عالمياً، والتي تخضع «الشرعية الدولية» لتكتيكها أو تتجاوزها لتحقيق ما تريد. فكيف يمكن أن نراهن على هذه الشرعية إذن، رغم مئات القرارات التي يمكن الاستناد إليها؟

هذا وهم تلبس الفصائل الفلسطينية والحركة الشيوعية العربية. وأودى بالوضع الفلسطيني إلى هاوية مدمرة كما نلاحظ اليوم. هل نكرر ما بات واضحاً؟ أم نبقى متعلقين بالإشارات العمومية للظروف الموضوعية والتاريخية دون ذكر ولا إشارة واحدة؟ الظروف الموضوعية توضح بأن القوى الإمبريالية هي التي تهيمن أكثر من أي وقت مضى. والدولة الأميركية تعمل للسيطرة على العالم. وتجهد لتفكيك الوطن العربي وتعزيز احتلالها له. وتوسيع قواعدها العسكرية فيه. ولقد باتت تحتل العراق وتهيمن بالملق على دول الخليج، وتتمدد لإكمال سيطرتها رغم قوة المقاومة العراقية والمأزق الذي وقعت فيه هناك. وأوروبا ملحقة أو تتململ دون فاعلية. وروسيا تحاول النهوض لكنها لم تنهض بعد، والصين كذلك. وبالتالي فإن ميزان القوى السياسي الذي كان يحكم الأمم المتحدة، وكان يميل للتعاطف مع قضايانا دون أن يجرؤ على مقاطعة الدولة الصهيونية أو أن يفرض عليها حلاً يقوم على «قرارات الشرعية الدولية»، هذا الميزان مختل بشكل كامل، ولم يعد حتى التعاطف موجوداً، سوى لدى الشعوب. ومسألة تقرير المصير الذي تطرحها الدولة الأميركية تطبق علينا بالمعكوس، حيث تُشتمل فيها الأقليات الدينية والطائفية والإثنية دون الأمة العربية. وتطبق على مجموعات صغيرة بهدف تفكيك الدول الكبيرة. ويتحقق كل ذلك بما يخدم السيطرة الأميركية وليس مصالح الشعوب والأمم. وليس ممكناً لنا، بطريقة المناكفة، أن نستفيد من كل ذلك، لأن الأقوى هو الذي يفرض ويقرر وينفذ.

وإذا قارنا الظروف الراهنة بتلك التي أسست فصائل المقاومة سياستها المرحلية على أساسها، سنجد أن تلك الظروف كانت أفضل، وكان يمكن أن توهم بأن ميزان القوى يمكن أن يسمح للفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة فيما إذا قبلوا بحدود سنة 1967، التي كان لازال الرأي العام العالمي يعتبر أنها أرض محتلة ويجب أن تستعاد. وبالتالي فإن التنازل عن معظم فلسطين سيجعل العالم داعماً لقيام تلك الدولة. ورغم ذلك تبنى كل هذا

الظرف الدولي كوهم، ولم يتحقق شيء. سوف أننا أعطينا الدولة الصهيونية وقتاً مريحاً لإكمال سيطرتها على الأرض وبناء المستوطنات وزيادة عدد المهاجرين. وخففنا من الضغط الدولي عليها. في الوقت الذي تراجعنا عن تطوير قوانيننا، وتهيئة ظروف أفضل للنضال.

بالتالي أين الظروف الموضوعية والتاريخية غير هذه؟ لا يكفي أن نرمي فكرة دون إسناد ثم نبني تحليلاً ومواقف على أساسها. يجب تحديد الفكرة أولاً، قبل أن تصبح أساس سياسات ومواقف. ولاشك في أن الصديقان كتبوا كثيراً عن العولمة والسياسة الرأسمالية الإمبريالية والاحتلال، واختلال الوضع العالمي. لكنهما هنا يكرران ما قالته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حين بررت طرح «البرنامج مرحلي»، أو «الحل مرحلي»، وهو التعبير الذي استخدمناه. لكن بدت النتيجة ككاريكاتور لما طرح آنئذ. ومع الأسف أن الوهم لازال يعيش في ما يطرحه، دون رؤية جدية للواقع الفلسطيني والعربي. حيث انهارت القوى الثورية العربية والتحت النظم بالرأسمالية الإمبريالية. وهزلت قوى المقاومة الفلسطينية، وتحول معظمها إلى قوى سلطة هي ليست سلطة. واستطاعت الدولة الصهيونية أن تسيطر على حوالي 60% من أرض الضفة الغربية، وأن توسع الاستيطان بشكل كبير، ثم أن تبني جدار العزل الذي يحصر الفلسطينيين في كانتونات ليست قابلة لتوفير الحياة.

هذا توصيف للواقع، ولا يمت للتحليل بصلة. وهو الواقع الذي يجب أن نراه ونؤسس على ضوءه، وأن نصل إلى استنتاجات. وبالتالي فليس بإمكان فلسطينيي أرض سنة 1948 أن يحصلوا على «حق تقرير المصير»، بل أن فلسطينيي الضفة الغربية لن يكون بمقدورهم فعل شيء مما يطرحه الصديقان، لأن ليس ميزان القوى العسكري مختل بشكل كبير فقط، بل أن طبيعة السيطرة الصهيونية على الضفة الغربية باتت تؤسس وضعاً مختلفاً.

وأصبحت ممكنات النضال أصعب نتيجة كل الظروف التي توجد لها القوة العسكرية الصهيونية، والسيطرة على الأرض والطرق والحواجز والحدود.

إن المسألة الجوهرية هنا تتمثل في القطع مع المنطق الذي يراهن على «الغير» في تحقيق مهمات لن تتحقق بغير قوته. فلا الشرعية الدولية معنية بتطبيق قراراتها تجاهنا، ولا الوضع الدولي مؤاتٍ لكي نحقق «هوامش». وبالتالي فإن إعادة التفكير في السياسة بحيث يجري العمل على بناء قوانا هو السياسة الصائبة.

وهو الوضع الذي يفرض التفكير العميق، ويطرح العودة إلى الربط مع الوطن العربي. أي العودة إلى الانطلاق من البديهية التي كررها الصديقان كثيراً، والتي تؤكد على المشروع «الرأسمالي-الإمبريالي- الصهيوني». وبالتالي التي يجب أن تفضي إلى التأكيد على نضال الطبقات الشعبية العربية الموحد لتحقيق «الدولة العربية الفيدرالية الموحدة». ورغم الاختلاف مع الصديقين على طابع المرحلة وطبيعة المهمات، فإنني أؤكد على ضرورة تأسيس حركة ماركسية في الوطن العربي، وعلى توحيد الطبقات الشعبية لتحقيق المشروع النهضوي العربي. حيث أن النضال من أجل فلسطين هو جزء من ذلك مادامت الدولة الصهيونية جزء من المشروع الإمبريالي (ولن نضيف لأن فلسطين جزء من الوطن العربي كذلك).

هدف النضال:

يدعو النص إلى النضال من أجل حق تقرير المصير، ولتحقيق الانسحاب الإسرائيلي. لكن ما هو هدف هذا النضال؟ هل أن هدف هذا النضال هو تحريك «الشرعية الدولية» لكي تطبق مبدأ حق تقرير المصير، والقرار 242 الداعي إلى إنهاء الاحتلال؟ أم أن قوة هؤلاء الفلسطينيين قادرة على فرض

حق تقرير المصير وعلى الانسحاب؟ وهل سيتحقق إذن بالضغط الشعبي أم يحتاج إلى العمل المسلح؟

هذه أسئلة يفرضها النص، لكن دون أن يجيب عليها، سوى أنه يمكن أن نستنتج بأن هذين الشعارين سوف يتحققان من خلال الشرعية الدولية، وبالتالي فإن هدف النضال هو تحريك الشرعية الدولية لكي تحقق شرعتها وقراراتها. ولاشك في أن الإشارة إلى الظروف الموضوعية والتاريخية تهدف إلى قول ذلك. سواء لأن هذه السرعة وتلك القرارات أصبحت «قيمة» بحد ذاتها، ولهذا أصبح تحقيقها من البديهيات (كما يعتقد البعض)، أو لأن الوضعين العربي والدولي لا يسمحان إلا بذلك. حيث النظم ملحقة بالمشروع الإمبريالي، وحيث الطبقات الشعبية مهمشة ومشتتة ودون قوى سياسية قادرة على أن تقودها.

وإذا كان المنطق الأول ينطلق من «وهم أخلاقي»، ومن تقدير خاطئ، وربما مصالح في تزيين الرأسمالية، فإن المنطق الآخر ينطلق من الشعور بالهزيمة، وهذا ما يستند إليه النص للقول بالحل مرحلي ذلك. حيث يشير إلى «ظروف الهزيمة والهرولة». وبالتالي فهو يخرج من تفكيره ضرورة السعي لتغيير ميزان القوى والآليات التي تسمح بتحقيق ذلك. الأمر الذي يفرض التساؤل حول كيفية تحقيق تلك الشعارات عبر الشرعية الدولية في وضع مختل إلى هذا الحد، ونحن نقرّ بهذا الاختلال؟ وهو ما يعيدنا إلى المنطق الأول القائم على التوهم بأن الرأسمالية يمكن أن تلتزم قيماً رغماً عن مصالحها. وهي الأوهام ذاتها التي اجتاحت الفصائل الفلسطينية منذ بداية السبعينات، وإخفاء هذه الأوهام كررت الكلمات ذاتها التي يوردها الصديقان، وأقصد كلمات إرغام ودحر. دحر الاحتلال، وإرغامه على الانسحاب. هذه الكلمات المفخمة، والتي توحى بـ «الجبروت». والتي لا تخرج عن أن تكون المقابل للشعور بالضعف، أو العجز، أو الهزيمة.

بعد تجربة قرن يجب وضع الشرعية الدولية خارج كل الحسابات، ويجب التخلي عن كل وهم بأنها يمكن أن تحقق ما تقرره شرعتها. وأنها تخضع للأقوى. وما دام صراعنا الأساسي هو مع هذا الأقوى، ومادامت الدولة الصهيونية هي أداة له، وتوظفه للسيطرة على المحيط العربي، لهذا يجب أن تحمي. وحيث أن كل ما تقرره الشرعية الدولية هنا يشل هذا الدور، لهذا يتوقف عمل هذه الشرعية حينما تتعلق المسألة بالدولة الصهيونية، وكل القرارات التي اتخذت نتيجة توازن القوى العالمي ظلت دون تطبيق، لأن ذلك يحتاج إلى قرار دولي وقوة دولية وهو ما لا تسمح به الرأسمالية الإمبريالية ذاتها.

ربما كان استخدام المبادئ التي تقوم عليها الشرعة الدولية مفيداً في التكتيك، أي في بعض اللحظات التي تهدف إلى إيصال الرأي العام إلى نتيجة أن هذه الشرعة لم توضع للتطبيق، أو نركز على حدود سنة 1967 من أجل عزل الدولة الصهيونية عبر التأكيد على أن تحقيق ذلك يفترض المقاطعة الشاملة للدولة الصهيونية. لكن أن نبني إستراتيجيتنا عليه فهذا ما يجعلنا منفعلين، ودون فاعلية، ويضع القضية الفلسطينية في طريق مجهول. وسنلمس بأن الخلط بين التكتيك والرؤية الإستراتيجية هو سمة عامة للمشتغلين في السياسة كما توضح في الواقع الفلسطيني (ويمكن أن تشمل الواقع العربي كذلك)، حيث يتحوّل التكتيك -الذي هو لحظي ومؤقت- إلى إستراتيجية طويلة الأمد. يجب أن نعرف أن المسألة متعلقة بدورنا وفاعليتنا، وأن لا إمكانية للتعايش مع الدولة الصهيونية كونها بالأساس أداة في المشروع الإمبريالي، وكون وجودها يقوم على نفي الآخر الذي هو نحن.

ومن هذا المنطلق أكدت على أن المسألة الفلسطينية هي مسألة عربية بامتياز، من منظور الدور الصهيوني في المشروع الإمبريالي الذي يطال الوطن العربي، ومن منظور النضال من أجل إنهاء الدولة الصهيونية. وإذا كان

الوضعين العربي والعالمي يشيران إلى اختلال مربع لمصلحة ذاك المشروع، وبالتالي ليس من الممكن أن ننجز شيئاً في الوقت الراهن، إلا أن ذلك لا يجب أن يجعل وهم «الشرعية الدولية» يخترق عقولنا، لأنها شرعية الأقوى كما أشرت، بل يجب أن نفكر ملياً في تغيير ميزان القوى عبر تغيير الوضع العربي والتواشج مع كل القوى اليسارية المناهضة للرأسمالية ومشروع الهيمنة الأميركية. إن الوضع يفرض أن نعيد بناء التصورات انطلاقاً من وعي الواقع، وأن نعمل على بناء القوى، لأن حسم الصراع في كل الأحوال هو مهمتنا، ويعتمد على دورنا.

الشعارات والنضال:

هنا نلمس المشكلة الأخرى التي وقع الصديقان فيها، وهي مشكلة أن هذا المنطق لا يطابق بين المشروع الإمبريالي الصهيوني كونه مشروع واحد يطال كل الوطن العربي بأدوات متعددة، وبين القوى التي تتناقض معه، التي ستبدو أنها مفككة، لأنها تقيم نضالها على أساس شعارات «مرحلية»، وخصوصاً هنا في فلسطين. حيث إذا كان تغيير النظم العربية ممكناً عبر النشاط الشعبي، وفي إطار تصاعد التناقضات الطبقيّة في إطار الدولة المحددة، فإن الأمر في فلسطين مختلف، نتيجة الأساس الذي قامت عليه الدولة الصهيونية كقوة كبح وهيمنة في كل الوطن العربي. لهذا فإن إنهاؤها يتطلب الدور العربي حتماً. وبالتالي فإذا كان من الطبيعي أن تسعى القوى الاشتراكية إلى تغيير النظم في البلدان العربية، وتحويلها إلى نظم تتناقض مع المشروع الإمبريالي الصهيوني، فإن هكذا شعار «مرحلي» لا يفيد في فلسطين ما دامت الدولة الصهيونية هي قوة مواجهة لكل الوطن العربي، وبالتالي ليس بكل القوى الفلسطينية الممكنة يمكن هزيمتها. لتكون مواجهة هذه الدولة هي مشروع عربي بامتياز. وفي إطار هذه الرؤية يمكن تحديد دور الفلسطينيين (واليهود)، وليس خارجاً عنها.

طبعاً يجب أن يكون للفلسطينيين هدف مباشر في إطار المشروع التحرري التوحيدي العربي. ما هو؟ هو إنهاء الدولة الصهيونية، وبالتالي توحيد كل قوى الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة كلها (كل فلسطين) وفي الشتات، والقوى اليهودية التي تتوافق مع ذلك كما أشرنا للتو. وهو نشاط يجب أن لا يكون لدينا وهم أنه سوف يقود إلى تحقيق هذا الهدف، بل أن تحققه مرتبط ارتباطاً عميقاً بتغيير الوضع العربي، وتغيير النظم لمصلحة الطبقات الشعبية، ومن أجل وضعها في إطار الصراع مع المشروع الإمبريالي الصهيوني.

في فلسطين لن يكون النضال الفلسطيني كافياً، ولا حاسماً، لأن التحديد السياسي الطبقي للدولة الصهيونية ولدورها يفرضان الدور العربي، خصوصاً وأن وجود الدولة الصهيونية مرتبط بمنع التطور والوحدة في الوطن العربي. إنها عنصر كبح وإعاقة للتطور، لأنها أداة في المشروع الإمبريالي الذي هو مشروع واحد. ووجودها متكامل مع التجزئة، ومع سيطرة نظم تابعة في الدول العربية هي التعبير عن تبعية الرأسماليات الكومبرادورية المحلية.

وبالتالي ليس فلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1948، أو فلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1967، قادرون على تحقيق تلك الأهداف «المحدودة»، بل أن كل الفلسطينيين ليسوا قادرين على ذلك. بالضبط لأن الدولة الصهيونية هي أداة في مشروع واحد يطال كل الوطن العربي، وهي تجهّز لكي تكون قادرة على مواجهة كل الوطن العربي.

إن المشكلة التي وقعت فيها الفصائل الفلسطينية تمثلت في أنها «مرحلت» النضال. وإذا كانت قررت أن تواجه الدولة الصهيونية بقوى فلسطينية فقط، فقط قادت «المرحلة» إلى تجزئة النضال الفلسطيني ذاته،

فحصر في اللاحئين وسكان الأرض المحتلة سنة 1967، ثم حصر في سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. بينما كان المطلوب هو «تعريب» الصراع ما دامت الدولة الصهيونية هي بالضبط أداة الإمبريالية في سعيها للسيطرة على الوطن العربي. هنا المشكلة التي يكررها الصديقان كحل اشتراكي لفلسطين.



الفصل الثالث

حول شعار الدولة الديمقراطية العلمانية



(مناقشة مع الرفيق نعيم الأشهب)

كتب الرفيق نعيم الأشهب نقداً لشعار الدولة الديمقراطية العلمانية أو الدولة ثنائية القومية في مايو/أيار 2007، حينما كان النقاش حول هذه المسألة محدوداً، أو في بداياته. ولقد أعيد تعميمه مجدداً بعد أن بات النقاش واسعاً، وبعد أن أصبح الحديث عن فشل حل الدولتين (أي شعار الدولة الفلسطينية المستقلة) واسعاً، ومن قوى شاركت في الترويج له، وشاركت فيه من خلال اتفاقات أوسلو.

وميزة النص تكمن في أنه يبدأ بمقدمات مهمة وأساسية وصحيحة حول طبيعة الدولة الصهيونية وعلاقتها بالمشروع الإمبريالي، لكنه يصل إلى استنتاجات مختلفة بل مناقضة لهذه المقدمة. تبني على منطق مبسط هو ذاته منطق الحركة الشيوعية منذ عقود، يقوم على أساس التكيف مع «الوقائع»، أي مع الأمر الواقع المتحقق، لهذا يرفض حل الدولة الواحدة ويتمسك بحل الدولتين، انطلاقاً من أن الدولة الصهيونية هي أمر واقع، وأنها قوية ومدعومة من قبل الإمبريالية، وبالتالي يجب أن نحدد أهدافنا فيما يمكن أن نحصل عليه، أو ما يبدو أنه ممكن الحصول عليه، بقوانا المحدودة وغير القابلة لأن تتطور.

المقدمات

ما هي هذه المقدمات؟

طبعاً يسرد الرفيق نعيم تاريخية تبلور هدف الدولة الديمقراطية العلمانية والدولة ثنائية القومية عبر تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، وخصوصاً في الحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي كان السباق إلى طرح

الهدفين معاً (الدولة الديمقراطية العلمانية والدولة ثنائية القومية) في إطار الخلافات فيه بين عرب و«يهود». ثم يشير إلى العودة إلى هدف الدولة الديمقراطية العلمانية بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، ثم منذ تسعينات القرن الماضي.

ورغم توضيحه الدقيق للاختلاف بين حل الدولة الديمقراطية العلمانية (الذي كان يتبناه العرب في الحزب الشيوعي الفلسطيني) وحل الدولة ثنائية القومية (الذي كان يتبناه «اليهود» في الحزب)، إلا أنه وهو يواجه خيار الدولة الديمقراطية العلمانية المطروح اليوم لا يقيم التمييز الضروري بين الحلين.

لكن ما يلفت في المقال هو أنه ينطلق من رفض شعار الدولة الديمقراطية العلمانية والدولة ثنائية القومية، مستنداً إلى مقدمات لا تفضي إلى ذلك على الإطلاق، بل تفضي إلى ما هو أبعد من ذلك، وعكس ذلك. فهو يحدد طبيعة الدولة الصهيونية في أكثر من موقع من مقالته، ويمكن تلخيص رأيه بالتالي:

(١) يشير الرفيق نعيم إلى «موقع إسرائيل في الإستراتيجية الأميركية الكونية للسيطرة على العالم»، والتأكيد الأميركي على الحفاظ عليها «كدولة يهودية». كما أن جميع الدول الأوروبية «تري في وجود إسرائيل، بحد ذاته، خدمة لهدف إستراتيجي من الدرجة الأولى، وهو عرقلة وحدة العالم العربي، وتطوره وازدهاره، بحيث يضع حداً، آخر المطاف، لنهب ثرواته الطائلة. كذلك يرون في إسرائيل، كدولة يهودية، قوة عدوان ضاربة، يمكن تحريكها عند الحاجة ضد هذا العالم العربي، أو أي من دوله، كما جرى بالفعل أكثر من مرة».

(٢) «إن المشروع الصهيوني جرت صياغته منذ البداية على أساس إقامة دولة يهودية»، وأن التعهدات التي قطعتها الحركة الصهيونية لبريطانيا

تتمثل في «أن تكون الدولة اليهودية الموعودة في خدمة المصالح البريطانية في المنطقة»، «وإذا كانت هذه الالتزامات قد تضاعفت عشرات المرات، منذئذ، وغدت في خدمة الولايات المتحدة في الأساس، بدل بريطانيا، فإن المبدأ يظل قائماً وبقوة أكبر، وهو أن إسرائيل، فقط كدولة يهودية، تستطيع الوفاء بهذه الالتزامات».

(٣) «لذلك، فقضية يهودية دولة إسرائيل ليست، ومنذ البدء قضية إسرائيلية داخلية، فالدول الإمبريالية ذات مصالح في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة الولايات المتحدة، تتمسك بيهودية دولة إسرائيل لا أقل من حكام إسرائيل الصهاينة أنفسهم».

(٤) «عداء حكام إسرائيل «لتحقيق أية تسوية سياسية مع المحيط العربي ... (و) حرصهم في الحفاظ على جذوة هذا الصراع حية لتأجيجها عند الحاجة». وبالتالي فإسرائيل لا تريد «تسوية هذا النزاع». ولهذا ترفض تطبيق قرارات «الشرعية الدولية»، كما ترفضه الولايات المتحدة. وهي تعمل - لتحصين- المجتمع الإسرائيلي اليهودي ضد -خطر- الاندماج في المنطقة وشعوبها». حيث أنهم «أكثر قلقاً على يهود إسرائيل ذاتها من خطر الاندماج في محيطها العربي إذا ما ساد سلام حقيقي».

(٥) «لقد ظهرت الصهيونية السياسية أواخر القرن التاسع عشر في فترة تحول تاريخية، جاء بها التطور الرأسمالي، وتحمل معها بداية انهيار نظام الغيتو اليهودي ومعه سياسة اللاسامية. وقد جاء ظهور الصهيونية السياسية كظاهرة اعتراضية لقطع الطريق على هذه العملية التاريخية وتحويل تأثيراتها ومفاعيلها لصالح مشروع دولة كولونيالية للرأسمال اليهودي العالمي، مرتبطة ومتداخلة عضويًا بالإمبريالية العالمية، لتشارك من موقعها الخاص، في عملية نهب الشعوب المتخلفة».

إذن، ببساطة، هو مشروع إمبريالي يشارك فيه الرأسمال اليهودي من أجل السيطرة على الوطن العربي، والدولة الصهيونية هي مرتكز لهذه السيطرة عبر دورها العسكري المستمر. وأن السلام يتناقض مع هذا المشروع لأنه ينهي الدور العسكري هذا، ويفتح أفق اندماج اليهود في المنطقة، وبالتالي تفقد الدولة الصهيونية دورها ضمن هذا المشروع الذي يهدف إلى «عرقلة وحدة العالم العربي»، وعرقلة «تطوره وازدهاره»، وتكريس «نهب ثرواته الطائلة». وفي هذا التحديد نقطتان أساسيتان:

الأولى: أنه ضد الوطن العربي، أي أنه جزء من الإستراتيجية الإمبريالية ضد الوطن العربي، حيث كانت التجزئة هي الجزء الآخر منه.

الثانية: أنه مشروع «حربي»، لا يريد «السلام». أي لا ينطلق من أنه يوجد لليهود «ملاذ آمن»، ومن ثم يصبح من الضروري التعايش مع المحيط العربي.

وفي هاتين النقطتين ينتفي أي بحث في «السلام»، وأي ميل لقبول «حل وسط». ولا مجال لمفاوضات تقود إلى السلام أو تلغي دور الدولة الصهيونية في المشروع الإمبريالي. وربما كان تحديد الرفيق نعيم في هذا المجال هو الأكثر دقة في فهم طبيعة الدولة الصهيونية، بأنها جزء من مشروع سيطرة على المنطقة، وليست حلاً لمشكلة اليهود، الذين كان بدأ التطور الرأسمالي في أوروبا يزيل الغيتو من حولهم ويؤسس لإدماجهم في المجتمعات التي يعيشون فيها. وكذلك يمكن أن نستنتج بأنه مهما فاوض الفلسطينيون أو قبلوا دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو أقل من ذلك، لن ينتهي الدور الإمبريالي للدولة الصهيونية ضد «المحيط العربي». وأن النهاية تعتمد على هزيمة المشروع الإمبريالي ذاته، وبضمنه هزيمة الدولة الصهيونية. أو، في المقابل، التكيف معه ومع السيطرة الإمبريالية والقبول بشروطهما، كما تفعل النظم العربية والرأسماليات التابعة. وبالتالي ليس من خيار ثالث، هو

الذي يؤسس لكل هذا النزوع لتقليص الهدف، والقبول بجزء من فلسطين... الخ. حيث أنه مادام جزءاً من الميل للسيطرة الإمبريالية على الوطن العربي ليس من الممكن تخلي الإمبريالية عن مصالحها من أجل حل وسط، وبالتالي ليس من الممكن له أن يقبل ما يخالف أساس وجوده. وهو الأمر الذي يجعل الحل في فلسطين مرتبطاً بهزيمة المشروع الإمبريالي كله. وهذه مسألة جوهرية إن لم تستوعب سوف تكون كل الإستراتيجيات المطروحة مضللة.

وهنا يجب أن يكون واضحاً بأنه. رغم أن الفلسطينيين هم الذين تعرضوا للنكبة بشكل مباشر، وفقد قسم كبير منهم أرضه، فإن الدولة الصهيونية هي جزء من أدوات الصراع ضد الطبقات الشعبية في الوطن العربي، حيث أن لها دور في منع وحدتها وتطورها، وفي نهب ثرواتها. وبالتالي لهذه الطبقات مصلحة مباشرة في الصراع ضد الدولة الصهيونية في سياق صراعها ضد الرأسماليات التابعة الحاكمة والإمبريالية ذاتها، التي هي أم كل هؤلاء. ولهذا كانت القضية الفلسطينية قضية عربية بامتياز، حيث لا تتعلق المسألة في منطقة محتلة فقط (ككل الاحتلالات التقليدية)، بل بمشروع يطال كل الوطن العربي. ليس الوضع هنا كما كان في الجزائر أو مصر أو سورية ولبنان والعراق، وليس الوضع مثل جنوب أفريقيا، رغم محاولات التشبيه التي ينطلق منها البعض. هنا احتلال أرض، واستيطان وعنصرية وتمييز ودولة دينية، لكن - وبالأساس - مع دور في إطار أوسع يطال الوطن العربي، وبالترابط مع ميل الرأسمال الإمبريالي للسيطرة عليه.

ولأننا ماركسيين يجب أن نعتبر الصراع هنا جزء من الصراع الطبقي الذي يتخذ شكلاً قومياً ضد الإمبريالية، تمارسه الطبقة العاملة وكل الطبقات الشعبية في الوطن العربي من أجل تحريرها وتطورها. وهو الأمر الذي يفرض رؤية موازين القوى من هذا الأساس، ورؤية الصراع على هذه الأرضية دون غيرها.

إلى ماذا توصل هذه المقدمات؟

إلى أن الصراع هنا هو صراع حدّي، أي ككل صراع طبقي يجب أن ينتهي بانتصار أحد الطرفين. هذا هو الجذر الذي ينبني الصراع عليه. حيث أن هناك مصلحة إمبريالية عميقة بالألا يتوحد الوطن العربي، وأن يحقق التطور الضروري، من أجل ضمان استمرار النهب والتحكم بالنفط والأسواق. وهذا الصراع هو في جوهره صراع طبقي في الإطار العالمي الراهن، الذي يسيطر عليه نمط الإنتاج الرأسمالي، رغم أنه يتخذ شكلاً قومياً. فنحن في مواجهة مع الرأسمال الإمبريالي العالمي، ولسنا فقط في مواجهة الدولة الصهيونية، التي هي أداة من أدواته، رغم أساسيتها. إذن، هل يمكن إيجاد حل وسط؟ وأيضاً عبر التفاوض؟ كيف يمكن، ببساطة، أن تقبل الدولة الصهيونية حلاً وسطاً ينهي دورها الأساس ضد المحيط العربي، هذا الدور الذي هو السبب في التمويل الهائل الذي يقدمه الرأسمال الإمبريالي، والذي هو مرتكز وجودها كدولة؟

لهذا ليس من حل عادل في فلسطين، أو حتى عشر عادل، لأنه ليس من حل بالأساس، هناك سيطرة واحتلال فقط، لأن الدولة الصهيونية لا تقدم ما يبدو أنه حل، وليس عادل فقط. لهذا فهي تزيد من قوتها العسكرية، تعزز «الطابع اليهودي» للدولة، تسيطر على الأرض في باقي فلسطين، توسع المستوطنات دون توقف، تبني جدار العزل، وتفتت الضفة الغربية إلى كانتونات. أي تبتلع باقي فلسطين بـ «نعومة» و«هدوء»، تحت سقف المفاوضات وشعار الدولة الفلسطينية المستقلة. وكما أنها تستعد للعب دور عسكري وهيمني في إطار المنظومة الأمنية العسكرية الأميركية من أجل إكمال السيطرة على المنطقة، من جورجيا، إلى إيران، إلى العراق وسورية ولبنان، وحتى المغرب؟ لاستنتاج البسيط من كل هذه المقدمات هو أن مهمتنا تتحدد في البحث الجدي في تطوير قوانا من أجل تغيير ميزان القوى (والعسكري) أساساً مادامت الدولة الصهيونية قوة عسكرية هائلة، ومادمننا في مواجهة

الاحتلال الأميركي في العراق)، في إطار، ليس فلسطيني فقط، بل عربي بالأساس. حيث أن من ينشد التطور في الوطن العربي هو في تصادم مباشر مع الدولة الصهيونية. وهذا مؤسس على طبيعة مواجهة المشروع الإمبريالي للمطامح القومية في الوطن العربي. ولقد كان الميل الفلسطيني للفلسفة أولاً، ثم للتسوية والمفاوضات وقبول بعض فلسطين ثانياً، أساس انكسار كبير في مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، ترافق مع التحولات في النظم العربية «القومية»، والتحاقها بالإمبريالية الأميركية. ورغم ذلك لازال المشروع الصهيوني يتوسع، ويتوسع دوره الإمبريالي. إن المسألة الأساس هنا هي كيفية تغيير ميزان القوى على ضوء الفهم الحقيقي لطبيعة الصراع، وبالتالي التفكير في القوى التي يجب أن تشرك فيه من أجل ذلك.

هل من خيارات إذن غير المواجهة؟

هنا سوف نصطدم بـ «عقلية» تعمّت في الحركة الشيوعية في الوطن العربي، وتنطلق من ميزان القوى القائم (الراهن) لتحديد الأهداف، وبالتالي تكون الأهداف عادة متواضعة، ولا تلمس عمق مشكلات العمال والفلاحين الفقراء وكل الطبقات الشعبية، ولا تؤسس بالتالي لتجاوزها. وهو الأمر الذي يُبقي القوة التي تمثلها محدودة، ليعاد إنتاج الأهداف في صيغ أخفض. بمعنى أن هذه «العقلية» لا تحسب بمكناات تغيير ميزان القوى، وهي في العادة لا ترى القوى الممكنة، لهذا تأتي أهدافها وحلولها خارج السياق. لتظل في الهامش، ولتتقدم قوى أخرى مستحوذة على مشاعر الطبقات التي كان يجب أن يمثلها الشيوعيون قبل غيرها. رغم أنها تفشل.

إن تحديد الهدف ينطلق من المشكلة ذاتها، من تحديد طبيعتها على ضوء مصالح الطبقات، بينما يخضع ميزان القوى لفعل كل من الأطراف المتصارعة. وعادة ما يفرض تحديد الهدف إلى تفعيل القوى القادرة على تحقيقه فيما إذا

رسمت القوى الماركسية إستراتيجية صحيحة تفضي إلى تطوير الصراع إلى الحد الذي يسمح بذلك. وهنا دور القوى الماركسية مهم وأساسي، خصوصاً وأنها تتطابق مع المصالح الجذرية للعمال والفلاحين الفقراء، وبالتالي تقطع كلياً مع الرأسمال الإمبريالي، وكل رأسمال. لقد أوضحت التجارب أن الطبقات الشعبية كانت مع مواجهة الإمبريالية ومع تحرير فلسطين، لكن استنكاف الشيوعيين عن تبني هذه الأهداف جعلها تنضوي تحت لواء القوى التي طرحت هذه الأهداف. وهنا انعكست إشكالية وعي هذه القوى ومصالحها على النتائج. بينما كانت الماركسية قادرة على أن تقدم الرؤية الضرورية من أجل الانتصار كما حدث في الصين وفيتنام وكوبا و... الخ.

وبهذا فإذا كان ميزان القوى مختل إلى أبعد الحدود الآن يجب البحث في هذه المسألة بالذات وليس تغيير الهدف. يجب البحث عن القوى القادرة على تغييره، وأقصد قوى الطبقات وليس «الرأي العام الدولي»، رغم أهميته، لكنه الذي يخضع موقفه لتغيرات ميزان القوى ذاته، وبالتالي يكون عنصراً مساعداً وليس العنصر الأساسي في الصراع. وهنا الطبقات الشعبية هي التي يجب أن تغير ميزان القوى، عبر دورها الفاعل، وتنظيم نشاطها، وبلورة فاعليتها في إطار الأهداف التي تحس هي أنها معنية بتحقيقها. هنا الأساس في التفكير وليس في أي مكان آخر. وبالتالي فإذا كان الماركسيون يطرحون أهداف كبيرة فإن تحقيقها منوط بفاعلية هذه الطبقات، ومهمة هؤلاء تنظيم نشاطها، وتطوير قواها. وهي الفاعلية التي استنكف عنها الشيوعيون، وانحصروا في تنظيم نضال مطلبى محدود، في وضع كان يحتاج إلى تغيير سياسي عميق، إلى مقاومة الاحتلال وطرده، وإلى إسقاط النظم التابعة، من أجل تحقيق برنامج كبير.

إن الشعور بالهزال الذاتي هو الذي كان يجعلهم يفكرون في الإصلاح فقط، وعبر الضغط على الأكثر، وفي إطار نضال مطلبى محدود في كل

الأحوال. وهو الوضع الذي يجعلهم بعيدين عن التأثير في التغييرات التي جرت وستجري.

ولهذا حين نحدد طبيعة الدولة الصهيونية وفق ما أشار الرفيق نعيم لا يمكننا إلا أن نؤسس على أن مهمتنا تتحدد في كيفية بناء القوى القادرة على حسم الصراع لمصلحتنا عبر تغيير ميزان القوى، وليس «تخفيف» الهدف، وإقناع الذات بالقبول بالدولة الصهيونية وبيهوديتها، لعل وعسى أن نحققه بقوانا الهشة، والتي هي في الغالب لم تعد قوى. لقد باتت أشكال، «خيال مآته»، لا أحد يأخذها على محمل الجد إلا لتغطية مفاوضات لا معنى لها سوى خدمة الهدف الصهيوني. إن المسألة الأساس هنا هي أن لا بمكنات لحلول وسط لا بقوانا ولا بقوى الرأي العام و«الشرعية الدولية»، رغم أن التخلي عن 80٪ من فلسطين هو أخطر من حل وسط. وأنه لا حل إلا بإنهاء الدولة الصهيونية في إطار الصراع العربي ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني. هنا يكون البحث في تأسيس القوى القادرة على خوض الصراع، وحين نقرر ذلك نستطيعه، حيث أن الطبقات الشعبية في الوطن العربي كتلة حاسمة فيما إذا استطعنا تنظيم قواها. لكن عادة يُنظر إلى «الرأي العام العالمي» من أجل الضغط لتحقيق «الدولة الفلسطينية المستقلة»، وبالتالي يزوغ النظر إلى الهامش وليس إلى قوة الفعل. بمعنى أننا نريد من «الوضع الدولي» أن يقيم لنا دولتنا كما أقام الدولة الصهيونية رغم الفارق الكبير بين الحالتين. هذه السياسة لا تفضي سوى إلى التهلكة، لأن الوضع الدولي، وكما أشار الرفيق نعيم بحق، هو مع الدولة الصهيونية، وأكثر تشدداً منها.

وبالتالي يمكن أن نسأل الرفيق نعيم على ماذا يعترض على الدولة الديمقراطية العلمانية؟ ولماذا يتمسك بالدولة المستقلة؟

نقد الدولة الديمقراطية العلمانية

يشير الرفيق نعيم منذ البدء إلى أن جمود وتعقيدات «تسوية النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني» أفضى إلى أن يعود شعارات الدولة الديمقراطية أو الدولة ثنائية القومية إلى التداول من جديد «ضمن دوائر ضيقة وغير مؤثرة من المثقفين، دون أن تثير أي اهتمام على المستوى الشعبي». طبعاً لأنها غير مؤثرة فقد قرر الرد، جازماً بأنها لا تثير اهتمام الشعب، رغم أن هذا الشعب (في الضفة الغربية وغزة) انتخب البرنامج الذي يرفض الدولة المستقلة حينما انتخب حركة حماس. وبالتالي يمكن القول بأن ضيق معتنقي هذا الحل ليس بأقل من معتنقي حل الدولة المستقلة، رغم أن الرفض واضح شعبياً لحل الدولة المستقلة نتيجة وعيه بأنه مستحيلاً على الأقل. وبالتالي فحينما نتحدث عن الشعب يجب أن نكون على معرفة بميوله، وأشير إلى أن الشيوعيين لم يبرعوا في هذه المسألة منذ عقود، لهذا كانوا يفاجئون بميول الشعب، واصطفافاته. وسوف يتوضح الأمر ذاته في هذه المسألة كذلك.

على أي حال يتساءل: «ما مدى جدية وواقعية هذه الشعارات؟ بمعنى آخر: هل حقاً أنه ... خيار قائم في المرحلة التاريخية التي نعيشها، ويمكن اعتماده، باعتباره قابلاً للتحقيق إذا فشل خيار الدولتين؟» طبعاً هنا يشير إلى «المرحلة التاريخية»، أي إلى موازين القوى الراهنة كما سيتوضح. ويمكن أن أقول تأسيساً على ذلك أنه غير قائم، حيث أن ميزان القوى الراهن يحقق فقط ما تريده الدولة الصهيونية. ميزان القوى مختل بشكل عنيف لمصلحة الإمبريالية والدولة الصهيونية. لكن هل يعني أن هذا الحل غير قائم الآن، أنه خاطئ؟ هنا يجري الخلط بين إمكانات الحل راهناً وكونه الحل الضروري، وبالتالي يجب العمل من أجل أن يصبح ممكناً. الخلط هذا سوف نصطدم به في أكثر من موضع لاحقاً، وربما كان هو أساس كل إشكالية التحليل، وكل إشكالية الحركة الشيوعية العربية. وأقصد عدم التمييز بين ضرورة هدف

معين وممكنات تحقيقه في الراهن. أي أن كل هدف يقاس بـ «الآن»، وليس بما يجب أن يكون. يقاس على أساس القوى الراهنة وليس على ممكنات بناء القوى. وفي هذا الوضع يكون الهدف المطلي غير ممكن، لأن تحقيقه راهناً غير قائم، و يحتاج إلى تغيير معين في ميزان القوى في الصراع الطبقي. إن زاوية النظر السائدة في كل الحركة الشيوعية، وهنا، قائمة على اللحظة/ السكون، لهذا لا تلمس الصيرورة التالية، التحول من الآن إلى لحظة تغيير موازين القوى، التي هي المسافة التي يكون لدورنا الأهمية الفائقة في تطوير الصراع عبر تنظيم القوى وصولاً إلى تحقيق الهدف. هذه أواليات ماركسية بسيطة لكنها غائبة مع الأسف.

إن طرح خيار الدولة الديمقراطية العلمانية هو ليس حلاً في الراهن، بل أنه هدف نضالي من أجل توحيد قوى الشعب الفلسطيني، بالتلاحم مع الطبقات الشعبية في الوطن العربي، وفي إطار الأهداف العامة التي تحقق مصالحها، في سياق السعي لتنظيم القوى لكي يصبح ممكناً تغيير موازين القوى، وصولاً إلى هزيمة الدولة الصهيونية والقوى الإمبريالية. إنه هدف النضال في السنوات القادمة بالتالي، حيث يجب الفعل من أجل تغيير موازين القوى.

هذه المسافة بين الراهن وتحقيق الهدف تكون هي المسافة التي يتبلور فيها فعل الذات. وهي المسألة التي كانت غائبة ولا زالت. لهذا يوضح الرفيق نعيم المسألة بالتساؤل: «هل حقاً أن الأمر يتوقف على تحولنا من خيار الدولتين إلى خيار الدولة الديمقراطية أو الثنائية القومية، حتى يغدو الأخير خياراً واقعياً قابلاً للتحقيق؟». النظر هنا يقوم على أساس الهدف الممكن في اللحظة الراهنة، وبالتالي يتساءل هل أن تغيير الهدف ضمن موازين القوى الراهنة يجعله قابلاً للتحقيق؟ أجيب، لا. فكما أشرت فإن ميزان القوى الراهن لا يحقق إلا ما تريده الإمبريالية والدولة الصهيونية. لكننا نختلف هنا

في معنى الهدف، وهل أن الهدف الذي يطرح يجب أن يكون قابلاً للتحقق في الوقت الراهن، أو يجب العمل في السنوات القادمة من أجل تحقيقه عبر تغيير ميزان القوى؟ الماركسية تطرح الخيار الثاني، وإلا لم يطالب ماركس بتحقيق الاشتراكية والطبقة العاملة كانت لازالت ضعيفة ودون تنظيم. والماركسية تحدد الهدف بناء على المصالح، مصالح الطبقة العاملة، مصالح الشعوب، وليس على ميزان القوى القائم. لهذا كانت رؤية للمستقبل وليس لتبرير الأمر الواقع. وهذا كان خلافها مع هيغل، الذي قال بأن كل ما هو واقع هو عقلي (معقول)، لأن ما هو معقول (عقلي) سيتحول عبر الصيرورة إلى واقع، كما شرح إنجلز.

هذه النقطة غائبة عن الوعي الشيوعي، لهذا يعتبر الرفيق نعيم بأن نجاح الصهيونية بالتعاون مع القوى الإمبريالية وتواطؤ الرجعية العربية سنة 1948 «نقل هذين الخيارين: الدولة الديمقراطية والدولة ثنائية القومية، من خانة الإمكانية الواقعية إلى خانة اليوتوبيا (الحلم)، على الأقل في الأفق المرئي للعين». بمعنى أنه قد تكرر أمر واقع يجب الاعتراف به، وبات خيار الدولة الديمقراطية يوتوبيا لأنه هزم نتيجة أنه لم يجد القوى القادرة على تحقيقه في لحظة معينة. وهنا نلمس إشكال منهجي، هو أن ما نقرّ به هو ما يظهر، يوجد، في الواقع، أما ما هو أبعد من ذلك فهو مستحيل. وهذا في أساسه نتاج الوعي الحسي الذي يكون الأمر الواقع هو الأساسي فيه. لكن طبيعة الصراع كما جرى توصيفها سوف تفرض العودة إلى هذا الحل، لأن لا حل آخر ممكن في ظل ميزان القوى القائم. ولهذا يبدو حل الدولتين أكثر من يوتوبيا اليوم، حيث أن ما قاله عن الرؤية الصهيونية الإمبريالية تشير إلى استحالة الموافقة عليه كما حل الدولة الديمقراطية. وبالتالي فإن النظر على طريقة الرفيق نعيم سوف يوصل إلى الاستسلام، أو الانكفاء للحفاظ على الذات، وهو ما يشير إليه في نهاية مقاله. لكن من يغير ميزان القوى؟ وكيف؟ هل ننتظر تغيراً ما يمكن أن يسمح لنا بتحقيق حل الدولتين؟ لكنه ينهي الدولة الصهيونية وينهي دورها فهل تقبل به؟ أليست مهمتنا أن نوجد هذا المتغير؟

أليس الانطلاق من طبيعة المشروع الصهيوني وعلاقته بالإمبريالية
ضروريان من أجل البحث عن أسس جديدة للصراع؟

وهو يفرض الدولة الديمقراطية والدولة ثنائية القومية يستخدم الرفيق
نعيم كل إمكانياته لتوضيح طبيعة المشروع الصهيوني إذن، لكن للوصول
إلى أن هذا الخيار ليس ممكناً على الإطلاق دون أن يلحظ بأنه ينفي كذلك
إمكانية تحقيق الدولة المستقلة. حيث أن موازين القوى هنا وهناك هي ذاتها،
والموقف الحاسم في رفضه لهذه وتلك هو واحد لدى كل من الدولة الصهيونية
والولايات المتحدة. أكثر من ذلك أن الولايات المتحدة والدولة الصهيونية يمدان
السيطرة على الوطن العربي (احتلال العراق وتوسع التواجد العسكري من
الخليج العربي إلى المغرب). إذن، لا هذا ولا ذاك ممكنين في الوقت الراهن،
وحتى في الأفق المرئي. وهنا الحدين يتساويان. لكن يبقى السؤال من منهما
يستطيع أن يوحد قوى أكبر قادرة على تغيير ميزان القوى؟ وحين نشير إلى
القوى هنا نشير إلى الهدف الذي يستطيع توحيد الكتل الأكبر من الطبقات
الشعبية، ولا نشير لا إلى الأحزاب القائمة، ولا إلى الرأي العام العالمي.

هذا يفرض علينا أن نعود إلى طبيعة الصراع، وأن نحدد القوى المعنية،
وبالتالي العمل من أجل تحويلها إلى قوة فعلية. هذه هي مهمة الماركسي،
مهمة الشيوعي، وليس اللعب في حدود ميزان القوى القائم. مهمة الشيوعي
هي كسر ميزان القوى القائم، وليس التكيف معه، لأن دوره الأساس هو
تنظيم وتطوير فعل الطبقات الشعبية من أجل أن تخلّ في ميزان القوى
وتفتح الأفق لتحقيق أهدافها.

ولقد أوضح تبني خيار الدولتين كم تقرّمت قوة المقاومة الفلسطينية،
وكم حصرت ذاتها في إطار جزء من الشعب الفلسطيني (سكان الضفة
وغزة)، الذين أيضاً تحوّلوا ضد السلطة التي نتجت عن هذا الخيار. بينما

يفتح خيار الدولة الديمقراطية العلمانية لتفاعل كل الشعب الفلسطيني، في أرض سنة 1948 والضفة الغربية وغزة والشتات (اللاجئون). كما يفتح الفهم العميق لطبيعة الصراع إلى أن يصبح الصراع ضد الدولة الصهيونية هو صراع كل الطبقات الشعبية في الوطن العربي. هنا ينفتح أفق تغيير ميزان القوى.

الحل؟

وإذا كان الرفيق نعيم يأخذ على مروجي خيار الدولة الديمقراطية أو ثنائية القومية أنهم «لم يطرحوا آليات حول كيفية تحقيقه»، يعتقد بأن تبني م.ت.ف لقرارات الشرعية الدولية سنة 1988 قد أوجد تحدياً لنهج حكام إسرائيل، وأدخل الصهيونية في مأزق. لكن -يضيف- «من غير المتوقع حدوث تقدم حقيقي نحو تسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي على وجه الخصوص، والإسرائيلي - العربي على وجه العموم، على أساس قرارات الشرعية الدولية طالما بقي التفرد الأميركي في الإمساك بمفاتيح هذا الصراع». لأن واشنطن تستفيد من «بقاء جذوة النزاع مشتعلة». إذن، كيف ننهي التفرد الأميركي ما دامت أميركا مصرّة على بقاء «جذوة النزاع»؟

هنا ينقلنا الرفيق نعيم إلى معركة أكبر: هزيمة أميركا من أجل إنهاء التفرد الأميركي هذا. وبالتالي نعود إلى البديهة البسيطة التي هي أن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية يستلزم هزيمة أميركا. حينها لماذا ننفذ قرارات الشرعية الدولية فقط؟ أليس حل الدولة الديمقراطية العلمانية يكون هو الأصح؟ لقد قيل بالتزام قرارات الشرعية الدولية لأنها مقبولة من مختلف الأطراف الدولية ولم تكن مقبولة من المقاومة الفلسطينية، وبالتالي قيل بأن قبول المقاومة سوف يجعل تحقيقها ممكناً، ولم يجري تبنيها لأنها تستلزم هزيمة أميركا. أي لأنها حل وسط يمكن أن تقبله الإدارات الأميركية وكان

يدعمه السوفيت (يرحمهم الله). وكان التفكير الحاكم هو أن القبول الفلسطيني سوف يفتح الباب لتحقيقها، ولم تكن المسألة هي مسألة نضال من أجل تطبيقها. وبالتالي كان التفكير الرائج تماماً مثلما يشير الرفيق نعيم حين يتناول الدولة الديمقراطية، أي هل أن تحولنا إلى هذا الخيار يجعله قابلاً للتحقيق؟ هذا التفكير هو الذي حكم قيادات المقاومة، وقبلها حكم الحركة الشيوعية فيما يتعلق بقرار التقسيم. وهو ما يعبر عن سطحية عالية مع الأسف، لأن هذا المنطق يتجاهل الأساسيات حتى تلك التي أشار إليها الرفيق نعيم، أي أن هناك مشروع سيطرة واحتلال وهيمنة من أجل النهب، مشروع إمبريالي بالأساس.

كيف نهزم أميركا؟ وهل يؤسس هدف تحقيق قرارات الشرعية الدولية لوضع يمكن فيه توحيد قوى قادرة على إنهاء «التفرد الأميركي»؟ يمكن أن تُدخل المراهات هنا على تغيرات في الوضع الدولي، كما هي العادة منذ عقود، ولقد كانت التغيرات المتحققة في غاية السلبية. وبالتالي يكون مطلوب منا فقط: الصمود. لكن هذه المسألة تقع خارج إرادتنا، وتجاهل فعلنا، ودورنا، الذي يحتاج إلى إعادة صياغة على ضوء وعي جديد، ورؤية جديدة. فالمنتظر مهزوم، وحتى الذي يحصر فعله في حدود دنيا مهزوم كذلك. وإذا هناك من فعل للوضع الدولي فإن تطوير الصراع هو الذي قد يفضي إلى «تفكك جبهة الرأسمال الإمبريالي» (إذا كان ممكناً ذلك في هذا العصر) أو حدوث تفاعلات جديدة قد تفرض وضعاً عالمياً مؤقتاً. لكن الأساس هنا هو الصراع، صراعنا، الذي يجب أن ينبني على الفعل من أجل هزيمة المشروع الإمبريالي الصهيوني، وليس في حدود انتظار متغيرات قد تحدث وقد لا تحدث، وليس بادياً أنها يمكن أن تحدث مادام دور الدولة الصهيونية مرتبط بكلية المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي. وحتى لو انتهى التفرد الأميركي يمكن أن تتفرد رأسمالية أخرى، كما جرى من قبل، فيبقى للدولة الصهيونية الدور ذاته.

إذن، يعيدنا الرفيق نعيم إلى المعركة الأساسية، معركة الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد الرأسمال الإمبريالي عمواً، وتظاهراته الواقعية خصوصاً، التي منها الدولة الصهيونية والاحتلال الأميركي للعراق والنظم التابعة. ولاشك أنها معركة كبيرة، ومن ينظر من منظار ميزان القوى الراهن سوف يصل إلى نتيجة أنها وهم (يوتوبيا)، لكن الطبقات الشعبية قوة يمكنها فعل ذلك، حينما يلعب الشيوعيون دوراً قتالياً حقيقياً، بدل التنظير لميزان القوى وتقليص الأهداف عليها لتحقيق، وبالتالي تتحول الأهداف الكبيرة إلى مطالب مبسطة، معيشية وإنسانية، يمكن أن تقبل بها الدولة الصهيونية أو تشير به الدولة الأميركية.

في الأساس نحن من يفرض ميزان القوى، والشيوعي الذي لا ينطلق من ذلك لن يكون في حقيقته شيوعياً. وربما لم يتعلم الشيوعيون في فلسطين (والوطن العربي) بعد سبب تهميشهم وهامشيتهم، حيث لم يتحسوا مخزون الطبقات الشعبية الثوري طيلة عقود طويلة من نضالهم، ولهذا ظلوا يعتقدون بأن ميزان القوى ليس في صالح مطامحها، الأمر الذي كان يدفعهم دائماً إلى تقليص مطالبهم إلى أدنى حد ممكن.

وهذه المرة كما المرات السابقة. والرفيق نعيم يبقى ضمن الحدود هذه، لا يرى بأن ميول الطبقات الشعبية كانت ولا زالت بعيدة عما يطرح الشيوعيون. وحتى انتخاب حركة حماس لم يفهم جيداً، ولا هامشية كل اليسار. حيث صوت الشعب لبرنامج مناقض لما يطرحون، لكن لقوى لها برنامجها الآخر، الذي لا يقود إلى انتصار، بل يكرر تجربة حركة فتح. وإذا كان اعتبر بأن الذين يطرحون الدولة الديمقراطية هم فئة ضيقة، فإن الوضع يوضح بأن الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق تواجده بات مناهضاً لبرنامج الدولة المستقلة؛ في الشتات، لأنه ظهر أن تحقيقه سيكون على حساب حق العودة. وفي الأرض المحتلة سنة 1948 لأنهم اعتبروا «مواطنين

إسرائيليين». وفي الضفة وغزة لأنهم اكتشفوا أن الثورة أتتهم بسطة فاسدة وتابعة، وأن برنامجها فاشل لأن الدولة الصهيونية لا تريد تقديم هذه الدولة الموعودة، بل تعمل بشكل حثيث على قضم الأرض وفرض السيطرة الشاملة عليها. وهنا نلمس كم أن الحديث عن الشعب واتجاهاته ينطلق من عدم وعي بواقعه وبمبوله وممكناته، وهذه سمة لازمت الحركة الشيوعية، التي ظلت تنادي بالسلام والاعتراف بالدولة الصهيونية إلى أن فوجئت بأن كل الشعب الفلسطيني هو مع الحرب من أجل التحرير. وتحولت حركة فتح إلى قوة قائمة رغم حداثة نشوئها، وباتت الجبهة الشعبية، وهي التنظيم الماركسي، تعبر عن الماركسيين الفلسطينيين أكثر من حزب كان من أقدم الأحزاب الشيوعية العربية.

لقد بات حل الدولتين مشكوك فيه فلسطينياً، قبل أن نشير إلى أن الرأي العام العالمي الذي دعم هذا الحل بات أيضاً متشككاً في ممكناته، بالضبط لعرفته بدور الدولة الصهيونية، ولهذا بات أكثر تقبلاً لحل ينهي الدولة الصهيونية. ودورنا هو أن ندفعه إلى ذلك بدل أن نربكه في تكرار ما بات واضح الفشل: أي الدولة المستقلة. وبالتالي أن نعمل من أجل بناء إستراتيجية جديدة تهيئ لبناء قوى فاعلة.

الآن، عن الدولة الديمقراطية العلمانية

كيف فهم الرفيق نعيم خيار الدولة الديمقراطية، أو ثنائية القومية؟

يشير الرفيق إلى أن تحقيق أحد هذين الشعارين «يفترض، بالبداية، الموافقة الحرة من الأطراف المعنية»، أي من «الطرفين الإسرائيلي-والفلسطيني». والطرفان هنا هما «المجموع»، أي كل الإسرائيليين وكل الفلسطينيين، بما في ذلك الأحزاب والدولة.

هنا جملة إرباكات، حيث يشير إلى طرفين، وإلى علاقة حرة بينهما. وإذا كانت الإشارة إلى طرفين ربما تؤثر إلى خيار الدولة ثنائية القومية، حيث يفترض الموافقة الحرة لمجموعتين، قوميتين، فإن هذه لا تنطبق على خيار الدولة الديمقراطية العلمانية، الذي ينطلق من مبدأ المواطنة (ولقد أشار الرفيق نعيم إلى الخلاف هنا وهو يوضح الخلاف في الحزب الشيوعي الفلسطيني حول طبيعة الحل المطروح). ولكن أيضاً هل يمكن أن نجمل كل طرف هكذا؟ هل الخيار المطروح مطروح لـ «كتلتين»؟ أم لطبقات - من كل الذين باتوا مرتبطين بفلسطين - يمكن أن تتوافق عليه؟ هل هو مطروح على الرأسمالية الإسرائيلية أو على النخبة السياسية؟ طبعاً لا الرأسمالية ولا النخبة السياسية الإسرائيليين معنيتان بهذا الخيار، وهما في تناقض معه، كما أنه مطروح في تضاد معهما. لهذا فهو خيار حر يطرح للطبقات المناهضة للرأسمالية، وبالتالي للمشروع الإمبريالي الصهيوني. هو مطروح ليس لـ «كتلتين» بل لطبقات محددة «إسرائيلية» وفلسطينية (وأيضاً عربية). وهو هنا مطروح لمستوطنين ينتمون إلى الديانة اليهودية من أجل «غسل» خطيئة الاستيطان عبر إنهاء الدولة الصهيونية، والتأسيس على أنقاضها لدولة ديمقراطية علمانية عربية (وبالتحديد). وهو هنا نتيجة الصراع ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني، وعلى ضوء القدرة على تغيير ميزان القوى. وما من شك في أن لطحه فاعلية في الإسهام في تغيير ميزان القوى. لدى الفلسطينيين، لأنه يطرح استرجاع وطنهم، وهو هنا يخص كل الفلسطينيين في مختلف مناطق تواجدهم. ولدى العرب نتيجة العلاقة القومية بفلسطين، لكن أيضاً نتيجة الدور الصهيوني المشار إليه سابقاً. كما لدى «اليهود» لأنه يقدم حلاً ديمقراطياً علمانياً، يقرر استمرار وجودهم لكن في إطار تكوين مختلف، وفي دولة عربية. وهو كذلك يلمس مشكلات «اليهود العرب» لأنه يعيد ربطهم بمناطقهم الأساسية، ويلمس مشكلات الطبقات الفقيرة (وأساسها اليهود العرب) في مواجهة الرأسمالية التي توظفهم في مشروع إمبريالي.

وإن كانت هذه المسألة تبدو صعبة الآن، وربما يعتقد البعض بأنها مستحيلة، لكن الأفق العلماني الديمقراطي والمناهض للرأسمالية يمكن أن يسمح بتحقيق هذا التحول، الذي هو ضروري من أجل تغيير ميزان القوى.

الفعل السياسي يتحدد في المقدرة على حشد كل هؤلاء من أجل تحقيق هذا الخيار. وهو مجهود نقوم به نحن، وفعل نمارسه، لأنه دورنا. حيث من مهمتنا تغيير ما هو راهن، في الوعي، وفي الاصطافات، من أجل تنظيم القوى التي تصبح قادرة على التغيير.

وهنا نحن لا نتحدث عن «طرفين» بل عن طبقات، عن ناس، ودورنا هو تحشيدهما. ربما يقع على عاتق الفلسطينيين والعرب العبء الأكبر في البداية، نتيجة كل ما يحيط بالمشروع الصهيوني من ملاسبات، لكن المأزق الذي تحدث عنه الرفيق نعيم الذي باتت تعاني منه الصهيونية، والتغير في موازين القوى عبر النضال الفلسطيني/ العربي، وبالتالي «الحل العقلاني» لوضع اليهود، يمكن كلها أن تفتح على تغير أساسي، يستند إلى رفض المشروع الرأسمالي، ودور «المرتزقة» فيه، ومن ثم رفض الاستيطان والاحتلال، والتمييز الديني والعنصري. والمؤسس على استقطابات طبقية، لدى قطاعات متسعة منهم.

إذن المسألة ليست مسألة تجميع لفلسطينيين وإسرائيليين، ليست كم لكي نقول من هو الأقوى ومن هو الأضعف، كما يلامس الرفيق نعيم وضع الفلسطينيين الذين هم بالتأكيد الأضعف، ولهذا ليس بإمكانهم تحقيق الدولة المستقلة كذلك. لكنها صياغة مشروع يؤسس لاستقطابات على أسس جديدة.

ولهذا فإن الموافقة الحرة هي التي تدفع لتبني، والنضال من أجل هذا الخيار. ولا تأتي الموافقة الحرة على مشروع يطرح على التصويت، أو يخضع لقناعات «الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني»، أي للنخبة الصهيونية الحاكمة

والنخبة الفلسطينية المسيطرة. الموافقة الحرة هي فعل سابق يؤسس لفرض هذا الخيار بكل أشكال النضال الممكنة، وعبر تبنيه من قبل الطبقات المناهضة للرأسمالية ولشروعها الإمبريالي. وهو الفعل الذي يسهم في تغيير موازين القوى.

هنا نعود إلى توضيح أن الخيار المطروح ليس مطروحاً كحل في إطار موازين القوى القائمة، بل في إطار النضال من أجل تغييرها، حيث يكون للهدف/ الخيار دور في تحشيد القوى، وتطوير فاعليتها. في تبلور الاستقطابات، وفي تصعيد حدة الصراع. المسألة هنا هي مسألة صراع طبقي، أيديولوجي، سياسي وعسكري، من أجل تنظيم الطبقات الفقيرة (العربية و«اليهودية») لتحقيق مصالحها، في إطار البوتقة التي تحتضن الوطن العربي. وبالتالي فهي ليست بازاراً من أجل الموافقة «الحرة» على دولة ديمقراطية أو ثنائية القومية أو على الدولتين. ولهذا ليست المسألة مسألة «موافقة حرة» بل مسألة استقطابات طبقية تؤسس لتغيير المعادلة القائمة، الأمر الذي يسهم في تغيير ميزان القوى.

كيف يعالج هذه المسألة؟

إذا كان الرفيق يرى أن إمكانية الموافقة الحرة ليست قائمة نتيجة ضعف الطرف الفلسطيني ورفض الطرف الآخر، وأن هذه ممكنة فقط «بعد أن يغدو للشعب الفلسطيني دولته المستقلة والمزدهرة»، يعتبر أن طرح خيار الدولة الديمقراطية أو ثنائية القومية هي «حب من طرف واحد». وهو هنا لا يزال ينطلق من «الدول» ولا يلامس الطبقات. ينطلق من «الطرفين» وليس من الطبقات/ الأفراد. من فوق وليس من تحت. وهنا يجب لمس مظهر آخر من مظاهر الإشكالية المنهجية التي تعمّت مع الحركة الشيوعية، التي أشرنا إليها سابقاً، حيث أن الطرف المقصود هو المستوى السياسي وليس الطبقات، التي يمكن أن تكون مختلفة في المواقف، أو يمكن أن يتفكك توحدتها.

وبالتالي يأتي تناوله لإمكانات تحقيق الدولة الديمقراطية أو ثنائية القومية انطلاقاً من هذه «السطحية». لهذا يجهد ذهنه في التخيل حول احتمالات تحقيق هذه الدولة، فيجدها في ثلاث، الأول، «تحول راديكالي عاصف في المجتمع الإسرائيلي». وهذا شبيه بالمعجزة في الأفق المرئي. والثاني، فرضه بالقوة، وهذا ينفي الاتفاق الحر والديمقراطية، لكن القوة ذاتها غير ممكنة بالأساس كما يشير. والثالث، أن يتحقق عبر الدولة الصهيونية ذاتها، وهذا ما يرفضه «حكام إسرائيل». إذن، هذا خيار مستحيل. طبعاً يمكن وضع خيار الدولتين هنا بدل خيار الدولة الديمقراطية وسوف تكون الاحتمالات هي ذاتها، وبالتالي تتكرر الاستحالة ذاتها وفق المقدمات التي حددها.

إذا كان التحول الراديكالي العاصف غير ممكن إلا عبر فعلنا وتقديمنا حلّ لكل الأطراف (وهنا الأطراف ليست النخب والحكام بل الطبقات الفقيرة). وإذا كان «حكام إسرائيل» يرفضون التخلي عن يهودية الدولة، ولهذا يرفضون ضم الضفة الغربية مع سكانها، فما هي مشكلة القوة؟

إن توصيف طبيعة الصراع كما حددها الرفيق نعيم توصل إلى خيار القوة بالحتم، حيث أن الهدف المركزي للدولة الصهيونية هو السيطرة ولعب دور إمبريالي. لذا، هل تتنافى القوة مع الخيار الحر والديمقراطي؟ القوة هنا لا تتنافى مع الخيار الحر والديمقراطي، بل ربما تكون تجسيدا له. أليس من حق الشعب الذي تحتل أرضه أن يقاوم وأن يهزم المحتل بالقوة؟ أليس في ذلك تجسيد للخيار الحر والديمقراطي؟ ألا يتضمن خيار الدولة الديمقراطية حل ديمقراطي للمسألة اليهودية؟ وحل للطبقات الفقيرة بغض النظر عن دينها؟

هنا الخلط بين طبيعة الحل وطريقة تحقيقه، فالحل ديمقراطي لأنه يعبر عن مصالح الأغلبية، التي هي الطبقات الشعبية. لكن تحقيقه يخضع لطبيعة القوى التي نواجهها، التي هي الإمبريالية والدولة الصهيونية، والتي كما

يشير الرفيق قوة احتلال وسيطرة وتصرّ على لعب هذا الدور الإمبريالي. والنظر للدولة الصهيونية وممارساتها يوضح هذه المسألة. إذن، كيف يمكن أن تواجه؟ بالضغط أو التوسطات؟ هنا نلاحظ بأن فكرة الصراع خارج كل حساب، والممارسة هي في حدود الضغط والمناشدة والتحركات المحدودة لإظهار الوجود ليس أكثر، وهو المنطق ذاته الذي يحكم الصراع الطبقي. وبالتالي فإذا كان الحل هو حل ديمقراطي فإن تحقيقه لا يتم إلا عبر الصراع بكل أشكاله، وأساسه الصراع المسلح ضد كل أشكال الاحتلال.

إن المسألة الفلسطينية هي مسألة احتلال استيطاني أتى في سياق مشروع إمبريالي كما أكد الرفيق نعيم مراراً وهو يرفض خيار الدولة الديمقراطية أو ثنائية القومية، ليقول بأن الدولة الصهيونية لا تقبل بهذا الحل لأنها كذلك. وإذا كنا نحن لا نقبل بهذا الاحتلال الاستيطاني فمن حقنا المقاومة، ومن واجبنا تطوير القوى لهزيمة القوة المحتلة. هنا نحن إزاء قضية واضحة، قضية شعب محتل، والحل الديمقراطي الوحيد هو في أن يحصل على استقلاله. هذا عنصر جوهري لا يجوز القفز عنه، لأن «الأمر الواقع» فرض علينا أن نعترف بالدولة الصهيونية، وبالتالي أن نشطب من قاموسنا أنها دولة احتلال استيطاني، ليس على الضفة الغربية وغزة فقط (كما بات يتكرر) بل على كل فلسطين. وهي كذلك مرتكز عسكري إمبريالي ضد الوطن العربي. الأمر الذي يجعل الصراع معها حتمياً ومستمراً، حتى وإن تجاهلنا نحن ذلك، فهي عنصر تدخل مستمر.

وإذا كانت الصهيونية «تعتبر تحويل إسرائيل من دولة يهودية إلى دولة ديمقراطية أو ثنائية القومية مساوية تماماً لتدمير هذه الدولة - إسرائيل»، فإنها تعتبر كذلك أن إنهاء الصراع والمواقفة على «قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة» يعني دمار الدولة، لأنه ينهي دورها الإمبريالي، وبالتالي يلغي كل الدعم العسكري والمالي والاقتصادي والسياسي

الإمبريالي. وهو المأزق الذي يؤسس لما أشرنا إليه سابقاً، أي ليس من خيارات وسط ممكنة. وبالتالي فإن «الرافعة الثورية المطلوبة» لتحقيق فرضية الدولة المستقلة هي مساوية تماماً كما أشرنا كذلك سابقاً.

ما يجعل هذا الخيار غير ديمقراطي هو عدم تضمينه لحل للمسألة اليهودية فقط، وليس لفرضه بالقوة، وهو خيار يتضمن هذا الحل بكل تأكيد، وهو ما حاولت توضيحه للتو.

إن المنطق الذي ينطلق منه الرفيق نعيم يقوم على الاعتراف الحاسم بوجود الدولة الصهيونية، وبالاقتناع المطلق أن ليس من الممكن تغيير موازين القوى، لهذا لا زال يراوح حول حل الدولة المستقلة رغم تبيان فشله باللموس، ولا زال يراهن على الوضع الدولي وهو يرى أنه يميل لمصلحة الدولة الصهيونية. وهو في كل الأحوال لا يراهن على «قوة الجماهير»، ولا يعتقد بأن لكل الشيوعيين دور كبير في تحشيد القوى، وتنظيم الطبقات الشعبية من أجل فرض برنامج هذه الطبقات، الذي لا يلحظ وجود الدولة الصهيونية كونها جزء من المشروع الإمبريالي، لكنه قادر على حل المسألة اليهودية.

نعم، نحتاج إلى مائة ضعف، وربما ألف ضعف القوى القائمة. وحين ننظر إلى الشعب نستطيع أن نثق بأننا سوف نجد هذه القوى. وبالتالي يجب أن ننطلق من طبيعة فهمنا الصراع من أجل تأسيس القوى القادرة على تحقيق أهدافنا، وليس تقزيم الأهداف ذاتها لأننا لا نملك القوى الآن.

الدفاع عن الحل المرحلي في مواجهة الدولة الديمقراطية العلمانية

(حوار مع قيس عبد الكريم ومعتصم حمادة)

بدا أن المشكلة القائمة الآن في فلسطين هي مشكلة حلول، هل هي حل الدولتين، أو الدولة الديمقراطية العلمانية، أو الحل الإسلامي، أو الحل الاشتراكي. وما من شك في أن الشعور بنهاية الحل المرحلي، الذي تحدد في حل الدولتين، هو الذي فتح على كل هذا الميل لتقديم حلول بديلة، رغم أن هذه الحلول كانت مطروحة منذ زمن، وبعضها منذ زمن بعيد، وإذا كانت في الهامش فلأن حل الدولتين جذب قطاعات واسعة من الحركة السياسية الفلسطينية والعربية. والجديد هنا هو أن قطاعات متسعة من الجماهير الفلسطينية باتت تلمس فشل حل الدولتين عبر تلمسها للصيغة الملموسة التي تمارسها الدولة الصهيونية، والتخلي التدريجي لـ «المفاوض الفلسطيني» عن المقدمات التي بدأ خيار حل الدولتين على أساسها، والذي كان يعتبر حلاً مرحلياً ليس إلا، وبالتالي فهو مترابط مع التمسك بكل فلسطين، ومن ثم بحق العودة. لكن انتهت المرحلة إلى الاعتراف النهائي بالدولة الصهيونية، وبالمساومة على حق العودة، أو وضعه تحت بند «قرارات الشرعية الدولية»، خصوصاً القرار 194، الذي ينطلق من الإقرار النهائي بوجود الدولة الصهيونية لكنه يدعو إلى إعادة اللاجئين إليها، إكمالاً للقرار 181 الذي أقر بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية.

بهذا سقط الحل المرحلي وتبلور حل الدولتين، وبالتالي كانت «المرحلة» جسراً للوصول إلى الإقرار بوجود الدولة الصهيونية واستجداء «دولة فلسطينية مستقلة» تعترف بالدولة الصهيونية. هل كانت هذه النهاية غير متوقعة؟ هل كان يمكن أن تتحقق الدولة المستقلة دون الاعتراف الكامل بالدولة الصهيونية والتخلي عن حق العودة؟ وهل كان يمكن أن تتحقق الدولة المستقلة أصلاً في ظل الوضع القائم؟

الحل المرحلي:

ما من شك في أن عودة التفكير بالخيار وبالإستراتيجية في السياق الفلسطيني سوف يدفعان إلى ردود أفعال من قبل القوى التي أسست للإستراتيجية الفلسطينية المتبلورة منذ عقود، حيث أن هناك من باتت له مصالح فيما تحقق واقعياً، وأسس لشركات اقتصادية، وبالتالي بات التفاوض غطاءً للمصالح ليس أكثر. وهناك من يعتقد بأنه «مكتشف البارود»، وبالتالي لا يريد أن يقتنع بأن اكتشافه كان وهمياً، وبالتالي فقد عمم وهماً طيلة العقود الماضية. هذا الأخير نجده لدى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التي لازالت تدافع عن «الحل المرحلي» الذي اعتبرت أنه من «اكتشافها»، أي من اكتشاف «العبقرية الفلسطينية»، رغم أنه كان جزءاً من سياسات قيادات في حركة فتح والتي عملت على تسريبه عبر طرف «يساري»، تبرعت الجبهة الديمقراطية لأن تكونه.

وهي اليوم إزاء الفشل الواضح لمسار بدأ مع الحل المرحلي، وإزاء اتساع موجة النقد له، والدعوة إلى خيار آخر، تعود للدفاع المستميت عنه وكأن الوضع لازال في سنة 1974، أو حتى سنة 1988. وإذا كان طرح أنثذ انطلافاً من أنه سوف يفضي إلى تحقيق الدولة المستقلة نتيجة أن قبولنا بـ «الشرعية الدولية» سوف يسهل ذلك، انطلافاً من أن الوضع الدولي مؤاتٍ، وأنه كذلك حتى في الدولة الصهيونية حيث تتعزز «قوى السلام». فإن الدفاع اليوم ينطلق من «الإنجازات» التي تحققت: الاعتراف الدولي بالحاجة إلى دولة فلسطينية، وخصوصاً الاعتراف الأميركي، وحتى «الإسرائيلي».

لكن ماذا يفيدنا الاعتراف إذا كانت الأرض قد أصبحت بيد الدولة الصهيونية، والسكان سجناء الغيتوات الجديدة، والإدارات الأميركية تؤكد على الرؤية الصهيونية عبر «وعد بوش» الذي أقر الخطة الصهيونية في

الاستيلاء على أرض الضفة الغربية، وبناء الجدار، ومن ثم أقر إنهاء قضية اللاجئين عبر التعويض عليهم، وشطب ببساطة قرارات «الشرعية الدولية»؟

من سيئات العقل عندنا أننا نعتقد بأن المشكلة تتحدد في موقفنا، إذا قبلنا الأقل فسنحققه، أما إذا رفضناه فلن نحصد شيئاً. الإرادية المطلقة واضحة هنا، وهي التي حملتنا سبب عدم قيام الدولة الفلسطينية وفق قرار التقسيم، لأننا رفضناه وكان الصحيح أن نقبله لكي نحصل بالتأكيد على هذه الدولة. والآن نرى أن هذا الحل هو الممكن، لهذا يجب أن نقبله لكي نحصل عليه. لكن من قال أنه ممكن؟ النظر الذاتي، نحن. وهو ممكن لأننا نقبله كممكن. لكن هل هو ممكن؟ هنا يجب أن نخرج من الذات وأن نبدأ من النظر الموضوعي، من رؤية الآخر وحدود تصوراتنا وإستراتيجيته. وهذا ما لا نشير إليه إلا حينما نسعى إلى الرفض. أي حينما نريد القول بأن خيار الدولة الديمقراطية العلمانية مستحيل.

هنا فقط يشار إلى «طبيعة المشروع الصهيوني وهيمنته على الوعي السياسي داخل دولة إسرائيل»، والى أن «وجود دولة إسرائيل ضرورة استعمارية» وفق ما يشير معتصم حمادة (الدولة الواحدة ومخاطر الهروب إلى الأمام، موقع المجموعة 194).

بمعنى أن فهم طبيعة المشروع الصهيوني هي أساس تحديد الممكن وغير الممكن، وبالتالي تحديد الآليات الضرورية لتحويل غير الممكن إلى ممكن، وليس قبولنا أو عدمه. فإذا كان حل الدولتين ممكن لأن «الشرعية الدولية» تكفله، وأن خيار الدولة الديمقراطية العلمانية غير ممكن لأنه مرفوض «إسرائيلياً»، فهل أن هذه الشرعية هي أقوى من إرادة الدولة الصهيونية لكي تفرضه؟ وهل من مصلحة الإمبريالية اليوم أن تنهي دور الدولة الصهيونية الإمبريالية؟ وبالتالي أن تفرض تعايشها مع محيطها بـ «سلام»؟ هذا ما يجب الإجابة عليه، لأنه أساس تحديد الممكن وغير الممكن في ظل الوضع القائم.

إن كل النقاش الذي يجري يبتعد عن مسألتين أساسيتين، هما: طبيعة الدولة الصهيونية ومشروعها وسياساتها، والوضع الدولي وموقع الدولة الصهيونية فيه، وهو ما أشار إليه معتصم وهو يرفض الدولة الواحدة فقط دون أن يستنتج منه ما هو أبعد من ذلك. لهذا تكون الحلول المطروحة شكلية ومؤسسة على منطق سطحي. وسنلمس ذلك تالياً ونحن نناقش أبو ليلى ومعتصم حمادة. حيث يجري هنا تجاهل هذين الأساسين، والتأسيس على القبول الشكلي بـ «دولة فلسطينية بجانب دولة إسرائيل» التي يجب أن تكون يهودية. وبالتالي يجري القفز عن الوقائع، أو الاستنتاج الخاطئ منها. كما يجري التمسك بتصريح قاله بوش دون رؤية كل السياسات الإمبريالية الأميركية، وكل الدعم الإمبريالي الأوروبي للدولة الصهيونية. وهو ما يجعل طرح الرفاق مؤسساً على نوايا «الشرعية الدولية» وليس على قوانا.

أبو ليلى: تخلي عن الانجازات:

يعتبر أبو ليلى «حل الدولة الواحدة» هروب إلى الأمام (وهذا التحديد بات عنوان مقال لمعتصم كما سنلاحظ). «ومحاولة قفز عن الصعوبات الموضوعية التي يصطدم بها النضال الوطني التحرري الفلسطيني» (مناقشات لـ «رؤية فلسطينية جديدة»: دولتان ثم دولة واحدة، جريدة النهار). رغم أنه يشير إلى أنه مطروح منذ الستينات حين تبنته الثورة الفلسطينية المعاصرة (وهو أقدم من ذلك أيضاً حيث كان مطروحاً من قبل الحزب الشيوعي الفلسطيني، وهو الحل الطبيعي في وضع يستلزم التحرر وحل مشكلة «الأقليات»). وبالتالي كيف هو «هروب إلى الأمام»؟ يوضح أبو ليلى ذلك بالقول أنه بعد سنوات من الممارسة على أساس هدف الدولة الديمقراطية جرى اكتشاف «أن هذا الهدف، الذي ينطوي في الواقع على إزالة إسرائيل، لا يحظى بأية شرعية دولية ولا يمكن تحقيقه في ظل موازين القوى الدولية التي كانت قائمة آنذاك» التي كانت أفضل من الآن. ويكمل «إدراك هذه الحقيقة هو الذي قاد إلى

تبني -البرنامج المرحلي-» الذي عنى «تركيز الطاقات النضالية الفلسطينية والعربية على هدفين كلاهما يحظى بشرعية دولية شاملة». وهما: إزالة الاحتلال لأراضي سنة 1967، وحق العودة على أساس القرار 194.

هذا الاكتشاف (أو الإدراك كما يقول) يجب أن يخضع للتدقيق بعد كل هذا الزمن. حيث لا يرى أبو ليلي سوى إنجازات، تتعلق بالاعتراف الدولي بـ «الدولة الفلسطينية». لكن السيطرة على الأرض والتوسع الاستيطاني لم يتوقفا. والسكان يعزلون في أربعة كانتونات. والولايات المتحدة تقرّ كل ذلك رسمياً. هذا الوضع هو الذي طرح سؤال: أين ستقام الدولة؟ وإذا كانت هذه الوقائع هي التي فرضت تحوّل قطاع من مؤيدي الدولة المستقلة إلى خيار الدولة الديمقراطية، فإن المسألة الأساس هنا هي أن ما يجري يوضح طبيعة السياسة الصهيونية، التي لا تلاحظ إمكانية قيام دولة مستقلة للفلسطينيين على الإطلاق. هذا ما لا يراه الرفيق، وما يقفز عنه بالتحدث عن إنجازات، هي تصريحات وهمية لقادة الولايات المتحدة والدولة الصهيونية. لأن الوقائع أهم بكثير من التصريحات. وحيث لا يبدو واضحاً أن القوى التي تستطيع أن تفرض حلاً معنية بذلك، بالضبط لأن الدولة الصهيونية جزء من مشروع هيمنتها على الوطن العربي.

إذن، أين الإنجازات والأمور تسير نحو التدهور فلسطينياً؟

في المنطق المطروح سنلمس تناقض أولي، يتمثل في أن القول بالحل المرحلي ارتبط ابتداءً بالتأكيد على عدم الاعتراف بالدولة الصهيونية، وإلا لن يكون مرحلياً. لكن الصيغة التي تبلورت تحت عنوان حل الدولتين، والمعبر عنها في وثيقة الاستقلال، أوصلت إلى الإقرار المسبق بالدولة الصهيونية. وما كتبه الرفيق أبو ليلي يوضح ذلك، حيث أن الانسحاب من الأرض المحتلة سنة 1967 على ضوء القرار 242 مرتبط بالتفاوض، وبالتالي بالاعتراف

المتبادل، حيث لا تفاوض قبل الاعتراف المتبادل. وهذا ما تضمنته «وثيقة الاستقلال» انطلاقاً من تبنيها لقرارات «الشرعية الدولية»: 181 الذي يقر بوجود دولتين، و242 الذي يؤكد على ذلك، لكن ضمن حدود جديدة، والقرار 194 المتعلق باللاجئين والذي يقر عودتهم إلى «دولة إسرائيل». وبالتالي كيف يمكن أن يكون حلاً مرحلياً؟ حتى مسألة اللاجئين يشير أبو ليلى إلى أنه قد لا يتضمن حل الدولتين «حلاً عادلاً» لها، «بل أن حل الدولتين سوف ينطوي بالضرورة على -حل جزئي-» لها، عبر عودتهم إلى أراضي الدولة الفلسطينية كمواطنين فيها. وهنا يكون قد تحقق اعتراف بالدولة الصهيونية (وهذا ما جرى)، وجرى حل مشكلة اللاجئين في غير مكانها، وليس حتى وفق القرار 194.

ولهذا ماذا تفيد الإنجازات الدولية إذا كانت النتيجة هي «دولة مستقلة» في الضفة الغربية وغزة؟ هل هذا هو الحل للقضية الفلسطينية؟ والأسوأ أن الوقائع التي أشرنا إليها نشأت في ظل هذه «الإنجازات» العظيمة!! والتي باتت تمنع قيام هذه الدولة.

تقرير المصير والاستقلال والعودة:

هذا هو الشعار الذي تبلور خلال العقود الماضية، وهو الأساس الذي ينطلق منه الرفيق معتصم حمادة في الرد على خيار الدولة الواحدة. ما اعتراضه؟ مثل أبو ليلى هو «هروب إلى الأمام». لكن ما هو «المشروع الوطني الفلسطيني»؟ يعود هنا إلى ما قاله أبو ليلى، لكن بتفصيل أكبر. إنه يعتبر بأن اختصار المشروع الوطني الفلسطيني بالدولة هو «تشويه لضمون المشروع وأهدافه، وانحراف عنه». حيث أن «النقطة الجوهرية» هي «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه». البرنامج مرحلي حدد ذلك مسبقاً، في ثلاث دوائر: في داخل إسرائيل «يطرح حقوق المواطنة كاملة»، وبالتالي

انطلاقاً من الاعتراف الكامل بالدولة الصهيونية. في الضفة وغزة «الاستقلال التام» عن الدولة الصهيونية. «والعودة إلى الديار والممتلكات للاجئين المهجرين من ديارهم هذه منذ سنة 1948». وكما أشرنا فإن القبول بالدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة يفرض علينا قبول «حل جزئي» حسب ما أشار الرفيق أبو ليلي.

بمعنى أن الحل هو في دولتين، لكن مع حقوق مواطنة لفلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1948، وحق عودة للاجئين إلى الضفة الغربية.

أين المرحلية هنا؟ أي بعد تثبيت كل هذه الوقائع؟

المرحلية تتمثل في أنه يمكن بعد تحقيق حل الدولتين أن يتحقق «حل الدولة الواحدة» كما يشير أبو ليلي. أي أن الدولة الواحدة هي مرحلة لاحقة لحل الدولتين إذا أريد له أن يكون واقعياً. كيف، ما دمنا قد اعترفنا بالدولة الصهيونية؟ ومن هو «الحامل» لهذا المشروع؟ وما هو «شكل النضال» الذي يحقق ذلك؟ طبعاً المشكلة الأساس هي أنه لن يكون هناك دولة مستقلة في الضفة وغزة.

حين طرح الحل المرحلي كخطوة في طريق تحقيق الدولة الديمقراطية في كل فلسطين، كان التبرير هو إقامة الدولة «على أي جزء يتم تحريره»، وبالتالي دون الاعتراف بالدولة الصهيونية، وفي إطار استمرار «الكفاح المسلح». طبعاً أعرف بأن كل هذا الكلام كان لتمير الفكرة التي أوصلت إلى ما يقوله أبو ليلي، لكن أشير إليه لأوضح بأن ما يطرح الآن (ومنذ زمن) بات مختلفاً، حيث بات الاعتراف بالدولة الصهيونية ضرورة، وبات تقزيم النضال الفلسطيني أمراً واقعاً. وبالتالي باتت المسألة هي مسألة «نضال» في المحافل الدولية وعبر المفاوضات لتحصيل ما يمكن تحصيله.

لقد كان الهدف من طرح البرنامج المرحلي في الصيغة التي طرح فيها هو التعمية وتضليل قطاعات من الشعب الفلسطيني، لكن الهدف الأساس كان القول بأن ما يمكن للفلسطينيين تحقيقه هو ما تقرره الشرعية الدولية ليس أكثر، أي دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع «النضال» لتحقيق شيء ما للاجئين. هذا كان في أساس رؤية قيادة حركة فتح، وهو ما روجت له الجبهة الديمقراطية. وبالتالي لم يكن «إعلان الاستقلال» إلا نتيجة هذا السياق. ولم ينتج إلا الاعتراف بالدولة الصهيونية دون مقابل. وإن كان قد أوجد تأييداً دولياً فإنه لا يرقى إلى مستوى أن يفرض على الدولة الصهيونية والولايات المتحدة والرأسماليات الأوروبية أن تحقق هذا الاستقلال. بينما أصبح واضحاً لكل هذا الرأي العام أن إمكانية الدولة باتت في محل شك، نتيجة الوقائع والسياسات الصهيونية المدعومة من كل هؤلاء.

وما من شك في أن العودة إلى خيار الدولة الديمقراطية، الذي يبدو أنه نتاج فشل حل الدولتين، هو في الواقع نتيجة الفهم العميق لطبيعة الدولة الصهيونية، لهذا بدا أن «الحل المرحلي» هو انحراف مدمر عنه. وهذا ما قيل منذ البداية حين التصدي لهذا الحل. الأمر الذي يفرض أن نقول بأن سياسة فاشلة هي التي قادت النضال الفلسطيني طيلة العقود الماضية، ولهذا يجب أن تتنحى كل القيادات التي أوصلت إلى هذه النتيجة المزرية.

حق تقرير المصير

يسهب الرفيق معتصم حمادة في التوضيح حول ذلك، فيشير إلى أن «اختصار المشروع الوطني بالدولة يشكل عملية تشويه لمضمون المشروع وأهدافه، وانحراف عنه»، حيث أن النقطة الجوهرية هي «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه». ولا شك في أن «بنفسه» هذه تشير الضحك، حيث أن الرفيق يحدد منذ الآن، وبشكل مسبق، وبمنظور ذاتي، معنى

حق تقرير المصير هذا، ليكون كما أشرنا سابقاً، حقوق المواطنة لفلسطيني الأرض المحتلة سنة 1948، والاستقلال التام في الضفة وغزة، والعودة وفق القرار 194 للاجئين (مع تذكّر إشارة أبو ليلى بهذا الخصوص).

هنا يخلط الرفيق بين مبدأ حق تقرير المصير وقرارات «الشرعية الدولية»، حيث أن حق تقرير المصير يعني ليس العودة فقط لنصف الشعب الفلسطيني، بل وحقه في الاستقلال أساساً، وإقامة دولته الديمقراطية على أرضه. ليظهر بأن فلسطين هي فقط الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يتحقق مصير سكانها في الاستقلال. وهذا ما ورد في «إعلان الاستقلال» بالتحديد، حيث يقرر الاعتراف النهائي بالدولة الصهيونية. ولقد وافقت الجبهة الديمقراطية عليه بحماس شديد، وربما اعتبرت أنه من «اكتشافها»، ونتاج «العبقريّة الفلسطينيّة» كما يشير معتمّم إلى البرنامج المرّحلي في مقاله المنشور على موقع 194.

إن حق تقرير المصير يعني بالتحديد إنهاء وجود الدولة الصهيونية، لأنّه يخص الشعب الأصلي في الأرض، ولا يتعلّق بحلول «مرحليّة»، أو «تكتيكيّة»، أو يقوم على موازين القوى راهنة. وهنا يشمل كل الشعب الفلسطيني من حيث سعيه لتحقيق الاستقلال، وبالتالي حل مشكلة اللاجئين كنتاج لوجود الدولة الصهيونية. وبناء دولة المواطنة التي تشمل المستوطنين الذين قرروا التخلّص من صهيونيتهم وبقوا في فلسطين.

نلمس بالتالي خلط المبدئي بالتكتيكي، وصولاً إلى تضييع المبدئي. لهذا يصبح حق تقرير المصير هو قرارات «الشرعية الدولية» ولا شيء آخر. وتصبح هناك «أمتان» تتشكلان في دولتين. لتكون لكل منهما حقه في تقرير مصيره. من هذا المنطلق لا يرى الرفيقان في خيار الدولة الديمقراطية إلا «دولة ثنائيّة القوميّة»، وتتحقّق في «دولة إسرائيل» (وطرح المسألة على هذا

الشكل سوف يكرر مهزلة البرنامج المرهلي)، رغم أن المسألة ليست كذلك على الإطلاق، حيث لا يمكن أن نعتبر بأن الفلسطينيين قومية، كما يكرر معتصم في مقاله «الدولة الواحدة ومخاطر الهروب إلى الأمام». وليس اليهود قومية أيضاً، فهم تجمع لبشر من قوميات متعددة لا يجمعهم غير الدين. وبالتالي لا يمكن أن نرى في الوضع سوى أن الدولة الصهيونية هي كيان استيطاني قام على أساس الدين. وهو احتلال استيطاني في الأرض المحتلة سنة 1948، والأرض المحتلة سنة 1967، وهو الذي فرض تشريد جزء كبير من الشعب الفلسطيني. لهذا فإن تقرير المصير يتحدد في إنهاء الدولة الصهيونية ككيان استيطاني، وتحقيق الاستقلال في دولة ديمقراطية علمانية، تتضمن حلاً ديمقراطياً لمشكلة المستوطنين.

أما «المرحلية» فهي كما طرحت في البدء، لكن كتبرير لتبني خيار مختلف، ينطلق من الإقرار النهائي بوجود «الدولة اليهودية» كونها باتت قومية، ولكن يحقق للشعب الفلسطيني ما قالت به قرارات «الشرعية الدولية» فقط. وفي هذا اتساق مع ما حدده معتصم، حول تحصيل حقوق المواطنة في إسرائيل، وحق العودة المكيف بما يجعله يعني العودة إلى الدولة التي باتت هي فلسطين (أي الضفة وغزة). المرحلية التي تعني أن تحرير أي أرض يفرض إقامة سلطة عليها، لكن ليس عبر المفاوضات والاعتراف بالعدو، والإقرار النهائي بوجوده. ولم يكن الوضع سنة 1974 يسمح بهذه المرحلية لأن ميزان القوى كان لازال مختلاً إلى أبعد الحدود، ولم نحرر أرضاً لكي نقيم عليها دولة. وهو الأمر الذي كان يشير إلى أن الكلمات «الثورية» التي بُرر فيها الحل لم تكن سوى غطاء لما جرى فيما بعد وتبلور في «إعلان الاستقلال».

مع «الحل المرهلي» تغيرت طبيعة النضال كلها، حيث تراجع الاهتمام بـ «الكفاح المسلح»، وأصبحت «الشرعية الدولية» هي قاعدة الحل و«النضال». وهو الأمر الذي أوصلنا إلى ما نحن فيه... من «إنجازات» !!! حيث «كسبنا العالم وخسرنا الأرض».

إذن، المرحلة كانت «تكوينية». انتقال من فهم لطبيعة الصراع إلى فهم آخر. تحويل من مطلب إلى مطلب أصغر. تغيير في الروح، من ثورية إلى استجداء.

تفسيرات ساذجة

وهو يشير إلى التاريخ يصل معتصم إلى أن الدعوات إلى الدولة الديمقراطية «باءت بالفشل، واصطدمت بالواقع المرير، وبقيت مجرد دعوات لا تمتلك مقومات الحياة، ولا تستند إلى روافع وحوامل اجتماعية سياسية تتبناها كمشروع قابل للتنفيذ» (مقال الدولة الواحدة). كيف حدد كل ذلك؟ لأن «الأصوات اليهودية» وجدت نفسها محاصرة، ولأن «الحركة القومية الفلسطينية» هزمت نتيجة شراسة الاستعمار البريطاني.

لكن هل أن فشلها يعني خطأها؟ يعرف الرفاق بأن هناك مسافة بين الفشل والخطأ. فالخيار الصحيح يمكن أن يفشل نتيجة اختلال موازين القوى، لكنه يبقى خياراً صحيحاً. وبالتالي يكون المطلوب هو تغيير موازين القوى وليس تغيير الهدف. أو كما قال غسان كنفاني «إذا كنا مدافعين فاشلين عن القضية.. فالأجدر بنا أن نغير المدافعين.. لا أن نغير القضية». لقد فشلت الحركة الوطنية الفلسطينية لأنها كانت متخلفة، ولأن الشيوعيين لم يلعبوا الدور الثوري الذي كان منوط بهم.

هذه المسألة توضح مدى الساذجة في التفكير، حيث أن الفشل يقود إلى تغيير الهدف، تقزيمه على مقاس قدراتنا الراهنة، التي نحن مقتنعون أننا لا نستطيع أن نطورها. ولأننا نفكر كذلك لا نحصل على شيء، لأن العدو يعرف قدراتنا، وبالتالي يفرض رؤيته. وهو الأمر الذي أفضى إلى أن تصبح الدولة المستقلة كسراب. إذن، المشكلة في قدراتنا وليس في أي مكان آخر.

ياسر عرفات كان يفكر في الحصول على «دولة مستقلة» منطلقاً من التسليم بالوضع الدولي الذي هو في مصلحة «الأميركان» دولياً، والسعودية والنظم الرجعية عربياً، ولهذا أمامه «قرارات الشرعية الدولية» لكي ينامر بها. رغم ذلك لم يتحقق شيء، هل نقزم هدفنا أكثر لكي نحصل على أي شيء؟ الحاج أمين الحسيني كان سيقبل أن يقيم دولة فلسطينية حسب قرار التقسيم، وحتى حسب ما تبلور على الأرض (أي في الضفة الغربية وقطاع غزة)، لكنه كان يعرف بأن «الخريطة موزعة»، ولا شيء له.

إن الأقوى هو الذي يقرر، هذه بديهية، وفي إطار النظام العالمي القائم ليس من حل للفلسطينيين (ربما سوى في الأردن). هل نقبل ذلك؟

المشكلة تكمن في استسهال النضال. ميل البرجوازية الصغيرة إلى تحقيق مكاسب سريعة، «نفسها قصير». والرفاق الذين «هلكونا» في الحديث عن البرجوازية الصغيرة وسقوط البرجوازية الصغيرة يمارسون وفق منطقتها. فالمشكلة ليست في الهدف، المشكلة في القدرات، في الطبقة التي قادت النضال وفي دور الشبوعيين الهامشي. وهذا ما يجب أن يتغير.

إذن، ينطلق الرفاق من أن هذا خيار فاشل، ولهذا فإن قيام دولة فلسطينية مستقلة في حدود 67 هو الطريق للوصول إليه. ما الذي سيغير من فشله؟

هذا يفتح الأفق على المسألة المركزية: تحديد طبيعة الصراع. وكيف سيحل؟ في إطار المظلة الدولية أو عبر تطوير قوانا لتغيير ميزان القوى؟ والرفاق اختاروا الخيار الأول. لكنه فاشل كما يتوضح على الأرض. هنا يسارع معتصم لتوجيه الاتهام، حيث حسب ما يقول «يستند أصحاب هذه الدعوة إلى نظرة يائسة لإمكان قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وعاصمتها

القدس. ونظرة يائسة لإمكانية عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم». ما الذي يحدد أنها نظرة يائسة؟ وبأي معنى؟

طبعاً هي «نظرة يائسة»، لكن بمعنى أن ميزان القوى لا يسمح بتحقيقها أولاً. ولهذا فإن أحداً لم يستطع أن يوقف صيرورة الزحف الاستيطاني الذي التهم الأرض ثانياً، والذي يدل على أن الدولة الصهيونية ليس في وادها أن تتنازل، وأن الوضع الدولي مؤاتٍ لها ثالثاً. ثم هل تقبل الدولة الصهيونية بعودة عدد يوازي عدد اليهود؟ وهل تقبل هي والإمبريالية الأميركية بالتخلي عن دورها ضد الوطن العربي؟ أليس تحقيق هذه الأهداف إذن يحتاج إلى تغيير ميزان القوى، وليس الضغط الدولي وقرارات الشرعية الدولية، والإنجازات العظيمة التي لم توصل إلا إلى عواطف نبيلة من شعوب العالم؟

المشكلة هنا في مصالح فئات برجوازية صغيرة فلسطينية تسعى لأن يكون لها دولة، بأي حجم، ونزق فئات أخرى من البرجوازية الصغيرة.

الأخطر هنا من الاتهام باليأس هو الاتهام بـ«التسليم بالأمر الواقع الذي فرضته» الدولة الصهيونية في الضفة وغزة. ليتحفنا الرفيق أبو ليلي بأن الدولة الصهيونية يمكن أن تخلي مستوطنات، ليسرد وقائع هي في الواقع هامشية ما دمنا ننظر من زاوية أن الدولة الصهيونية سوف تتنازل. دون أن يلحظ بأن المستوطنات التي أخليت في شمال الضفة جاءت في سياق ترتيب السيطرة، وبالتالي بناء جدار العزل. ليصل إلى طرح أسئلة (مع الأسف ساذجة) من مثل «هل تعني (مخاطبة العالم بالدولة الواحدة) التخلي عن المطالبة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للراضي التي احتلت بعدوان حزيران 67؟»

ما يوصل إلى هذا التساؤل هو نقد صيغة محددة للدولة الواحدة. هي تلك التي تقوم على أساس الاعتراف بالدولة الصهيونية و«الكفاح من أجل الحقوق

المدنية وعودة اللاجئين» حسب ما يطرح سري نسيبة. هنا جملة مشكلات في الفهم، حيث يبدو أن العقل لم يعد يتخيل أنه من الممكن إنهاء الدولة الصهيونية، وبالتالي ينطلق من اقتناع عميق بالأمر الواقع، أي من الوجود الأبدي للدولة الصهيونية، لهذا يسعى إلى الحصول على شيء ما تأسيساً على هذا الوجود، ولقد تمسك بقرارات «الشرعية الدولية» لعلها تكون المعين على زحزحة الدولة الصهيونية، خصوصاً وأن هذه الشرعية هي التي أوجدتها. وبالتالي نحن إزاء عقل مسلم مسبقاً، لهذا اعترف بالدولة الصهيونية حتى قبل أن تبدأ المفاوضات، وتنازل عن قضية اللاجئين حتى قبل أن يحصل على دولة. ووفق ذلك لا شيء يمكن أن يتحقق.

إن طرح الدولة الواحدة، ولأنه ليس بديلاً لفشل حل الدولتين، ينطلق من، ليس إنهاء الاحتلال للضفة وغزة فقط، بل إنهاء كل الاحتلال الاستيطاني، أي إنهاء الدولة الصهيونية، لأن الدولة الواحدة الديمقراطية والعلمانية لا تقوم إلا على أنقاضها. وهو ما لا يبدو أن الرفيق أبو ليلى هاضماً له، حيث يكتشف بأن هدف الدولة الواحدة كما كان مطروحاً «ينطوي في الواقع على إزالة إسرائيل». لهذا جرى «الهروب» إلى «الشرعية الدولية» التي تقر بوجود الدولة الصهيونية، لكنها تطالب بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة وفق القرار 242، الذي لا يلحظ إمكانية قيام دولة فلسطينية، بل يطالب بعودة الأرض إلى «أصحابها» (وهنا الأردن ومصر). إن التحديد الدقيق لطبيعة الدولة الصهيونية ودورها في المشروع الإمبريالي يوصلان بالتأكيد إلى أن ليس من حلول وسط، فلا الدولة الصهيونية معنية بوقف عدوانيتها عبر تحقيق «السلام»، ولا الدول الإمبريالية معنية أن لا يعود للدولة الصهيونية دور في السيطرة على الوطن العربي. ولهذا يجب أن تبقى هذه الدولة قوية إلى أقصى حد ممكن، ومن مكامن القوة هو السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان، وجلب المستوطنين.

هذا الأمر يفرض التفكير ليس في «الحلول»، بل في تغيير موازين القوى. وهنا مأزق «السلطنة»، حيث أن القوى الفلسطينية وحدها عاجزة عن المواجهة، بالضبط لأن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة، وبالتالي فهي تبني لكي تواجه الوطن العربي بمجمله. ولن يكون ممكناً تغيير ميزان القوى حين نحصر النضال في الفلسطينيين. لهذا حين تمسكت حركة فتح بالسلطنة كان ذلك منحكماً لرؤيتها لحدود الصراع التي تعمل فيها، والتي أشرت إليها للتو، أي تحصيل ما هو ممكن في إطار الوضع الدولي القائم. وهو الأمر الذي جعلها تعتمد على العرب/ النظم وليس الشعب، وتصمم على التمييز عبر السلطنة ظناً في أن ذلك يمكن أن يعطيها الضفة الغربية وقطاع غزة.

لهذا، هنا نلمس ضرورة تجاوز القطرية الضيقة التي هي أكثر خطراً على الفلسطينيين من أي بلد عربي آخر. دون أن ننسى الدور الذي لعبته الجبهة الديمقراطية، وهي تتمركز، في التشديد على القطري، ونبد كل ما هو قومي، ظناً منها أن هذه هي الماركسية. وما من شك أن هذه المسألة تحتاج إلى نقاش أوفى لأنها جوهرية في رؤية طبيعة المشروع الصهيوني كجزء عضوي في المشروع الإمبريالي، وبالتالي لن يكون هناك تغيير في موازين القوى دون الانطلاق من هذه المسألة. وإلا ظل ميزان القوى مختل، وظلت «الشرعية الدولية» هي الملجأ الذي يأوي «المناضلين» من أجل «الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس».

إذن، دون تغيير ميزان القوى سيبقى الأمر الواقع القائم، وسيزداد. وليس من الممكن تغييره إلا بإنهاء الدولة الصهيونية في إطار الصراع مع المشروع الإمبريالي. وهو وحده الذي يفتح على عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم، ويحقق الاستقلال وتقرير المصير.

طبعاً، لم يوجد بعد «حامل يهودي» لهذا المشروع، لكن الدولة الديمقراطية مطروحة سواء وافق اليهود أم لم يوافقوا. حيث أننا نحن الذين تعرضنا للطرد والاحتلال وكل صنوف الاضطهاد والقتل، نقدم لهم الحل الديمقراطي، ونأمل أن يتفاعل جزء كبير منهم. لكن في كل الأحوال الصراع قائم ما دامت هناك قوة محتلة استيطانية إمبريالية، وهو الأمر الذي يفرض المواجهة من أجل «تقرير المصير» الذي هو الاستقلال في كل فلسطين.

مخاطر الدولة الواحدة

هكذا يحدد الرفيق معتصم المسألة. ويكرر المخاطر، التي هي «الانقلاب على برنامج الوحدة الوطنية»، ولا رافعة له، و«استرخاء في الحالة الفلسطينية، إذ لا يعود الاستيطان والتهويد... أمراً خطيراً»، وأخيراً إسرائيل لا ترضى بعودة اللاجئين. ويبدو أن يحب التهويل (بدل التهويد) فقفز من البند 3 فوراً إلى البند 5 (مقال الدولة الواحدة).

طبعاً الرفيق أبو ليلى أشار إلى مسألة الوحدة الوطنية وكون البرنامج هو برنامجها. لكن ما قيمة ذلك إذا كان البرنامج خاطئ؟ هل يلغي الإجماع الخطأ؟ لقد قاد ياسر عرفات كل المقاومة الفلسطينية إلى هذا البرنامج، أي إلى الهاوية، وعبره وصلنا إلى الوضع الذي نحن فيه: نكبة جديدة. فبعد ضياع المقاومة، ها أن الضفة تضيع، وغزة تتحول إلى إمارة تحت الاحتلال. والقادم أخطر. المأساة كمنت في أن معظم التنظيمات تبنت هذا البرنامج، وعادت إلى حضن حزب الشعب الفلسطيني. وهو الأمر الذي جعل حماس، التنظيم الأصولي الذي كان ضد المقاومة، وكان مهمشاً من الشعب الفلسطيني، تصبح القوة الأكبر، وأن يتهمس اليسار إلى الحد الذي بالكاد يُرى بالعين المجردة.

ومن أسباب ذلك الجوهرية «البرنامج الوطني» هذا. لكن هل أن لبرنامج الدولة الواحدة روافع في المجتمع الفلسطيني؟ ربما لا الآن، لكن يجب أن ننتبه

إلى أن الذي دفع الشعب إلى انتخاب حماس هو تصوره عنها أنها قوة مقاومة وأنها لازالت تطالب بكل فلسطين (بغض النظر لرؤيتنا نحن لحماس). بمعنى أن الشعب وصل إلى رؤية تنطلق من أن «لا دولة ولا يحزنون»، وأن الصراع مع الدولة الصهيونية هو صراع من ينتصر، وليس كيف نقسم الكعكة. واللاجئون لسوا التخلي عن حقهم بالعودة، حتى بما يطرح اليسار، كما أشرت لما يقوله أبو ليلى. وفلسطيني الأرض المحتلة سنة 1948 يرفضون كل المنطق المطروح لأنهم يلمسون أن الدولة الصهيونية لا تقبل بهم فكيف ستقبل بدولة فلسطينية إلى جانبها؟ ونحن نقنعهم أنهم مواطنون إسرائيليون، وأن نضالهم هو نضال ديمقراطي في دولة شرعية. إن اتفاقات أوسلو أوضحت ليس فقط حدود الرؤية الصهيونية، ورفضها التنازل عن «أرض إسرائيل»، بل كشفت كذلك كل التنظيمات الفلسطينية التي انسقت خلف البرنامج المرحلي، أو برنامج الدولتان. وكشفت وهمية الشعار ذاته.

أما باقي المسائل فقد رددت عليها في سياق النص، ولا حاجة للتكرار. والمشكلة تكمن في أن معتصم يشير إلى المخاطر المحتملة ونحن نلمس الأخطار التي أوجدها السياسة التي قامت على أساس «البرنامج المحلي»، الذي بات برنامجاً إستراتيجياً في إطار حل الدولتين. ولن أتطرق إلى الأهداف التي يطرحها لأنها تكرر سياسة فاشلة.

__ مقال معتصم حمادة المنشور في جريدة النهار بعنوان «المشروع الاستقلالي مختلف عن حل الدولتين» على الرابط التالي:

http://ajras.org/?page=show_details&Id=214&table=table_149

مقال قيس عبد الكريم المنشور في جريدة النهار بعنوان "مناقشات لـ رؤية فلسطينية جديدة" - دولتان ثم دولة واحدة"، على الرابط التالي:

http://ajras.org/?page=show_details&Id=163&CatId=&table=table_149

الفصل الرابع

مناقشات متفرقة



حول الدولة الديمقراطية العلمانية

نشر الرفيق علي زبيدات مقالين نقد فيهما حل الدولة الديمقراطية العلمانية، الأول بعنوان «الدولة الديمقراطية العلمانية: برنامج نضالي أم شكل جديد لتسوية تصفوية؟»، نشر بتاريخ 2008/5/15. والثاني بعنوان «عودة إلى شعار الدولة الديمقراطية العلمانية»، نشر بتاريخ 2008/6/11. والمقالان نشرا على موقع <http://www.ror1state.org/drupal/?q=en/node&page=1> المتعلق بمؤتمر حيفا من أجل حق العودة والدولة الديمقراطية العلمانية المنعقد يومي 20 و21/6/2008. والمقالان ينتقدان هذا الحل.

حيث أن الرفيق زبيدات يعتبر بأن هذا الحل بات يطرح من قبل ”خليط غريب“، لكن هذا الخليط يتفق على ”خطوط عامة توحيها“، وهذه الخطوط ”هي الحاسمة، بينما الاختلافات شكلية، ثانوية وهامشية“. ولقد خص بالنقد جهات متعددة منها موقع أجراس العودة وحركة أبناء البلد، وناظرينكم، وأحمد قطامش وعادل سمارة ”بصفتهم أكثر راديكالية“، وكذلك شمل مؤتمر لندن ونديم روحانا وأسعد غانم، إيلان بابيه، نور مصالحة وعمر البرغوثي.

وبصفتي رئيس تحرير موقع أجراس العودة، وكذلك أطرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية، وجدت أنه من الضروري المناقشة، حيث باتت تتكرر المسائل ذاتها في نقد حل الدولة الديمقراطية العلمانية. وأول ما أباديه من ملاحظات أنه لا يجب أن تطلق الأحكام دون تدقيق أو دون قراءة. وكذلك ليس من المفيد النقد في العموم دون أدلة أو تمييز. وهذا ما يقع فيه الرفيق زبيدات. طبعاً التخوف من أن يطرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية في سياق تصفوي أمر صحيح، حيث أنه يمكن أن يطرح في سياقين، الأول: على

أرضية الدولة الصهيونية، وفي حضانها، والثاني: على أنقاضها. وربما يتحول النضال من أجل هذا الحل إلى "نضال" ديمقراطي، وبالتالي يكرر الأوهام التي تشكلت مع البرنامج المرحلي وحل الدولتين. وهذا منطوق لا بد من أن يواجهه..

لكن هذا شيء، وأن تجمل كل الآراء حول الدولة الديمقراطية العلمانية تحت عباءته شيء آخر. أو أن تبدأ الأحكام في النشر جزافاً، وأن تلقى الأوصاف جزافاً فهذا ما يقع خارج الحوار، ولا يهدف إليه أصلاً. فلو دقق الرفيق زبيدات بما تطرح أجراس العودة، وما أنشر بصفتي رئيس تحريرها، لما أجرى هذا التعميم المخل، ولما أصدر هذه الأحكام القاطعة. وما أقوله يشمل ما أسماه بالأطراف الـ "أكثر راديكالية" على الأقل.

فهو يحدد "ثلاثة ملاحظات انتقادية حول" الأطروحات الخاصة بالدولة الديمقراطية العلمانية.

(١) "تغيب طبيعة الكيان الصهيوني الكولونيالية العنصرية". كيف؟ ومن يقول ذلك؟ فهو كيان استيطاني عنصري ويقوم على الدين كذلك. وهو أيضاً جزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي. هل في ذلك لبس فيما ينشر في أجراس العودة، أو من قبل الرفاق الآخرين؟ لا أظن ذلك. أما هل "أصبح يمثل شعباً يعيش في هذه البلاد"، فبغض النظر هل يمثل أم لا، ما يهمنا هو كيف نتعامل من اليهود المستوطنين؟ هل نظردهم أم نقبل بهم؟ طبعاً ربما يشير الرفيق زبيدات إلى أن تحديد طابع الدولة بأنه ديمقراطي وعلماني يفترض الإقرار بهؤلاء كشعب. ما نظرته هنا هو قبولهم على أساس إعادة الحقوق أولاً، أي عودة اللاجئين وإعادة حقوقهم. حيث يجب أن نطرح حلاً عادلاً لهذه المسألة، هو الحل الديمقراطي القائم على القبول بمن يبقى، ومن يناضل ضد الدولة الصهيونية، وبالتالي إيجاد الحل الصحيح الذي يضمن الحقوق الأساسية.

الرفيق زبيدات يربط هذه المسألة في أن هذا الاعتراف بهؤلاء يقود إلى أن "المطلوب هو تحويل الدولة القائمة، بقدرة قادر، حتى تصبح دولة ديمقراطية علمانية بالفعل". طبعاً هناك من يطرح ذلك، لكن نحن أيضاً لا نرى إمكانية لأن تتحول إلى دولة ديمقراطية علمانية بالفعل، لأنها جزء من المشروع الإمبريالي بالأساس، وبالتالي فإن دورها هو ليس حل مشكلة اليهود كما يُطرح، بل تحويلهم إلى جنود في جيش إمبريالي. ولهذا ليس كافياً النضال "من داخلها"، وهو كذلك يعبر عن "نضال" ضد عنصر من عناصر وجودها، أي كونها دولة تقوم على الدين، وعلى العنصرية فقط.

(٢) وهذا يدخلنا في الملاحظة الثانية المتعلقة بـ "تغيير مفهوم التحرير". طبعاً الإشارة إلى طابع الدولة بأنه ديمقراطي وعلماني لتأكيد فصل الدين عن الدولة وتكريس مبدأ المواطنة، لا يستنفذ كل الموضوع. فهل يعني حقيقة "الانسحاب من مشروع تحرير فلسطين كاملة من الاحتلال الكولونيالي"؟ ما يطرح هنا هو أن الدولة الديمقراطية العلمانية تتحقق بإنهاء الدولة الصهيونية وليس في "حزنها". ونقول إنها ليس لتجاهل مسألة "التحرير" هذه، لأننا نعرف بأن تحقيقها يتطلب تغيير عميق في موازين القوى، والعسكرية أولاً. وهو الأمر الذي يجعل الصراع هو ليس صراع فلسطيني صهيوني، بل صراع عربي صهيوني إمبريالي، نتيجة طبيعته الأساسية كون الدولة الصهيونية جزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي.

لكن يجب أن نلاحظ بأن طبيعة الصراع داخل الدولة الصهيونية يفترض أشكالاً متعددة من النضال. لهذا سوف يترابط الصراع من أجل التحرير بالنضال من أجل إنهاء الدولة كدولة تقوم على الاستيطان والدين والعنصرية، وكجزء من الرأسمالية الإمبريالية. وبالتالي سيكون مفهوم التحرير هنا غير كافٍ، وإن كان يظل أساسياً كما أشرت. والمسألة الجوهرية في هذا

المجال هي دور السكان (العرب وغير العرب) في العمل من أجل إنهاء الدولة كونها تقوم على الاستيطان والدين والعنصرية. أي كونها دولة احتلال لكل فلسطين، ودولة طائفية عنصرية، وكذلك كونها دولة رأسمالية (أو جزء من الرأسمالية الإمبريالية).

هل في ذلك "انسحاب من مشروع تحرير فلسطين"؟ إذن ما هو تحرير فلسطين غير إنهاء الدولة الصهيونية؟

(٣) الملاحظة الثالثة مركبة، فمن جهة تطرح مسألة العلاقة بالمحيط العربي، وهذا ما هو أكثر من واضح فيما نطرح، ولقد أشرت إليه للتو. حيث أن القضية الفلسطينية هي قضية عربية لأن احتلالها هو جزء من مشروع الاستعمار آنئذ، والرأسمالية اليوم، من أجل السيطرة على الوطن العربي. وهو مرتبط بالتجزئة، لضمان تخلفه، وضمان دوام السيطرة عليه. ولهذا فالصراع هو في جوهره صراع عربي ضد الإمبريالية والصهيونية كجزء عضوي منها. وفي هذا الإطار ستكون الدولة الديمقراطية العلمانية هي دولة عربية ديمقراطية علمانية. هل في ذلك لبس؟

ومن جهة أخرى تطرح مسألة "جوهر هذه الدولة المقترحة من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. هل هذه الدولة ستكون رأسمالية أم اشتراكية؟". إذا انطلقنا من أن طبقات متعددة هي معنية بإنهاء الدولة الصهيونية، وهي الطبقات الشعبية، فإن التحديد المسبق للنمط الاقتصادي سوف يكون عبثياً، حيث أن موازين القوى الطبقيّة هي التي سوف تفرض ذلك. وما من شك في أن من يمكن أن يتبنى هدف الدولة الديمقراطية العلمانية هم هذه الطبقات، وممثلها السياسيين. بمعنى أنه في النضال من أجل إنهاء الدولة الصهيونية يمكن التركيز على الهدف السياسي فقط دون تحديد النمط

الاقتصادي. لأن الهدف السياسي هو أساس التحالف بين الطبقات الشعبية، وإن كان يمكن أن يشار إلى صيغة اقتصادية متوافق عليها.

لكن نحن كماركسيين يجب أن نحدد تصورنا، وما من شك في أن هذه المسألة لازالت قيد الحوار. ويمكن أن أشير إلى أن وضع المسألة في إطار إما رأسمالية أو اشتراكية سوف يبتسر الموضوع. حيث أن ما يحدد الخيار الاقتصادي الاجتماعي هو الواقع ذاته، فهل يمكن القول أنه يمكننا تطبيق الاشتراكية مثلاً؟ طبعاً يجب أن يكون واضحاً بأن خيارنا هو ليس الرأسمالية، لكن ما بعد الرأسمالية هو ما يجب أن نبحث فيه. ولقد دار حوار بيني وبين الصديق عادل سمارة حول الموضوع لهذا لأود الغوص فيه مجدداً (مع ملاحظة أن الرفيق زبيدات يبدو أنه غير مطلع على ما يطرح الصديق عادل، لهذا فقد وضعه مع أجراس العودة وحركة أبناء البلد والرفيق أحمد قطامش، رغم أنه ينتقد الدولة الديمقراطية العلمانية، ويدعو إلى الاشتراكية. لذا أمل أن يدقق الرفيق زبيدات معلوماته).

ما بدالي إذن، هو أن الرفيق زبيدات يرد بـ ”الإجمال“ على كل من سمع أنه يطرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية، دون أن يعرف في أي السياقات يطرح كل طرف، وبالأساس في أي سياق يطرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية. وكذلك دون أن يحدد البديل الذي يقدمه. هل يريد الاشتراكية؟ هل يريد إلغاء الدولة وشطب الديمقراطية بعد ”التحرير الثوري“؟ هل يريد ”دكتاتورية ثورية“؟

في المقال الثاني يعمل على ”تفكيك“ الحل، لهذا يناقش مسألة الدولة، ومسألة الديمقراطية، ومسألة العلمانية. وبعيداً عن السرد التاريخي أو النقاش النظري الآن، يمكن القول بأنه يميل إلى إلغاء الدولة ”مبدئياً“. لكنه يدعو ما دامت الضرورة تفرض الدولة إلى ”أن تكون هذه الدولة -دكتاتورية ثورية-

في أيدي البروليتاريا والطبقات المسحوقة بشرط ألا تكتفي بالقضاء على الدولة البائدة بل تعمل في الوقت نفسه على إلغاء نفسها أيضاً". ويرفض الديمقراطية التي هي برجوازية، ويدعو إلى "التحررية". لكن عبر إبدال كلمة ديمقراطية بكلمة تحررية. التي "تعني اللاسلطة. تمزج بشكل خلاق بين الحرية الفردية والإدارة الجماعية للمجتمع، القائمة على الوعي الثوري ونبذ الاستعباد والاستغلال مهما كان شكله". ويؤكد على العلمانية كونها "فصل الدين عن الدولة في السياسة"، مع كونها تعني "حرية المعتقدات والتدين". وهو هنا يريد تجاوز "التشويه والتزوير"، حيث أنه يريد وعي ما تعنيه هذه المصطلحات، رغم أنه يطرح وجهة نظر تعبير عن تيار فكري، وبالتالي يطرح أكثر من تحديد للمصطلحات. لكنها كلها تدخل في تحديد شكل الدولة وشكل الديمقراطية وحدود العلمانية، وهذه مسائل تحتاج إلى مناقشة خارج سياق مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية.

وكان يمكنه بدل البدء من رفض الدولة الديمقراطية العلمانية أن يسهم في تحديد المصطلحات، وتعميق الحوار حول هذا الحل. وحينها كان يمكن للحوار أن يكون أسلس. لكن أن يبدأ بأحكام وتصنيفات وخط، فهذا ما يوجد صعوبة في أي حوار. وبالأساس يجعل الحوار مرتبكاً. فكيف سأرد مثلاً وموقع أجراس العودة يتهم بأنه يغيب طبيعة الدولة الصهيونية؟ أو يتجاوز تحرير فلسطين؟ ربما يكون هناك خلاف حول طبيعة الدولة القادمة: هل هي اشتراكية أو غير اشتراكية؟ أو حول هل أن الديمقراطية البرجوازية تكفي أو لا؟ وهل فلسطين سوف تكون جزء من دولة عربية أو "مستقلة"؟ لكن أن يجري التصنيف هكذا بعشوائية فهذا أمر مخل.

ولهذا يمكن أن أخص ما نعنيه بالدولة الديمقراطية العلمانية بالتالي :

(١) أن أي حل للقضية الفلسطينية يجب أن يبدأ من إنهاء الدولة الصهيونية، حيث لا حل من داخلها، رغم أن هناك من سيسعى إلى ذلك. فالمسألة هي مسألة صراع مع مشروع إمبريالي يستهدف الوطن العربي، وليست تجربة جنوب أفريقيا ممكنة هنا. سوى من زاوية القبول بالتعايش. وبالتالي فالحل هو حل عربي. حل في إطار الصراع بين الطبقات الشعبية العربية والسيطرة الإمبريالية الصهيونية.

(٢) وبالتالي فإن صيغة الدولة الديمقراطية العلمانية هي صيغة الدولة التي ستشكل بعد إنهاء الدولة الصهيونية، وعلى أنقاضها. وهي تقرّ بفصل الدين عن الدولة مع التزام حرية المعتقد وحق ممارسة الشعائر الدينية. وهي تتأسس على أساس مبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين.

(٣) نفترض عودة اللاجئين وإعادة الحقوق لهم، لكنها تفترض حق بقاء من شاء من المستوطنين، على أن تحل كل المشكلات الناجمة عن التهجير والاحتلال على أساس القانون، وبما يكفل التعايش.

(٤) إن تحقيقها يفترض ممارسة كافة أشكال المقاومة، القومية والطبقية، وليس من خيار يلغي الآخر. وكلها لها ضرورة في إطار صراع متشابك ومعقد.

(٥) كون الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الإمبريالي، وهي دولة رأسمالية، يفترض النضال الطبقي من أجل هزيمة الرأسمال، وانتصار الطبقات الشعبية بقيادة العمال والفلاحين الفقراء وكل الفقيرين. هل من لبس في ذلك؟

في العلمانية والدولة الواحدة في فلسطين

هذا هو عنوان افتتاحية جريدة «العنوان الرئيسي» التي تصدر في الناصرة، كتبها رئيس التحرير سليمان أبو أرشيد. والافتتاحية تضع الداعين لدولة ديمقراطية علمانية في فلسطين في خانة التسويق لمكافحة الإرهاب الإسلامي المتمثل في حماس وحزب الله وإيران وحتى سورية. حيث أن «معطيات المرحلة تفيد بأن العلمانية والديمقراطية أصبحت (1) ماركة أمريكية». يشير إلى ذلك وهو يتناول مؤتمر حيفا من أجل حق العودة والدولة الديمقراطية العلمانية، الذي عقد يومي 20-21/6/2008.

ويتساءل هل أن حل الدولة الديمقراطية العلمانية مطروح كنقيض لإسرائيل «أم نقيض لتيار ومناخ إسلامي يعم فلسطين». حيث أن مؤتمر حيفا قد أخرج الحركة الإسلامية من السياق وخلق اصطفاً علمانياً يضم قوى هي من مصممي شعار «دولتان لشعبين»، ويقصد الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

وربما هي المرة الأولى التي يجري فيه تناول حل الدولة الديمقراطية العلمانية من هذه الزاوية، حيث كان النقد يوجه من زاوية أنها تقرّ بوجود الدولة الصهيونية، وتتجاهل مسألة التحرير، أو من زاوية حل الدولة المستقلة (حل الدولتين) كونه الحل الذي يحظى بـ «الإجماع».

ينطلق النقد هذه المرة من أن «الشعار لكي يكون مناسباً للمرحلة يجب أن يتعامل مع معطياتها»، وكما أشرت فإن من معطياتها أن العلمانية والديمقراطية أصبحتا «ماركة أمريكية». كما أن «تفصيل الشعار، وإن كان إستراتيجياً، يجب أن يراعي خصائص المرحلة، والأطراف الفاعلة في نطاقها، لكي يؤدي الغرض ويصيب الهدف». وفي إطار ذلك يجب الاعتراف بـ «أن

الحامل التاريخي في هذه المرحلة من مراحل القضية الفلسطينية هي حماس وغيرها من الفصائل الإسلامية». التي هي ممثلة خيار المقاومة في مقابل خيار المفاوضات.

وبالتالي فإن بديل حل الدولتين الذي نسفته إسرائيل، الذي هو حل الدولة الواحدة، لا يجب أن يتحدد في إما دولة أبارتهيد أو دولة علمانية، فهذا ليس صحيحاً «على ضوء تنامي المد الإسلامي والبعد الديني». لهذا سيكون البديل الآخر - كما يمكن أن نستنتج - هو الدولة الإسلامية. وبالتالي علينا أن نتخلى عن رؤيتنا خضوعاً للمد الإسلامي.

ربما كانت فكرة «معطيات المرحلة»، أو «خصائص المرحلة»، هي الفكرة الجوهرية هنا. وجوهر معطياتها هو هذا «المد الإسلامي»، إذن يجب أن يكون الحل إسلامياً. من هنا يكون طرح العلمانية والديمقراطية هو حتماً في تضاد مع هذا الحل. وبالتالي يوضع في إطار «الماركة الأميركية».

أما أنه «ماركة أمريكية» فهذا ما لا يحتاج إلى كبير جهد لتبيان خطئه، حيث أن السياسة الأميركية تقوم على تكريس «يهودية الدولة»، وهذا أمر متناقض مع العلمانية. وهذه السياسة، وإن كانت تركز على «الإرهاب الإسلامي» فهي تسعى لفرض نظم أصولية إسلامية ولا تسعى لفرض نظم علمانية. وإذا كانت تقول بأنها تسعى لتحقيق الديمقراطية فقد أسست لنظام طوائفي ديني في العراق. نظام يقوم على المحاصصة الطائفية. إذن، لندع ذلك جانباً. لتتجاهل هذا الغمز الذي يجري وصم القوى العلمانية به. فقد كان الاستعمار منذ البدء يدعم القوى الأصولية ضد قوى الحداثة العلمانية والديمقراطية والشيعوية. وهذا طبيعي وهو يسعى لتكريس تخلف المنطقة لضمان السيطرة عليها، وبالتالي «تطويرها» بما يناسب مصالح الرأسمالية الاستعمارية.

ما نود الإشارة إليه هو ما أسماه الكاتب «معطيات المرحلة»: أي المد الإسلامي. من حق أي تيار أن يطرح رؤيته، لكن ليس من حق أحد أن يمنع الآخرين من طرح رؤيتهم. ولهذا ليس من حق أحد أن يعترض على أفكار مخالفة لما يطرح لأنها لا تتوافق مع «المد». فقد كانت حماس ليس هامشاً في النضال الفلسطيني فقط، بل وضده، وفي تحالف المؤمنين (ومنهم الدولة الصهيونية والولايات المتحدة) ضد الإلحاد الذي تمثل في هذا اليسار الذي يشير إليه الكاتب. لكن تكتيكاتها بعد الانتفاضة الأولى، وتمسكها بالمقاومة وكل فلسطين جعل الشعب في الضفة وغزة ينتخبها. وهذا لا يمثل مداً إسلامياً لأن انتخابها جاء على خلفية سياسية. وهي الآن تقبل الحل مرحلي (حل الدولتين)، وتمسك بالسلطة التي هي سلطة تحت الاحتلال. هل سيبقى الشعب معها؟ لا. هل سيبقى تمثل مداً؟ لا.

ما وددت قوله بأن ما يهيمن في مرحلة، أو ما يبدو أنه الموجة أو الموضة، لا يعطى الحق في منع الآخرين من طرح أفكارهم. حيث كما أصبحت حماس قوة سوف تبرز قوى أخرى تتحول هي إلى أن تكون القوة المهيمنة. فهذا يعتمد على عمق اقتناع الطرف المحدد بما يطرح، وتماسك دوره وفاعليته، والتزامه إلى النهاية بما يطرح. فقد كانت حركة فتح هي القوة المهيمنة لكنها سقطت أمام أول عرض سخي لاستلام سلطة. ويبدو لي أن حماس سارت في المسار ذاته.

الفكرة المهمة في هذا المجال هي أن للطبقات خيارات متنوعة، وللتيارات الفكرية والسياسية خيارات متنوعة. وحماس تمثل خياراً من هذه الخيارات كونها تعبير عن فئات اجتماعية وعن تيار أصولي. لكن في الشعب الفلسطيني من يطرح خيارات أخرى. وإذا كانت هذه الخيارات أضعف اليوم، فيمكن أن تصبح هي المهيمنة غداً. وما يحدد ذلك مدى تعبيرها عن الواقع. وهنا الواقع غير المعطيات التي يشير إليها الكاتب، لأن الواقع يتضمن هذه المعطيات لكنه يتضمن معطيات أخرى. وهذا معطى متحول كما أسلفنا.

ثم في الواقع تيارات متعددة، هل نفرض عليها أن تلحق بهذا «المد الإسلامي»؟ اليسار والعلمانيون يطرحون حكماً تأسيس دولة ديمقراطية وعلمانية. وهذا ليس نتيجة الوضع الخاص لفلسطين بل لأن طبيعة الدولة التي يسعون لأن يؤسسوها هي ديمقراطية وعلمانية، سواء في فلسطين أو في الوطن العربي. وهذا جزء من الاختلاف العميق مع التيارات الأصولية الإسلامية. وإذا كان من الممكن التوافق حول المقاومة أو تحرير فلسطين (رغم كل المؤشرات التي توضح أن هذه الأهداف ليست أصيلة لدى حماس)، فإن اختلافاً عميقاً يحكم رؤية كل منا فيما يتعلق بطبيعة الدولة وبنظامها الاقتصادي الاجتماعي، والقيم التي ستسود في المجتمع. ولهذا سيسعى كل طرف لأن يصبح هو قيادة النشاط من أجل أن يفرض تصوره. وهذا صراع طبيعي في إطار المواجهة مع المشروع الإمبريالي الصهيوني. وبالتالي يمكن التوافق على مسألة إنهاء الدولة الصهيونية، لكن مع ملاحظة الاختلاف الجذري في صيغة الدولة التي يسعى كل منهما لبنائها. وهنا -إذا ما كان ذلك ممكناً- يكون تحالفهما تكتيكي على قضية وطنية هي تحرير فلسطين.

فليس مطلوباً أن يقزّم اليسار من رؤيته لكي تكون في قامه حماس. وإذا كان اليسار الفلسطيني قد مارس ذلك سابقاً في إطار التكيف مع قيادة ياسر عرفات، فقد ارتكب خطيئة جعلته يتهمش كما ترى اليوم. وبالتالي ففي الصراع ضد الاحتلال يجب أن يطمح اليسار لأن يكون هو قوة القيادة، لأن يرتضي دور التابع.

إن الدولة الديمقراطية العلمانية هي الصيغة التي يطرحها اليسار كصيغة لدولة يستطيع فيها كل المواطنين ممارسة رؤاهم، والدفاع عن مصالحهم. وهي دولة ترفض التمييز بين المواطنين على أساس الدين، لأنها دولة مدنية. وفي إطار ذلك تحل المشكلة الدينية الإسلامية والمسيحية واليهودية، لتبقى مشكلات أخرى في فلسطين تتعلق بوجود المستوطنين وبالصيغة الممكنة

للتعايش في إطار دولة ديمقراطية علمانية لا تتحقق إلا على أنقاض الدولة الصهيونية.

وإذا كان الكاتب يرى بأن حماس هي «الحامل التاريخي» في هذه المرحلة، فنحن لا نرى ذلك، ونعرف حدود مقدرتها، وممكنات فاعليتها، وبالتالي آفاق سياساتها. ونعتقد أنها باتت جزءاً من الأزمة الفلسطينية، وتوضح أنها تهدف إلى التمسك بالسلطة بغض النظر عن كل المسألة الوطنية. ونعتقد بأن الرؤية اليسارية (الماركسية) هي التي من المفترض أن تسود، لأنها الأقدر على فهم الواقع وتحديد المشكلات وبلورة الحلول لها. وهو الأمر الذي يفرض أن يتقدم اليسار برؤيته من جديد، وعلى ضوء الوقائع الجديدة. وهذا الأمر أوسع من هدف الدولة الديمقراطية العلمانية، لكن هدف الدولة هذا هو الصيغة التي يطرحها لشكل الدولة الجديدة. وبالتالي فهو ليس تجمع للقوى العلمانية هكذا على الإطلاق، بل هو هدف سياسي يتحقق على أنقاض الدولة الصهيونية، لهذا فهو محور في مشروع سياسي. مما لا يسمح بأن يتضمن قوى علمانية لأنها علمانية فقط، بل يفترض تحالف قوى تسعى لتأسيس هذه الدولة على أنقاض الدولة الصهيونية كما أشرنا للتو.

طبعاً ضمن ذلك ليس من موقع لحماس، لأنها تسعى لتأسيس دولة دينية. ولهذا يبدو أن هذا الحل يتجاهلها أو يتأسس في تناقض معها. وما يمكن أن يكون مجال التقاء مع حماس هو مقاومة المشروع الصهيوني، والسعي لإنهائه. ومدى التقاطع يرتبط بسياسات حماس ومناوراتها، ومدى تمسكها بالمقاومة. لكننا نرفض كل منطقتها الطائفي، الذي يسمح بحسابة مسيحيي غزة العرب على ما يمكن أن يفعله أي كان في العالم، أو الذي ينظر للصراع من منظار ديني (وبالتالي طائفي) وليس من منظار سياسي.

نختم بأن تنامي المد الإسلامي و«تصاعد أهمية» البعد الديني هما من نتاج أزمة القوى اليسارية، وليس من فعل «طبيعي»، ثابت، سرمدى. من نتاج الفراغ الذي إنوجد في المستوى السياسي النضالي بعد أن إلتحق اليسار برؤى استسلامية. وبالتالي فنحن لا نلتحق بقوة لأنها فقط قوة، أي لأنها تمتلك القوة، نحن نعمل من أجل رؤية.

التهديد بالدولة الواحدة

حول تصريحات سري نسيبة وأحمد قريع

إذا كان تصريح أحمد قريع حول اللجوء إلى خيار الدولة ثنائية القومية هو التعبير عن الأفق المسدود أمام «المفاوض الفلسطيني»، فإنه كذلك يطرح مسألة في غاية الخطورة، ربما لا تشير إلى أن هذا المفاوض قد فهم «العقل الإسرائيلي». حيث لم يستوعب بعد أن للدولة الصهيونية إستراتيجية لن تتراجع عنها هكذا، وبمفاوض ساذج وقوى هزيلة، وبتشابك في المصالح الاقتصادية أقامته الشركات الصهيونية لربط هذا المفاوض بمصالحها، وبالتالي بجعله لا يقدر سوى على الموافقة عما تريد، أو المضي في اللعبة الإسرائيلية إلى نهايتها. فالمفاوضات لعبة هدفها التغطية على استمرار السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان، وإكمال جدار العزل. وفي الوقت ذاته الإيهام بأن هناك تفاوض، وأنه يمكن الوصول إلى حل. ومن ثم جعل هذا المفاوض يوقع على التصور الإسرائيلي بمجمله، أي القبول بالسيطرة على الأرض والجدار، والكانتونات، وأن يكتفي بإدارة ذاتية مدنية (كما تصت اتفاقات أوسلو)، وبتشكيل أجهزة أمنية تديرها المخابرات الأميركية لقمع الشعب.

لهذا يبدو التهديد بـ «الدولة ثنائية القومية» سمجاً، ولا معنى له، وربما يوصل إلى أن يتحول «المفاوض الفلسطيني» إلى التفاوض على «حقوق مدنية»

فقط في إطار الدولة الصهيونية ذاتها، التي سيكون قد جرى الاعتراف بها دولة على كل الأرض الفلسطينية.

هذا التصريح هو الثاني لأحمد قريع في هذا السياق، لكنه بات يعبر عن تيار كامل في السلطة بدأ يطرح هذه المسألة، انطلاقاً من رؤية أن الدولة الصهيونية لا تعطي شيئاً، وبالتالي لم يعد ممكناً قيام دولة فلسطينية مستقلة مع استمرار الاستيطان، والإصرار الصهيوني على ذلك رغم الإحراج الكبير الذي بات يسببه لذلك المفاوض ولكل الداعين إلى التعايش. لهذا تحولت قناعات هذا التيار نحو خيار «الدولة ثنائية القومية»، البعض من منطلق تكتيكي، ويهدف إلى «إحراج» الدولة الصهيونية، التي تصرّ على طابعها اليهودي، ومن منطلق وضعها أمام خيارين: إما إنهاء الطابع اليهودي للدولة عبر «النضال» من أجل المساواة في دولة واحدة، أو القبول بالدولة الفلسطينية المستقلة، وإراجعتها من حق العودة (وربما من قطاع من فلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1948). وربما كان تصريح أحمد قريع هو في هذا السياق.

والبعض الآخر عن قناعة كاملة بأن خيار الدولة المستقلة لم يعد مطروحاً، وأنه ليس أمام الفلسطينيين سوى طرح خيار «الدولة ثنائية القومية». وهذا ما بات يطرحه سري نسبية، أكثر المتحمسين سابقاً للدولة المستقلة والتنازل عن حق العودة. لكن هناك رهط يسير في المسار ذاته.

وإذا كان تصريح قريع فقاعة ليس أكثر، ولا يعني شيئاً بالنسبة للدولة الصهيونية، فإن ما يطرحه سري نسبية خطر، ويكمل الدمار الذي أصاب القضية الفلسطينية منذ طرح خيار الدولة المستقلة، لأنه يقوم على الأرضية ذاتها التي قامت عليها تلك الإستراتيجية: أي عدم معرفة «العقل الإسرائيلي»، وبالتالي ربط الحل بالراهنة على القوى ذاتها التي لم تفعل شيئاً من أجل الدولة المستقلة: أي قوى السلام الإسرائيلية، والرأي العام

العالمي، وربما الشرعية الدولية أو «القوى الدولية». حيث أن «عدالة القضية» المطروحة تفرض أن يتحول هؤلاء إلى قوة ضغط تفرض الحل.

كيف تطرح مسألة الدولة الواحدة؟

إنها تطرح على أرضية الدولة الصهيونية، وبالتالي «استبدال الكفاح من أجل الاستقلال بالكفاح من أجل المساواة في الحقوق وحق العودة» كما يشير سري نسيبة (القدس 2008/8/16). إذن تصبح المسألة هي مسألة تحقيق المساواة في ظل الدولة الصهيونية ذاتها، طبعاً انطلاقاً من الأمر الواقع الذي يقول بأنها أصبحت حقيقة واقعة. ربما يجري اللعب هنا على الألفاظ كما في تعبير الكفاح، أو على الأسطورة القائلة بأن الدولة الصهيونية لا تتنازل عن طابعها اليهودي، لكن لا يغير كل ذلك من كون الدولة الواحدة هي ذاتها الدولة الصهيونية. وبالتالي إقناعنا بضرورة «النضال من الداخل» لكي نحقق «المساواة». هنا يسقط الحق الوطني، وتتحول المسألة إلى مسألة حقوق مدنية في دولة قائمة. وما من شك في أن في هذا الطرح إغراء معين انطلاقاً من حق العودة وبالتالي التحول إلى أغلبية في «دولة ديمقراطية».

لكن إذا كانت «وثيقة الاستقلال» المقررة سنة 1988، وإذا كانت اتفاقات أوسلو قد أقرت بالاعتراف بالدولة الصهيونية كحقيقة قائمة على 80٪ من أرض فلسطين. يجري الاعتراف هنا بها على كل الأرض الفلسطينية. لتنتهي فلسطين وتبقى «إسرائيل»، لكن يحصل سكانها الفلسطينيون على حقوق متساوية فقط. على ضوء ذلك يجري تحويل «الكفاح» إلى «كفاح» من أجل الحقوق المدنية كما فعل السود في أميركا، وليس من أجل أرض/ وطن، وضد مشروع هو في جوهره مشروع إمبريالي. وبالتالي لا تعود هناك قضية فلسطينية، بل تصبح القضية هي قضية الفلسطينيين، المحددة في تحقيق المساواة مع المستوطنين، وربما في الحق في العودة. بمعنى أن القضية تسقط

من كونها قضية سياسية لتتحول إلى قضية إنسانية. قضية سكان يجري التمييز ضدّهم فقط.

ربما، أمام الانسدادات القائمة والهزائم المتكررة، يبدو هذا التحول مغرياً، وخصوصاً أن تحويل القضية إلى قضية إنسانية يجعل إمكانية التعاطف العالمي معها أكبر، وفق ما يمكن أن يجري الاعتقاد. وربما يكون ذلك صحيحاً إلى حد ما. وربما تجري المراهنة على التحولات الديموغرافية كذلك. لكن يعود السؤال ذاته، ذلك الذي طرح منذ أن طرح حل الدولة المستقلة: هل تقبل الدولة الصهيونية؟ وهل أن الضغط الدولي الذي يمكن أن يجلبه هذا الحل بقادر على فرضه؟

هذه الأسئلة هي ذاتها التي طرحت حول خيار الدولة المستقلة، ولقد تبين أن لا الدولة الصهيونية معنية بهذا الحل، ولا الضغط الدولي زحزح من موقفها، ولا كانت هناك إمكانية لفرض حصار شامل عليها من أجل أن تقبل به كما حدث في جنوب أفريقيا، لحساسية «المسألة اليهودية»، وأساساً لمصالح الرأسمال الإمبريالي. وما من شك في أن تصريحات «المفاوض الفلسطيني» توضح دون لبس أن هذا الطريق مسدود. وأن كل التنازلات لم تغير في الأمر شيئاً.

لكن، هل أن تغيير الهدف يمكن أن يغيّر في المعادلة؟ هل يسمح التنازل عن الوطني لمصلحة الإنساني بجلب دعم عالمي أكبر؟

لا يبدو ذلك ممكناً، فالدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين (ربما دون غزة، وربما مع مناطق عربية أخرى). ولكن كذلك بفرض يهودية الدولة. وأيضاً بفرض السيطرة على المحيط العربي. وهذا ما تعمل من أجل تحقيقه. ولا شك في أن التوسع الاستيطاني والسيطرة المستمرة على الأرض

يشيران إلى ذلك، بل يؤكدانه. فهي تستولي على الأرض وتبني المستوطنات، ولقد حصرت السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية في كانتونات غير قابلة للحياة، وفككت الترابط بين المدن والقرى عبر الحواجز العسكرية. هذه حقائق واقعية تؤشر إلى طبيعة الإستراتيجية الصهيونية والهدف الصهيوني. وبالتالي فإن هذا الحل مرفوض صهيونياً. لكن هل يؤسس لقوة ضغط؟ ربما ليس أكثر مما أسس حل الدولة المستقلة. طبعاً ربما يجلب تعاطفاً إضافياً، لكنه لا يخلق الديناميات التي تفرض على الدولة الصهيونية تحقيقه. حيث ستبقى «عقدة» المسألة اليهودية حاجزاً أمام اتخاذ إجراءات «حاسمة»، وسوف تبقى مصلحة الرأسمال الإمبريالي أساسية في التهويل من هذه «العقدة» لضمان استمرار الدعم للدولة الصهيونية والخشية من معاقبتها. كما أن الدول الإمبريالية ليست معنية بفرض حل لأنها تعتبر الدولة الصهيونية أحد عناصر قوتها المركزية في المنطقة. وبالتالي فهي معنية بدور هذه الدولة الإقليمية كونها قاعدة إمبريالية لها هدف يتعلق بوضع الوطن العربي.

هنا وفق هذا الطرح، طرح الدولة الواحدة هذه، نعود إلى النقطة ذاتها: «الكفاح» لعقود من أجل المساواة يوصل إلى أفق مسدود كما هو وضع «المفاوض الفلسطيني» اليوم. إذن، نكرر السيناريو ذاته، لكن وفق شعار جديد، مبني على قصور عميق في فهم طبيعة الدولة الصهيونية، وقصور أعمق في فهم إمكانات الضغط الدولي، وعن فهم أن المشروع الصهيوني هو مشروع إمبريالي يستهدف استمرار الصراع ضد كل المنطقة من أجل تكريس السيطرة الإمبريالية «الدائمة» عليها، لنهبها وضمان عدم تطورها. وأن المسألة هي مسألة صراع «حدي» ليس من حلول وسط فيه، لأن المشروع الإمبريالي هو كذلك. وبالتالي فإن المسألة تتعلق بتغيير موازين القوى عبر فعلنا وليس عبر المراهنة على آخرين، رغم أهمية دور الآخرين، لكن فاعلية هذا الدور ترتبط بفعلنا نحن أولاً.

خطورة طرح الدولة الواحدة وفق هذه الصيغة:

طبعاً لا أرفض «الكفاح من أجل المساواة»، فربما يكون ذلك ضرورياً من أجل تفكيك الطابع الديني/ اليهودي والعنصري للدولة الصهيونية، لكن الخطر في أن يصبح هذا هو «إستراتيجية الكفاح» كما يطرح سري نسبة وآخرين، لأن ذلك يعني الإقرار بالدولة الصهيونية على كامل أرض فلسطين بدل إزالتها، وتجاهل طابعها الإمبريالي وتكوينها الاستيطاني، وأيضاً دون أن يحقق هذا الطريق شيئاً، لأن الدولة الصهيونية سوف تصرّ على طابعها اليهودي، وسوف تعمل، وهي تعمل، على وضع الفلسطينيين في ظروف تجعل اضطراهم للهجرة ضرورة تفرضها الحياة ذاتها. وهذا الإقرار بالدولة الصهيونية على كامل أرض فلسطين هو ما يبقى على ضوء ميزان القوى القائم، وهو ما تريده الدولة الصهيونية ذاتها من أجل تمرير إكمال السيطرة على فلسطين، وربط سكان الضفة الغربية بـ «دولة» في الأردن، بات يشار إلى أنها هي الدولة الفلسطينية «المستقلة». وهنا يتكرر السيناريو ذاته الذي كرّس الاعتراف بالدولة الصهيونية على الـ 80% من أرض فلسطين، وأيضاً دون تحقيق شيء. لتبدو هذه السياسات كغطاء لتكريس الوقائع بدل تغييرها.

وبالتالي لا يجوز تحويل النضال الفلسطيني إلى «كفاح» من أجل حقوق مدنية، وأيضاً هي غير قابلة للتحقيق. وتكريس شرعية وجود الدولة الصهيونية، وعلى كل فلسطين هذه المرة. ما هو ضروري اليوم هو إعادة رسم الإستراتيجية الفلسطينية انطلاقاً من فهم صحيح لوضع القضية، لأن هذه هي الخطوة الأولى لإعادة بناء القوى في سياق السعي لتغيير ميزان القوى الراهن، والذي هو أساس كل الحلول الوهمية المطروحة. الإستراتيجية الضرورية هي تلك التي تسمح بتعديل ميزان القوى عبر مقدرتها على استقطاب كل القطاعات المعنية بالصراع ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني.

لم يكن الهدف الذي تبنته المقاومة الفلسطينية منذ سنة 1974 هو الخاطئ فقط، بل كانت السياسة والرهانات والأساليب خاطئة كذلك. كانت أوهام «عقلنة» الهدف عبر «تصغيره»، وأوهام الضغط الدولي والشرعية الدولية، والتوافق مع السياسات الأميركية، كلها خاطئة. كانت أوهام. لهذا من المخجل أن ننساق إلى أوهام جديدة.

أخيراً، اليهود ليسوا قومية، ولا الفلسطينيون، فكيف يمكن إذن إقامة «دولة ثنائية القومية»؟ وما من شك في أن التعامل مع اليهود كقومية، ومع الفلسطينيين كقومية، هو من أخطر ما واجه ويواجه القضية الفلسطينية، لأنه يعزل الفلسطينيين عن المحيط العربي (الذي هو مستهدف كما هم بوجود الدولة الصهيونية)، ويكرس الفكرة الصهيونية التي قامت على أساس أن اليهود قومية، وليس دين فقط، لتجميع أشتات من أمم مختلفة في إطار مشروع سيطرة إمبريالي.

لهذا سيكون النضال من أجل المساواة هو بين مواطنين، وعلى أنقاض الدولة الصهيونية، وبالتالي جزء من إستراتيجية هي في جوهرها إستراتيجية تطرحها الطبقات الشعبية في الوطن العربي.

عن حل الدولة الواحدة وأخواتها

الصديق ابراهيم علوش حذب على رفض حل الدولة الواحدة. وهذا ما لا نعتقد بأنه ليس من حقه، لكن الصديق ابراهيم يميل إلى التشكيك فيمن يختلف معهم، وهنا يقع فيما لا يليق. حيث أنه ينطلق من أن كل مختلف معه، كل مؤيد لحل الدولة الواحدة هو عدو، أو يخدم العدو. ولكي يصل إلى ذلك يقول الآخريين بما لا يقولون، فيصل بأن «ترهات» «الدولة الواحدة»، «الديموقراطية العلمانية»، «لكافة مواطنيها»، أو «ثنائية القومية»، «قاسمها المشترك الرغبة بالحل السياسي والتعايش».. أو يؤسس على أن هذا الحل ينطلق من اقناع «الحركة الصهيونية بالتعايش على أساس دولة واحدة»، وهو هنا يسأل «القوى القومية سابقاً في فلسطين المحتلة عام 48 ممن بات يروج لمقولة -الدولة الواحدة-»، لماذا يبيعون بضاعتهم «بهذا الرخص؟».

من أواليات منطق الحوار أن يفهم الرأي المنقود جيداً قبل اصدار الأحكام، والاسترسال في الاستنتاج، وهذا ما يفتقده منطق ابراهيم لأنه يؤسس على: مع أو ضد، والاختلاف هو ضد، وبالتالي يرسم الرأي الآخر كما يجب أن يكون الضد، وليس كما هو في الواقع.

وهو هنا لا يميّز بين رأي وآخر، بين حل الدولة الواحدة وحل الدولة الديمقراطية العلمانية، وحل الدولة ثنائية القومية. فهي كلها تقوم على الدعوة إلى التعايش، هل هذا صحيح؟ وأي تعايش؟ حيث يجري الخلط بين «التعايش» مع المستوطنين، والتعايش مع الدولة الصهيونية. فالمسألة التي تستثير كل هذا النقاش هي «وضع اليهود»، وكيف نتعامل مع مستوطنين احتلوا فلسطين وطردوا سكانها؟ هل الحل ينطلق من قانون «العين بالعين والسن بالسن»؟ أم هل من حل مختلف، يبدأ بتحرير فلسطين، أو يتأسس على تحرير فلسطين؟

ما يطرحة ابراهيم هو: «برنامج سياسي من نقطة واحدة: إرحل»، أو فإن البديل هو «الذبح الحلال» كما كتب مرة. طبعاً لا أريد أن أشير إلى عنجهية القوة في لحظة الضعف كما تبدو في هذا الحل. وأشير إلى أن هناك من يطرح حل الدولة الواحدة في ظل الدولة الصهيونية، أو من خلال «تحويلها». لا أريد أن أقبل هذه الحلول، ولقد نقدتها قبلاً لأنها تلغي فلسطين، ولا تفضي إلى ما تريد كما كان حل «الدولة المستقلة وعاصمتها القدس». وبالتالي فأنا أناقش انطلاقاً من انتهاء المشروع الصهيوني، والدولة الصهيونية. ولا أرى فلسطين إلا في إطار دولة عربية موحدة، أي أنها البلد الوحيد الذي لا يستطيع بناء دولة قطرية. وهذا ما يوافقني عليه القوى القومية في الأرض المحتلة سنة 1948. وهنا المقصود هم حركة أبناء البلد التي عقدت مؤتمر حيفا الأول لأجل الدولة الديمقراطية العلمانية، وتحضر لعقد المؤتمر الثاني.

فهل أن «التعايش» مع هؤلاء الذين يختارون التعايش في ظل دولة ديمقراطية علمانية عربية هو جريمة؟ سنلاحظ بأن التحوير الذي يدخله د. ابراهيم على مواقف الداعين لقيام دولة ديمقراطية علمانية هو أنه يعتبر أن هدفها (كما الحلول الأخرى أو بعضها على الأقل) هو «الرغبة بالحل السياسي والتعايش»، من خلال اقناع «الحركة الصهيونية العالمية بالتعايش على أساس دولة واحدة»، «فعرض الحلول السياسية، مهما كانت شروطها وبنودها، يفترض ضمناً وفوراً الرغبة بالتفاهم والتعايش»، لأن هذا الحل يُطرح على انقراض المشروع الصهيوني، وبالتالي على انقراض الدولة الصهيونية. وبالتالي فإن الحل الديمقراطي المطروح هو حل يقوم على أساس دعوة المستوطنين للتعايش في دولة عربية، وهذا لا يتحقق إلا عبر تخليهم عن الصهيونية والمشروع الصهيوني، وبالتالي عن الدولة الصهيونية. وهم هنا يتحولون إلى مواطنين في دولة عربية وليس في الدولة الصهيونية ذاتها. هل سيتحولون ضد المشروع الصهيوني؟ هذا خيارهم، لكن ألا يجب أن نقدم حلاً بديلاً لهؤلاء المستوطنين ونحن نسعى لتحرير فلسطين غير الرحيل أو القتل؟ أليس من أساس نضالنا أن نقدم حلاً ديمقراطياً بدل الحل الاقتلاعي ذاك؟

ينطلق صديقي ابراهيم من أنه «ليس مطلوباً أن نقدم حلولاً سياسية للصراع العربي-الصهيوني... فنحن لم نخلق المشكلة كي نضع لها حلولاً»، ويشير إلى مثل شعبي: «اللي طلع الحمار على المئذنة ينزلة». لكن يا صديقي ليس الحمار هو ما أطلع على المئذنة بل نحن، وبالتالي باتت هذه مشكلتنا وليس مشكلة «اليهود»، حيث أصبحوا يقيمون في فلسطين، ويسيطرون بالقوة عليها. ونحن الذين بتنا مشردين أو محتلين، وبلا وطن. ولهذا علينا نحن أن نقدم الحلول التي تفضي إلى حل مشكلتنا. وهنا، فإن نحن هذه تعني العرب عموماً وليس الفلسطينيين فقط.

إذن، هل نستطيع انهاء الصراع العربي الصهيوني دون أن نقدم رؤية شاملة لطبيعة الصراع، وحلاً لوضع المستوطنين الذين باتوا «سكان فلسطين»؟ وما هو الأهم، أن ندعوهم إلى النضال من أجل انهاء الدولة الصهيونية والمشاركة في تأسيس مستقبل مشترك يقوم على إعادة الحقوق التي استلبت من الفلسطينيين أو نفهمهم بأننا نحمل سيفاً من أجل قتلهم إذا ما بقوا في فلسطين؟ ما توضحه خبرات الحروب تقوم على أن الذي ينتصر هو الذي يترك منفذاً للعدو لكي يهرب منه. والذي يستفيد من كل نقاط الضعف في «جبهة العدو». وليس من يضع العدو في موقف يفرض عليه القتال حتى الموت أو الانتصار. طبعاً هذا أبسط منطق يمكن التأسيس عليه، لكن المسألة أبعد من ذلك، حيث أن الزمن يفعل فعله مهما كان قاسياً، وبالتالي ليس من الممكن إعادة التاريخ إلى ما كان. هذه نظرة وهمية، وهي تفضي إلى مجازر بدل أن تقود إلى حل. لهذا يكون الانطلاق من الواقع هو المدخل لطرح الحل، ولا أريد أن «أنفلسف» بالقول بأن الحل يقوم على تضمن الفريضة والسلب كما في الجدل، وليس من إمكانية للعودة إلى الفريضة نقية، كما ليس من الممكن شطب السلب. فالهدف هو انهاء المشروع الصهيوني، ليس لأنه يحتل فلسطين فقط، بل لأنه مرتكز إمبريالي ضد كل الوطن العربي. المسألة هنا لا تتعلق فقط بشعب احتل وشرد بل بقوة اتخذت من فلسطين مرتكزاً لسيطرة

أشمل. وبالتالي ليس من حل معها سوى انهاؤها في سياق الانتصار على المشروع الإمبريالي ككل. هذه مسألة جوهرية، لكن هل أنها تعني أنه يجب حتماً طرد المستوطنين؟

هذا الأمر يفرض أن تُمَيِّز بين المشروع الصهيوني كمشروع إمبريالي يهدف إلى السيطرة على الوطن العربي، وهو من هذا المنطلق يقيم احتلالاً استيطانياً في فلسطين، وبين مصائر المستوطنين ذاتهم. حيث أن الصراع هو ليس صراعاً شخصياً مع «يهود» بل إنه صراع مع مشروع، هؤلاء منفذون فيه سواء كان ذلك بوعي أو بغير وعي. ولكي ننتصر على المشروع يجب أن نقدم حلاً لهؤلاء، سواء ساروا معنا أو لا، لكن ذلك سوف يوضح بأن خياراً آخر غير الحرب والاحتلال هو خيار قائم، وأنه يمكنهم السير فيه. طبعاً في الغالب إن تحول ميزان القوى سوف يدفع الكثير من هؤلاء إلى الهجرة، لكن هل نمنع استمرار بقاء من يرغب، سواء لأنه ولد في فلسطين أو أنه يرى أنه يمكن أن يتعايش مع الوضع الجديد؟ وأخرى، في إطار تطوير الصراع، أن نؤسس لما يمكن أن يحدث تفكيكاً داخلياً، ولا يكون ذلك ممكناً سوى عبر تقديم حل «منطقي»، يقوم على أساس إمكانية التعايش.

لكن سنلاحظ بأن الجزء الأكبر من هؤلاء هم عرب يدينون بالديانة اليهودية، وأن انتقال معظمهم إلى «الدولة الصهيونية» كان تهجيراً ساهمت فيه النظم بعد النكبة، لكن أسهم فيه تخلفنا كذلك، حيث طغت النظرة الدينية على النظرة «القومية». كيف يمكن أن نتعامل مع هؤلاء؟ د. ابراهيم يشير إلى «المنهج النبوي في التعامل مع بنو النضير وبنو قريظة وبنو قينقاع»، أي التهجير، حيث طرح الرسول تهجيرهم من الجزيرة العربية كما قيل نقلاً عن عمر بن الخطاب، الذي ربط به اخراج المسيحيين العرب من الجزيرة كذلك. لكن هذه النظرة، إضافة إلى أنها تتشرب المنطق الأصولي الديني وتعبّر عن تكيف مع الأيديولوجية المهيمنة الآن، وهو تكيف يعبر عن

ضعف فكري كبير، فإنها تتناقض مع نظرة «القومي العربي»، أو ما يمكن أن يكون نظرة قومية عربية، حيث أن بنو النضير وبنو قريظة وبنو قينقاع هم قبائل عربية كانت تدين بالديانة اليهودية (وكانت اليمن تدين بهذه الديانة لعقود طويلة)، فهل نتعامل من منظور ديني أو من منظور قومي؟

هذه النظرة تجعل د.ابراهيم يتعامل مع المستوطنين بصفتهم يهوداً فقط، وهو هنا يكرس النظرة الصهيونية بدل أن يفككها، حيث أن اليهود هم أفراد من قوميات متعددة تقول الحركة الصهيونية بأنهم شعب وقومية. من هنا يُطرح السؤال حول التعامل مع العرب اليهود، الذين لم ينتقلوا بإرادتهم إلى الدولة الصهيونية بل فرض عليهم ذلك، رغم أنهم تلبسوا الأيديولوجية الصهيونية بعدئذ. ولنقل بأنهم قد ارتكبوا خطيئة، هل نحكم عليهم بالاعدام؟ ثم اين نرحلهم على فرض أن هذا هو الحل الوحيد؟ أليس موطنهم هو العراق أو سورية أو مصر أو اليمن أو المغرب أو تونس أو لبنان...ألخ؟ وبالتالي أليست مهمتنا أن نعمل على أن يتجاوزا وعيهم الراهن، القائم على أساس الدين لمصلحة وعي «قومي»؟

إن تبسيط المسألة باعتبار أن هناك مستوطنون ويجب طردهم هو تبسيط مخل في وضع معقد، وإن الحل الذي يقوم على اساسه سوف يفكك ويدمر بدل أن يقود إلى الوصول إلى الحل. هنا سنلمس بأن مهمتنا هي أن ننزل «الحمار عن المئذنة»، لأن المسألة تتعلق بتجاوز الوعي الديني لمصلحة الوعي الذي ينطلق من هوية الانتماء، وهذه مهمة من يريد الوصول إلى حل حقيقي. وهذا أمر فيه بعض الشبه لتغلغل الوعي الطائفي الذي يؤسس لصراعات مدمرة على أساسه. وهو الأمر الذي يفرض خوض صراع فكري من أجل تكريس الوعي بالانتماء لأمة بدل الانتماء لطائفة أو دين (مع الحفاظ على الحق في التدين)، خصوصاً أن كل الذين ينساقون في خضم هذا الصراع هم من الفقراء (واليهود العرب منهم، حتى في الدولة الصهيونية)، وبالتالي

يصبح من الضروري الانطلاق من واقع الصراع الطبقي بدل تحويل الصراع إلى صراع ديني.

هذه المسائل هي التي تفرض طرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية، حيث يجب تجاوز «الانفلاق الديني» لمصلحة الوعي القومي من جهة، والنضال ضد الرأسمالية التي هي وحدها التي أوجدت الدولة الصهيونية كمرتكز لسيطرتها على الوطن العربي من جهة أخرى. وهنا سوف يكون التعايش هو مع كل الذين يقبلون بذلك ويناضلون ضمن حركة التحرر من أجل فرض هذا الحل. وهو حل يفترض تغيير موازين القوى في كل الوطن العربي، ويقوم على تطوير الصراع ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني الكومبرادوري العربي، وعلى بلورة تصور لبدل يحقق مصالح الطبقات الشعبية التي يقع عليها عبء تطوير الصراع.

أخشى أن يظل الصراع مع المشروع الصهيوني منحكماً لنظرة أصولية دينية لا تفعل سوى تعزيز نظرة الحركة الصهيونية التي هي نظرة أصولية دينية رغم أنها تعبر عن مصلحة الرأسمال الإمبريالي. وأخشى أن يفضي الشعور بالعجز إلى استمرار تنامي «النزعة الغريزية» التي لا تعبر سوى عن ردة فعل طائشة أكثر مما تعبر عن رؤية لحل حقيقي.

يبقى أن أشير إلى أن أي حل يفترض أن يكون البديل واضحاً لكي يتحقق، فلا يكفي أن نقول بتحرير فلسطين فقط، هذه نظرة قاصرة، بل يجب أن نقدم البديل عن الدولة الصهيونية وكل مشروع التجزئة والتخلف لكي نستطيع تحقيق الانتصار. ليس صحيحاً أنه يجب التوقف عند نقطة واحدة، حتى وإن كانت بحجم التحرير، فهذا هو السلب (في المنطق الفلسفي)، علينا أن نبلور «التركيب»، أي صيغة المستقبل لكي نتنصر. إن منظور المستقبل هو وحده الذي يفضي إلى الانتصار، ومن لا يمتلك منظوراً مستقبلياً لن يستطيع ذلك.

أيضاً عن الدولة الديمقراطية العلمانية

لم يفوّت الصديق ابراهيم علوش ردي بل ردّ على ما نشرت حول الدولة الديمقراطية العلمانية مؤكداً الأفكار ذاتها، لكن ربما بتوسع في توضيح بعضها.

أولاً: لننظر كيف يجري تناول المسألة، فما يستنتجه مما قلت يمكن تكثيفه في ثلاث نقاط، والتي يطرحها في شكل أسئلة، هي: «إقناع» اليهود بعروبة فلسطين، والتواصل مع «اليهود التقدميين»، واعتناق عروبة فلسطين. بمعنى أن ما طرحت في ردي السابق يهدف إلى الإقناع والتواصل من أجل أن يعتنق اليهود «عروبة فلسطين». بمعنى أن طرح مسألة الدولة الديمقراطية العلمانية يوحي بأن هدفه هو «فتح ممر» للتواصل مع «اليهود التقدميين». ربما أدت الممارسات التي جرت منذ السبعينات والتي طرحت هدف الدولة الديمقراطية كغطاء للتواصل مع «التقدميين اليهود»، والذي أوصل إلى اوسلو هو ما يقبع كالهاجس حين البحث في مسألة الدولة الديمقراطية العلمانية، وبالتالي نحن هنا إزاء هواجس وليس تحليل رؤى وسياسات. ومن ثم لا نستطيع مناقشة الهواجس هذه. ما يمكن أن أقوله هو أنه يجب مناقشة النص المطروح وليس الانطلاق من هواجس. وفي كل الأحوال فإن «العفة» لا تمنع من الوقوع في الشرك.

هنا نلمس كيف أن المسألة تناقش استناداً إلى هاجس مسبق، ولهذا يمنع الهاجس هذا من التدقيق في الأفكار، ويجعل النظر الشكلي هو الذي يفضي إلى الأحكام الجازمة والمطلقة، والتي تصنف المواقف في غير موقعها. فهل أن حل الدولة الديمقراطية هو مدخل لإقناع والتواصل مع «اليهود التقدميين»، ولنيل القبول والاحترام عند «التقدميين الغربيين»، و«التعاطي بايجابية مع مشاريع التعايش»؟

ربما يمكن أن يجري الشك في امكانية ذلك حين تطرح الدولة الديمقراطية العلمانية مجردة، أما حين تطرح كونها الحل الضروري على ضوء إنهاء الدولة الصهيونية فإن الشك هنا يكون نتيجة تطير وليس نتيجة فهم صحيح. ولقد أشرت في الرد السابق إلى أن المسألة التي يجب أن تناقش بهدوء هي مسألة «وضع اليهود»، المسألة اليهودية التي بتنا معنيين بها كون جزء من اليهود هم عرب، والجزء الآخر قدم لكي يستوطن فلسطين وبات يسيطر عليها (طبعاً كذلك اليهود العرب). في هذه المسألة يمكن أن يجري النقاش ويمكن أن يتحدد الاختلاف أو الاتفاق بدل التعميم والتحويل واعتبار عن طرح حل لها هو البديل عن تحرير فلسطين، وبالتالي التشكيك بالنوايا ووصم الآخر بما لا يقوله، فالمسألة هنا لا تتعلق بتجاهل تحرير فلسطين، بل تتعلق بتقديم حل لهؤلاء الذين غدوا يستوطنون فلسطين على ضوء هذا الوضع. فهل نحن معنيون بتقديم حل أم لا؟ لا، نحن معنيون في كل الأحوال، سواء لأن عبء يقع على عاتقنا من أجل تجاوز الطابع الديني للصراع كما غرس في عقول اليهود العرب، كما من أجل توضيح بأنه ليست الإقامة في فلسطين هي المشكلة بل المشروع الذي فرض هذه الإقامة، وبالتالي التأكيد على أن هؤلاء المستوطنين هم «جيش مرتزق» لسيطرة الرأسمالية.

إذن، يجب ألا يغيب عن النقاش بأن هناك مسألة واضحة هي أنه يجب إنهاء الدولة الصهيونية، وبالتالي حل كل المشاكل التي أوجدها نشوؤها. أما بعد ذلك فيمكن أن نناقش في كل المسائل الأخرى. وبالتالي لا يجوز تكرار الميل للتشكيك، بل المناقشة انطلاقاً من صحة أو عدم صحة الموقف، فلاشك في أنه يمكن تصيد أي موقف في أي لحظة، وهنا لا يكون النقاش منطقياً بل يكون «غوغاء». إذن ليست المسألة مسألة تقديم أفكار من أجل الوصول إلى «التعايش» أو لنيل الخطوة لدى «التقدميين الغربيين» أو للتواصل مع «اليهود التقدميين»، رغم التباس هذا التعبير الأخير، وسوف أتعامل معه كما قصد إبراهيم، أي ذاك «اليسار الصهيوني» الذي ثار حوله اللغظ منذ سبعينات

القرن العشرين. المسألة أهم من ذلك وأخطر، وتتعلق بأنه يجب أن نمتلك تصوراً لوضع المستوطنين، في سياق السعي لتحرير فلسطين. وهنا يجب أن نفهم بأن التاريخ لا يعود إلى الوراء، وأن أي حل يجب أن يلحظ امكانية استمرار وجود جزء من هؤلاء. وفي الأخير نريد نحن احقاق حقوقنا، وتحقيق مطامحنا.

طبعاً المشروع الصهيوني هو مشروع هجرة اليهود إلى فلسطين، لكنه لا يستنفذ في ذلك. وهو يهدف إلى تشكيل «حاجز بشري» بين مشرق ومغرب الوطن العربي، لكنه أيضاً لا يستنفذ في ذلك. فهذا هو الشكل التطبيقي للمشروع، أما جوهره فهو أبعد من هذا النظر الساكن للموضوع، ويتمثل في الدور الذي يقوم به الكيان الصهيوني في الوطن العربي. أقصد بأن المسألة لا تتعلق بالوجود «المادي»، بل تتعلق بالدور الذي يقوم به. وهنا لا يمكن لنا أن نرى المشروع الصهيوني إلا كجزء من المشروع الإمبريالي، وأن الدولة الصهيونية هي قاعدة عسكرية (مغلقة بدولة) لمشروع السيطرة الإمبريالية. وبالتالي «فإن إزالة مثل ذلك الحاجز هو شرط ضروري لتحقيق المشروع الوحدوي». لكن هذا شيء والموقف من المستوطنين شيء آخر، بمعنى أن إنهاء الدولة الصهيونية هو ضرورة لاشك في ذلك، لكن ذلك لا يعني طرد المستوطنين حتماً، حيث يمكن أن ينتهي الكيان ويبقى جزء من المستوطنين، هل في ذلك خطر؟ خصوصاً ونحن نقول بنهاية الدولة الصهيونية؟

يستغرب إبراهيم «تحويل يهود فلسطين إلى يهود عرب»، إذن ما هي قومية اليهودي العراقي أو المغربي أو اليمني أو المصري أو السوري..؟ أليسوا هم جزء من تاريخ العرب في مختلف العصور منذ نشوء الدين اليهودي، وتبلور العرب؟ فبني قريظة هم قبائل يمنية، ومعروف بأن دولة اليمن أدانت باليهودية في سياق الصراع الحبشي (المسيحي) والساساني (الزردشتي). لماذا لا يعودوا إلى بلدانهم العربية؟ ببساطة لأن هذا المنطق المتعصب هو الذي

اسهم في هجرتهم بعد قيام الدولة الصهيونية، وجزء منه عبر مؤامرة قامت بها الحركة الصهيونية بالاتفاق مع النظم، أو حتى مع الحركات الأصولية، التي نظرت إلى ما يجري في فلسطين من منظار ديني. ومهما كانت خطورة دورهم الراهن فإن ما يحكمهم هو «وهم أيديولوجي» نتج عن كل الظروف التي أحيطوا بها. ولازال هناك يهود في بعض البلدان العربية، لكن العقل الديني هو الذي يحكم النظر إليهم في الغالب. فلاشك في أن «الوعي القومي» لم يحل بعد محل الوعي الديني لكي يُنظر لكل اليهود الذين عاشوا كجزء من الوطن العربي كعرب، لكن يجب أن ننتقل من الوعي الديني إلى «الوعي القومي» لكي نستطيع معالجة مشكلاتنا بشكل صحيح.

وبالتالي فإن ما صاغته الحركة الصهيونية بخصوص الهوية ليس هو الواقع، بل هو الأسطورة التي أقامت عليها مشروعها لخدمة السيطرة الإمبريالية. ولهذا ليس المهم هو أنهم يعتبرون أنهم ليسوا مجرد دين بل قومية، المهم ما هم في الواقع. وهنا سألس كيف نناق وراء الأسطورة الصهيونية، وبالتالي كيف ندعمها بدل أن نفككها لأنها ليست صحيحة. كيف نعتبر الدين اليهودي دين غريب رغم أنه جزء من تاريخنا، وجزء من تطور وعينا، وبالتالي فهو جزء من تراثنا. وربما المؤسف هو أن بعض «اليهود» هم الذين أخذوا يفككون هذه الأسطورة من خلال التأكيد على الرابط الديني وليس القومي بين اليهود، بينما نعمل نحن على تكريسها. وإبراهيم هنا يخلط بين الوعي وبين التكوين القومي الذي هو غير الوعي (وإن كانت الثقافة واللغة أساسيان فيه). فالوعي يمكن أن يكون مطابقاً للواقع ويمكن أن يكون مخالفاً له، بينما التكوين القومي شيء آخر يرتبط بصيرورة تطور تاريخي، يتفاعل فيه الظرف الواقعي مع اللغة والثقافية وحدود الأرض التي يستقر عليها بشر لهم تميّزهم الذي يبرز من خلال اللغة والثقافة. لهذا فإن خلط اليهودي الفرنسي باليهودي الألماني أو الروسي، باليهودي العربي، هو منطوق أسطوري، لأن كل من هؤلاء تطور في وضع معين يتعلق بأمة محدّدة. ومن هنا أشير إلى العرب الذين يدينون بالدين اليهودي.

بعد كل ذلك أقول بأن الدولة الديمقراطية العلمانية لا تطرح هنا فقط نتيجة وجود «مشكلة يهودية» بل لأن الدولة التي يجب أن نعمل من أجلها، يجب أن تكون ديمقراطية وعلمانية، في فلسطين وفي كل الوطن العربي، مع قناعاتي بأنه لن تكون هناك دولة في فلسطين أصلاً نتيجة أن المشروع الصهيوني هو مشروع إمبريالي يستهدف الوطن العربي، وليس من الممكن تغيير موازين القوى والانتصار عليه إلا عبر القوة العربية. حينها سيكون زمن الدول القطرية قد ولى. وحينها يمكن لليهود العرب أن يعودوا إلى مناطقهم في الوطن العربي، لأن كل الحساسيات، وكل الوعي الأصولي يكون قد أصبح من الماضي. وفي هذا السياق يأتي حل المسألة اليهودية.

وأختم بما قاله إبراهيم عن الميثاق الوطني الفلسطيني، بغض النظر عما يقول الميثاق الوطني فهو ككل النصوص يمكن أن يتغير وفق ما تتبلور الرؤى وتحدد الأهداف. لكن لا شك في أن فلسطين عربية وأن اليهود المستوطنين هم غزاة، وأن الحرب هي الوسيلة الأساسية للتحرير. أنا لا أختلف، ولم أختلف في أي وقت مع ذلك، لكن لا يقود الاقرار بأن اليهود هم غزاة إلى «طردهم من فلسطين بالنتي هي أحسن»، بل يفرض تقديم حل لهم، وهذا ما اشترت إليه قبلاً. لكن الأهم هو أن الميثاق الوطني أتى في مرحلة التخلي الرسمي العربي عن القضية الفلسطينية، ولقد صيغ انطلاقةً من وعي متخلف وفهم متخلف آنئذ، وبالتالي أصبح من الماضي، أو يجب أن يكون قد أصبح من الماضي لكل الذين ينطلقون من أن تحرير فلسطين هو مشروع عربي، وأن المسألة تتعلق بالبرنامج العربي لهزيمة الإمبريالية والدولة الصهيونية، وتحرير فلسطين والعراق وكل الأرض المحتلة.

الجزء الثاني

المسألة الفلسطينية وخيار الدولة الديمقراطية العلمانية



مدخل

الوضع الفلسطيني كمسألة

ربما قد اصبح الوضع واضحاً الآن، حيث ليس من حل يحقق الدولتين عبر قيام «الدولة الفلسطينية المستقلة». فقد دخلت المفاوضات في دهاليز التسوية منذ زمن طويل، وأصبح مكشوفاً أن الدولة الصهيونية لا تريد التخلي عن الضفة الغربية بتاتاً، وأن معالجتها للأمر تتعلق بوضع السكان الفلسطينيين. هذه الصورة التي باتت في غاية الوضوح الآن، كانت الدولة الصهيونية قد أعلنتها في الذكرى الستين لقيامها، وبالتالي لـ «النكبة» الفلسطينية. وكان الموقف الأميركي داعماً بشكل كامل، في سياق السعي الأميركي لإكمال السيطرة على المنطقة بعد احتلال العراق. ربما اختلف الوضع الآن من هذه الزاوية الأخيرة، وهذا ما سنشير إليه في الأخير، لكن كل ذلك السياق فرض تلمس الوضع، ومحاولة العمل على تأسيس بديل عن سياق المفاوضات، وحل الدولتين.

الذكرى الستون للنكبة

بدا الاحتفال الذي أقيم في الدولة الصهيونية في ذكرى «تأسيس الدولة العبرية» ملفتاً، حيث تميّز عن كل الأعوام السابقة، ل يبدو احتفالاً عالمياً بهذه الذكرى. وكان يبدو كاحتفالية تكريس هذه الدولة «إلى الأبد»، ولهذا كان يبدو ضرورياً أن يرحاه الرئيس جورج بوش مع حشد من رؤساء دول العالم. طبعاً نشير إلى ذلك لننبه إلى ما يرمز إليه، والذي كان يشير ربما إلى التحضير نكبة جديدة، هي ما يطرح الآن من تكريس ليهودية الدولة.

إذا كان الوضع الدولي حينها مختلفاً بشكل مربع لمصلحة الولايات المتحدة، فقد كان في مصلحة الدولة الصهيونية إلى أبعد الحدود بالتالي. وإذا كانت الدولة الأميركية تنفذ سياسات الشركات الاحتكارية الإمبريالية بفرض السيطرة على العالم، وخصوصاً المنطقة العربية كونها خزان النفط الأساسي والسوق الكبيرة، فإن الدولة الصهيونية جزء من هذه العملية. لهذا سيبدو الصراع ضد الدولة الصهيونية في مأزق شديد، وبالتالي يبدو أن الصيغة التي تناسب تلك الاحتكارات، وأدواتها المتمثلة في الدولة الأميركية وفرعها الذي هو الدولة الصهيونية، هي التي تتحقق.

لقد أشرنا إلى رعاية الرئيس بوش للقول بأن الدولة الصهيونية ليست حتى كبريطانيا، وليس فقط الدول الرأسمالية الأخرى، رغم الترابط الوثيق بين الاحتكارات، والتداخل العميق الذي بات يحكم الرأسمال. إنها أكثر من ذلك، ربما امتداد، أو جزء عضوي، لكنها ليست دولة قائمة بذاتها كما الدول الأخرى المتحالفة مع الولايات المتحدة. لقد تأسست بدعم مالي هائل من قبل الرأسماليات ليس حباً في اليهود، الذين كانوا يعانون الوضع الأكثر سوءاً في أوروبا، بل تأسيساً لمشروع سيطرة طويلة الأمد على الوطن العربي. وإذا كان اقتضى ذلك تقسيمه إلى دول، وتكريس نظم تابعة فيه، فقد بدا أن من الضرورة بمكان تكريس حاجز هو في الوقت ذاته قاعدة عسكرية في فلسطين. وبالتالي يجري التخلص من اليهود «الأشرار» بإبعادهم عن أوروبا، لكن عبر تحويلهم إلى جيش من «المرتزقة» (كما ارتأوا). هذه مسألة باتت واضحة، لكن الوضع الراهن ربما يشير إلى أنها سوف تصبح، أو كان يجري العمل لأن تصبح، حقيقة «مطلقة». فرغم أن الجيوش الإمبريالية الأميركية باتت تتوضع في العراق والخليج العربي، وتحاول الامتداد إلى المغرب العربي، إضافة إلى الأساطيل التي تقيم قرب الشواطئ العربية، تبدو الدولة الأميركية معنية بأن تكون الجيوش الصهيونية جزءاً من منظومتها للسيطرة، وتكون الدولة الصهيونية مركزاً عسكرياً في إطار هذه المنظومة.

ولقد أوضحت حرب تموز سنة 2006 على لبنان أول حقيقة، وهي أن قرار الحرب جاء أميركياً، لتكتمل التدريبات العسكرية المشتركة التي كانت قد بدأت قبلاً، وتدخل الدولة الصهيونية في المنظومة الدفاعية وحيدة من غير دول العالم الأخرى بعد أن أصبحت منذ الحرب الأولى على العراق سنة 1991/1990 مخزناً للأسلحة الجيوش الأميركية. وإذا كانت إستراتيجية بوش التي حددها في يناير سنة 2007، هي التحشيد ضد إيران والشيعية، وتشكيل «تحالف المعتدلين» الذي يضم معظم الدول العربية مع الدولة الصهيونية (وربما التيارات الأصولية السنية كذلك)، فقد بدا خلال الفترة الماضية معنياً بتكريس هذا التحالف عبر الفرض على النظم العربية كي تتوافق، ليس مع السياسات الأميركية فحسب، حيث أنها ملحقة هنا، بل ومع السياسات الصهيونية كذلك. وبالتالي لكي تخاض الحرب هذه المرة، والتي كان يبدو أن هناك تحضير لها، باسم هذا التحالف، ولتكون الدولة الصهيونية جزءاً فاعلاً فيها. بمعنى أنها حرب أميركية صهيونية بدعم وتغطية عربيين. وبهذا فإن هذه الاحتفالية هي للتأكيد على الوضع الجديد، وضع السيطرة الأميركية الصهيونية، ووضع دور الدولة الصهيونية كامتداد للدولة الأميركية.

ربما يكون هذا الاحتفال هو تتويج لمجمل سياسات قررتها ومارستها الدولتان الأميركية والصهيونية. حيث قامت الدولة الأميركية باحتلال العراق، ورغم مآزقها هناك فقد عملت التفكيك والتدمير فيه، وصولاً ربما إلى تقسيمه كما أقر مجلس الشيوخ الأميركي في سبتمبر الفائت. وهي تطور الصراعات من أجل إكمال السيطرة على باقي المنطقة، من إيران إلى سورية ولبنان وبالعكس.

لقد كان الاحتفال يعطي معانٍ كان من الضروري أن تلحظ، سواء فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني، أو بالمنطقة العربية مجملها. وإذا كانت السياسة الصهيونية تقوم على القضم التدريجي والمتتالي لأرض الضفة الغربية،

وبالتالي التوسيع المستمر للمستوطنات، من أجل فرض الأمر الواقع الذي يقول بأنه ليس من الممكن التخلي عنها، وأنها باتت جزءاً من الدولة الصهيونية، خصوصاً بعد تكريس فصل السكان الفلسطينيين من خلال جدار العزل، وليس جدار الفصل فقط. وهو ما حققت جزءاً كبيراً منه. فإن إستراتيجية إدارة بوش كانت تقتضي وضوحاً أكبر في الموقف من الإدارات السابقة، مما جعلها تصدر ما أسمى بـ «وعد بوش»، الذي نص على إقرار الخطة الصهيونية فيما يتعلق بالضفة الغربية. أي بالاعتراف بـ «الحقائق» القائمة على الأرض، سواء فيما يتعلق بالسيطرة على الأرض أو بالمستوطنات أو بجدار العزل. وبالتالي يمكن القول بأنه جرى التوافق على أن الضفة الغربية هي جزء من الدولة الصهيونية، وأنه يجب حصر السكان الفلسطينيين في معازل (كانتونات) منفصلة ومسوّرة، وبالتالي غير قابلة للحياة نتيجة أن هذا الحصر الذي يعني تضيق السوق، والسيطرة على الموارد (الأرض الزراعية والمياه)، سوف يؤدي إلى انهيار اقتصادي في مجمل القطاعات الاقتصادية، وهو ما بات يشير إليه حتى البنك الدولي. الأمر الذي يجعل هؤلاء في ضنك شديد نتيجة فقدان العمل والفقير، مما يجعل جدار العزل وسيلة لنشوء «ترانسفير طبيعي»، حيث تفرض الحاجة البحث عن العمل، وسوف يكون بعيداً عن فلسطين بعد أن أغلقت الدولة الصهيونية إمكانية العمل لديها بجلبها العمالة من مناطق مختلفة من العالم.

«وعد بوش» يتضمن كل ذلك، وسوف يبدو ذلك ضرورياً في إطار الرؤية التي كانت تحدها المصالح الإمبريالية الأميركية لدور الدولة الصهيونية في المنطقة. حيث يجب أن تقوم على رقعة من الأرض «مريحة»، وبسكان من الفلسطينيين أقل.

هذا الإقرار الواقعي الموثق إكتمل بتصوير للحل طرحه جورج بوش في جولته السابقة في المنطقة، بعد لقاء أنابوليس الذي عقد لأغراض أخرى غير القضية الفلسطينية، رغم أنه عقد تحت رايتها. فرغم التوافق في

ذاك اللقاء على أن يتحقق «حل الدولتين» قبل نهاية فترة رئاسة بوش، وهو الذي بدا وهمياً منذ اللحظة الأولى، حيث أعلنت الدولة الصهيونية توسيع المستوطنات في محيط القدس، وفتحت طريقاً رحباً للتسوية، وكذلك بدا أن قضايا «الحل النهائي» ليست مطروحة بجدية للحوار، وبالتالي فالمطلوب هو «إعلان مبادئ» عام. إلا أن بوش قرر بأن الأمم المتحدة، والتي تعود إليها كل قرارات «الشرعية الدولية» التي يشار إلى أن حل القضية الفلسطينية يستند إليها، قد فشلت في تحقيق الحل، وبالتالي يجب تجاوزها، وهو ما يعني بأن المفاوضات باتت بلا أساس «شرعي»، وأنها محكومة لعملية التفاوض ذاتها، ولميزان القوى فيها. لهذا سارع بوش إلى تحديد إطار الحل، الذي يقوم على ثلاثة مستويات هي التالي:

«وعد بوش» الذي وقعه لشارون رئيس الوزراء الأسبق سنة 2004، والذي يقبل بخريطة الحل الذي صاغته الدولة الصهيونية، والقائم على حصر السكان الفلسطينيين في المدن والبلدات دون أرض زراعية، عبر جدار العزل الذي سيقسم الضفة الغربية إلى كانتونين منفصلين. وضم المستوطنات الممتدة من القدس إلى غور الأردن، والسيطرة على غور الأردن كذلك.

”يهودية الدولة“، وهو الأمر الذي بدأ الترويج له منذ حكومة أبو مازن الأولى فترة حكم ياسر عرفات، والذي يعمل على فرضه على العرب والفلسطينيين. وهو الأمر الذي يجعل كل الفلسطينيين ”جالية أجنبية على أرضها“، وبالتالي يهدد فلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1948، وربما يحولهم إلى سكان كانتون جديد غير قابل للحياة كما الكانتونات الأخرى.

إلغاء حق العودة للاجئين، وهو ما أشار إليه بوش بشكل واضح في زيارته تلك، على أساس التعويض عليهم. وهو ما يعني بأن ليس بوسع الدولة الصهيونية أن تستقبل سكان تسعى هي للتخلص مما هو موجود منهم.

هذه العناصر التي طرحت في فترات متباعدة، لكن متتالية، تشكل الحل الذي باتت الدولة الأميركية (وليس الإدارة الحالية فقط) معنية بفرضه، وبتمريره عربياً، وكذلك على السلطة الفلسطينية. وهو الحل الذي تطرحه الدولة الصهيونية كذلك وبالأساس. بمعنى أن الدولة الأميركية ترعى تمرير الحل الذي ترى أنه ضروري للدولة الصهيونية. وهذا ينقلنا إلى "الاحتفال" الذي يبدو أنه استثنائي.

لماذا هذه الاستثنائية؟

سنلاحظ هنا بأن هذه الاستثنائية كانت تتخذ نكهة أميركية. بمعنى أن الرئيس بوش يحتفل لتكريس سياسة. وهو يحتفل في "إسرائيل". وبالتالي يشير إلى شيء ما.

إذا كان واضحاً منذ البدء بأن إنشاء الدولة الصهيونية كان لهدف يتعلق بالرأسماليات (الأوروبية آنئذ)، ولم يكن حلاً لمشكلة أوجدتها هذه الرأسماليات، هي المسألة اليهودية. وبالتالي عملت على تحويل اليهود المضطهدين من قبلها إلى "جيش من المرتزقة" (وفق فهمها) يخدم مصالحها، في إطار رؤيتها للسيطرة على الوطن العربي، وضمان عدم تطوره، عبر وجود قوة تستنزف طاقاته، وتخوض الحروب كلما شعرت بميل لتحقيق التطور والوحدة. إذا كان واضحاً كل ذلك منذ البدء، وعبر الحروب التي خاضتها الدولة الصهيونية (سنة 1956 وسنة 1967 وسنة 1982)، فإن ما يجري بعد أن احتلت الجيوش الأميركية العراق، وبات للدولة الأميركية قواعد عسكرية أساسية فيه، وقبله في دول الخليج العربي، هو أن الولايات المتحدة تعمل على تحديد دور الدولة الصهيونية وجيوشها في إطار المنظومة الأمنية الأميركية التي رسمت لضمان السيطرة طويلة الأمد على المنطقة.

لقد قبل بعد بدء التواجد العسكري الأميركي في الخليج (أي قبل احتلال العراق) بأن دور الدولة الصهيونية قد انتهى، وبالتالي سوف تعمل الدولة الأميركية على حل القضية الفلسطينية. وحين طرح جورج بوش "الرؤيا" التي تشير إلى أن الله قد كلفه بإقامة دولة فلسطينية "إلى جانب دولة إسرائيل"، تصاعد التفاؤل لدى السلطة الفلسطينية وقطاعات من المثقفين. لكن التصور الذي تبلور باتفاق مع الدولة الصهيونية كان يشكك في ذلك، على الأقل لأن تقوم هذه الدولة على جزء من أرض فلسطين. وهنا سنلمس بأن الدولة الأميركية لا تعمل على الحل، ولا على كبح الدولة الصهيونية كما يرجى، بل أن "المحافظين الجدد" المعبرين عن مصالح الاحتكارات الأميركية وضعوا للجيش الصهيوني دوراً ضمن إستراتيجيتهم، حينما طالبوا ناتنياهوو حينما كان رئيساً للوزراء بإنهاء اتفاقات أوسلو وبتحضير جيشه لحروب جديدة.

ولقد أظهرت الحرب التي خاضتها الدولة الصهيونية ضد لبنان صيف 2006، أن القرار فيها لم يكن إسرائيلياً فقط، بل كان -وبالأساس- قرار أميركي. وهو ما يؤشر إلى أن الدور الذي كانت تمارسه الدولة الصهيونية "خفية" كمعبر عن المصالح الإمبريالية، بات اليوم علنياً. لهذا أشرت إلى أن بوش يعمل على دمج الدور الصهيوني في إطار المنظومة الأمنية الأميركية. أي أن الجيش الصهيوني سوف يقوم من الآن فصاعداً بدور متكامل مع القوات الأميركية المتواجدة في المنطقة. وأن أي حرب جديدة ربما تكون حرباً مشتركة بين هذه وتلك. إننا إذن إزاء منظومة واحدة، ولم نعد إزاء دولتين لكل مصالحها كما كان يقال. وهو ما يعبر عن الواقع الفعلي للدولة الصهيونية كون وجودها يعتمد على الدعم الأميركي المباشر (المساعدات المالية الهائلة) وغير المباشر عبر التسهيلات الاقتصادية والتجارية الكبيرة كذلك، والتي تشكل كتلة مهمة من إجمالي "الدخل الوطني". وما من شك في أن "ورطة" الوجود العسكري الأميركي في العراق والمنطقة سرّعت في

الميل لأن تلعب الدولة الصهيونية دورها هذا بشكل علني، على الأقل لتبرير كل تلك المساعدات. رغم أن المسألة تبدو أكثر تعقيداً من ذلك، حيث أنها جزء عضوي في المنظومة الرأسمالية، وهي مرتكز الهيمنة على مجمل المنطقة. وأيضاً ربما كان يجري التفكير بأن تكون القاعدة الاقتصادية لمجمل السوق "الشرق أوسطي" بالنسبة للشركات الاحتكارية الأميركية.

هذا الدور الذي يطابق المصالح الأميركية يفرض أن تدعم الدولة الأميركية "إسرائيل قوية"، وهو الأمر الذي يجعلها تميل إلى تكريس توسعها، وضمان قوتها. في منطقة كانت تسعى لأن تحولها إلى فسيفساء من الدويلات الطائفية والدينية. وهو المطلب الصهيوني الذي جرى تحديده منذ نشوء الدولة الصهيونية، والذي حاولت أن تعمل الدولة الأميركية على تحقيقه في العراق، ومن ثم تعميمه على مجمل المنطقة. حيث لن يستقيم تكريس الطابع اليهودي للدولة الصهيونية دون تشكل المنطقة على أساس ديني وطائفي. وهذه الدولة ليس من الممكن أن توجد إلا على هذا الأساس الديني، لأنه مبرر سيطرتها على فلسطين. وبالتالي يجب أن تتشكل كل المنطقة على صورتها ومثالها. لهذا سنلمس بأن الدولة الصهيونية هي عنصر مركزي في صياغة المنطقة العربية، وهذا مشروع أميركي قبل أن يكون مشروعاً صهيونياً (رغم تأخر الطرح الأميركي له). لأن إستراتيجية السيطرة على النفط في المنطقة باتت حينها تفرض تدمير الدول العربية الكبيرة، وتفكيكها إلى دويلات و"مشيخات" ممكن التحكم فيها، وضمان السيطرة المطلقة عليها ككل دول الخليج العربية.

لقد كان هدف مؤتمر أنابوليس هو ترتيب العلاقة بين الدول العربية "المعتدلة" والدولة الصهيونية، وبدء تكييف هذه الدول مع الدور المعطى لها في المنطقة. في سياق الهدف الذي طرحه جورج بوش منذ يناير سنة 2007، والقائم على توحيد المعتدلين العرب والإسرائيليين ضد المتطرفين (إيران

والشيعة). حيث تسعى إلى أن تتحول علاقة الدول العربية تلك مع الدولة الصهيونية إلى علاقة تبعية كما هي قائمة مع الدولة الأميركية ذاتها، انطلاقاً من الرؤية ذاتها التي تقوم على أن الدولة الصهيونية هي جزء عضوي في المنظومة السياسية الاقتصادية والأمنية الأميركية. وبالتالي فإن الجهد الأميركي حينها كان ينصبّ في هذا الاتجاه، حيث تستخدم الولايات المتحدة قوة سيطرتها على النظم العربية تلك لكي تفرض عليها التكيف مع كون الدولة الصهيونية هي جزء عضوي من الوجود الأميركي، ومركز المصالح الأميركية.

على ضوء ذلك، ما فائدة المفاوضات التي تجري بين السلطة الفلسطينية والدولة الصهيونية؟ وعلى ماذا يجري التفاوض؟ مطالب السلطة المتكررة، مثل وقف الاستيطان وإزالة الحواجز، تلقى في سلة المهملات. وفي كل مرة كانت تزور وزيرة الخارجية الأميركية حينها كونداليزا رايس المنطقة تطلب من إسرائيل "التخفيف من الحواجز"، و"إزالة البؤر العشوائية"، لتعود وتطالب بذلك في الزيارة التالية، دون أن يوقف الاستيطان أو تزال الحواجز. ويشار إلى تطبيق خارطة الطريق، لكن ليس من خريطة الأساس. وظلت المطالب الأميركية هي ذاتها والردود ذاتها كذلك.

بمعنى أن الهدف من المفاوضات كان إبقاء الرهان على التفاوض ليس أكثر، وربما إبقاء العالم ساكناً انتظاراً لما ستسفر عنه. في الوقت الذي يجري فيه ضم الأرض وتوسيع الاستيطان، وتكريس الحقائق على الأرض، وصولاً إلى فرض "الحل النهائي" الذي أشرت إليه قبلاً. إنها لعبة من أجل "تقطيع" الزمن، وتكريس نكبة جديدة.

في الطرف الفلسطيني يبدو أن السلطة لم يعد من خيار أمامها سوى الوهم، أو التوهم، حيث أنها باتت أسيرة مصالحها الضيقة. فهي حفنة من

الكومبرادور الذي نُمى شراكات مع الإسرائيليين، ويسعى لأن يضلل الشعب الفلسطيني بأوهام تحقيق شيء ما. بينما ليس من حل سوى "إدارة ذاتية" (وهو التحديد لطبيعة السلطة وفق اتفاقات أوسلو) في إطار الكانتونات المتشكلة، والمضيقة إلى أبعد حد، وغير الصالحة للمعيشة البشرية لافتقارها لمقومات الحياة الاقتصادية (الأرض الزراعية والمياه، والعمل والصناعات...) . وبالتالي فالسلطة هي سلطة قمع لمصلحة الدولة الصهيونية في إطار حل يخرج الفلسطينيين من الحدود السياسية للدولة الصهيونية دون أن يخرج الأرض منها. وبهذا فإن الحل المطروح ربما يبقى هو ربط السكان بالأردن، و"رمي" غزة إلى مصر.

رغم كل الإشارات السابقة نسأل: ما هي الصيغة التي يسعى هذا الثنائي فرضها في فلسطين؟

ربما لسنا بحاجة إلى التقدير أو التكهن، حيث يمكن مسك الوقائع. فقد أسست الدولة الصهيونية تصورها منذ هزيمة حزيران سنة 1967 على أن الضفة الغربية هي جزء من «أرض إسرائيل»، وأقامت كل الحلول على هذا الأساس. وكان همها هو الإجابة على سؤال: كيف يمكن ضم الضفة الغربية بدون سكانها؟ ولقد قامت هذه الحلول على إخراج هؤلاء السكان من بنية الدولة مع ضم الأرض، في إطار حكم ذاتي محدود. ومنذئذ عملت على السيطرة على الأرض، وبناء المستوطنات، حيث عملت على السيطرة على أخصب الأراضي، كما على المناطق الإستراتيجية في إطار سياسة تهدف إلى حصر السكان الفلسطينيين في كانتونات على أقل مساحة ممكنة. لهذا سيطرت على أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية، وقسمتها إلى كانتونين، شمالي وجنوبي تفصل بينهما المستوطنات الممتدة من القدس إلى أريحا. وسيطرت على غور الأردن. ومن ثم عملت على بناء جدار العزل ليكرس حصر السكان الفلسطينيين في الكانتونين. إضافة إلى الطرق الالتفافية التي

تخترق كل مناطق الضفة وتقع تحت سيطرة قوات الاحتلال، وأيضاً مئات الحواجز العسكرية في الطرق الرئيسية بين المدن والبلدات والقرى. وعملياً لم يعد ممكناً الحراك إلا تحت السيطرة الكاملة للقوات الصهيونية.

وبهذا تقلص حجم الأرض الزراعية التي يعتاش منها السكان الفلسطينيون إلى أبعد حد، وبات وضع الصناعة صعباً نتيجة تقلص مساحة السوق والحواجز التي تتحكم في النقل من مدينة إلى أخرى، ولهذا فهي تتدمر. ولقد استغلت الدولة الصهيونية الانتفاضة الثانية لكي تمنع العمل في «إسرائيل»، وبالتالي لتصبح نسبة كبيرة تعيش حالة بطالة.

وفي المجال السياسي يبدو أن المطلوب هو أن تتكيف السلطة مع صفتها المحددة في اتفاقات أوسلو، أي أن تكون سلطة إدارة ذاتية في إطار السيادة الصهيونية. لتخفف عبء الأمن عن الدولة الصهيونية، وهو الأمر الذي جعل بعض الإسرائيليين يطلق على الاحتلال في هذه المناطق: «احتلال ديلوكس»، لأنه يوكل كثير من مهمات الاحتلال للسلطة دون أن يقدم لها شيئاً، سوى الأموال المقدمة من قبل الدول المانحة، والتي باتت تشكل ضماناً لربط فئات السلطة بهم وبالذولة الصهيونية ذاتها. فتلك الفئات تعتاش من أموال الدول المانحة، لهذا فقد باتت معنية باستمرار السلطة من جهة، وبأن تقبل الشروط الصهيونية من جهة أخرى. ولهذا فهي مستمرة في مفاوضات ليس من هدف لها سوى أن تكون غطاءً لكل السياسة الصهيونية، العسكرية لتدمير المناطق وقتل المناضلين، وسياسة السيطرة على الأرض وتوسيع المستوطنات. في ظل ديمagogia المفاوضات والسلام.

وبالتالي لكي تقبل هذه الفئات التنازل عن حق العودة للاجئين، وأن تحله في صيغة «مرضية»، ربما عبر إكساب هؤلاء «جنسية» سلطة منقوصة، مع تعويضهم. وأن تكون «الطرف الفلسطيني» الذي يغطي على كل السياسات الصهيونية.

أما غزة فيمكن أن تلقى «في حضان مصر»، أو تحول إلى «إمارة إسلامية»، أو تعاد لأي متعاون، بعد أن تكون قوات الاحتلال قد دمرت وقتلت، وأنهكت السكان الفلسطينيين فيها.

ربما كانت المراهنة على الوضع الدولي، وخصوصاً على الولايات المتحدة، هي التي تهمش فهم الرؤية الصهيونية، انطلاقاً من أن دعم المجتمع الدولي لـ «الشرعية الدولية» التي اتخذت القرار 242، والمطالب بانسحاب إسرائيل من الأرض التي احتلت سنة 1967، سوف يجعل الرؤية وكل الوقائع التي تقوم على أساسها ليست ذي بال. لكن كان يتوضح بأن هذه الشرعية تقف حينما يتعلق الأمر بفلسطين، وأن الولايات المتحدة ترفض كل القرارات التي تدين ممارسات الدولة الصهيونية، وبالتالي ترفض تطبيق أي من القرارات التي تضغط أو تجبر هذه الدولة على تطبيقها. ولهذا كانت تشكل الغطاء لكل تلك الرؤية، من السيطرة على الأرض إلى توسيع الاستيطان، إلى القتل والتدمير، إلى بناء جدار العزل... الخ.

ولم تكن الممارسات الأميركية هذه خارج السياق، رغم أن المراهنات قامت على «دور أميركي فاعل في عملية السلام»، بل نبعت من رؤية أميركية لدور الدولة الصهيونية في إستراتيجيتها المتعلقة بالمنطقة. وإذا كانت كل الإدارات الأميركية تدعم الوجود الصهيوني بكل القوة الضرورية، فقد توضح بأن تفاقم أزمات الاقتصاد الأميركي، وبالتالي حاجة الولايات المتحدة للسيطرة على هذه المنطقة، فرض تبلور «تحالف إستراتيجي» علني منذ رئاسة رونالد ريغان. وهي الآن تندمج في المنظومة الأمنية العسكرية الأميركية كما أشرنا قبلاً.

ورغم «الرؤيا» التي حلت على بوش والمتعلقة بـ «قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل»، فقد تحددت الرؤية الأميركية في «وعد بوش» الذي

وقعه لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ارئيل شارون، والذي ينص على إقرار الرؤية الصهيونية سواء فيما يتعلق بالسيطرة على الأرض أو باعتبار أن المستوطنات هي جزء من الدولة الصهيونية، أو أن جدار العزل هو الحدود السياسية لهذه الدولة. ويوافق على خطة الانسحاب الأحادي من قطاع غزة. وبالتالي الإقرار بحصر الفلسطينيين في كانتونات غير قابلة للحياة رغم أنه يصّر على «دولة فلسطينية قابلة للحياة»، ويفصل قطاع غزة كذلك. وهو هنا يلغي إمكانية قيام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويقرر الخطة الصهيونية كاملة.

ولتحقيق ذلك حدد الرئيس بوش في جولته في يناير 2008 عدة نقاط هامة، أولها الانطلاق من فشل الأمم المتحدة عن حل «النزاع الفلسطيني الإسرائيلي»، وبالتالي اعتبار أن دورها لم يعد قائماً. وهو هنا يلغي كل القرارات التي أصدرتها بخصوص القضية الفلسطينية، من قرار التقسيم (القرار 181)، إلى قرار حق العودة (القرار 194)، إلى القرار 242 الخاص بالانسحاب من الأرض المحتلة سنة 1967 (وبالتالي من الضفة الغربية). وكل القرارات الأخرى ذات الشأن. لتنتهي «المرجعية الدولية»، وتكون الرؤية الصهيونية هي المرجعية الوحيدة. ولهذا فقد حسم الرئيس بوش مسألة اللاجئين بالقول بتعويضهم فقط، ملغياً حق العودة. ورغم أنه أشار إلى ضرورة الانسحاب من الأرض التي احتلت سنة 1967، إلا أنه أكد على تعديل الحدود، والإقرار ببقاء المستوطنات في الضفة الغربية. وبالتالي فقد كان، وهو يكرر بنود الوعد الذي إرتبط باسمه: «وعد بوش»، يحل هذا الوعد محل قرارات «الشرعية الدولية»، ليكون هو الحل الوحيد للقضية الفلسطينية.

إذن، الحل الوحيد المطروح هو «وعد بوش». وهو الشرعية التي يجب أن تكون المرجعية. لكن هذا الحل يقوم على مبدأ آخر هو: «يهودية الدولة». أي الإقرار العربي بأن هذه هي «دولة اليهود» وفق تعبير هرتزل. وهو ما

يعني الإقرار بـ «الحق التاريخي»، لكنه يفتح على وضع خطر على السكان الفلسطينيين سواء في الضفة الغربية أو في الأرض المحتلة سنة 1948، لأنه يجعلهم أقلية غريبة عن أرضها، بل يقيمون على أرض ليست لهم.

والرئيس بوش لا يقرر ذلك نظرياً فقط، بل يعمل على تكريسه عبر الضغط على السلطة الفلسطينية وعلى النظم العربية لكي تقر به، وتؤسس عليه. وقامت الإدارة الأميركية بكل الخطوات العملية لتحقيق ذلك عبر تكريس تحالف يضم هذه النظم مع الدولة الصهيونية. وبالتالي فهذه هي حدود الحل الذي يجب أن تقبل به السلطة والنظم معاً في إطار «تحالف» يجعل هؤلاء ملحقين بالسياسات الإمبريالية الأميركية الصهيونية. مع الإقرار بالدور الهيمني، ليس للإمبريالية الأميركية فقط بل وللدولة الصهيونية كونها فرعاً إمبريالياً لتلك الإمبريالية. ولقد عقد لقاءً أنابوليس لتحقيق الخضوع العربي للدور الصهيوني، وتجري المفاوضات في المسار الفلسطيني لتقرير قبول السلطة بهذه الرؤية، رغم كل الحديث عمومي عن دولة فلسطينية.

وبالتالي فإن الحل في فلسطين يؤسس لنكبة جديدة. وهو نكبة للوطن العربي كله، لأنه مترابط مع الرؤية الإمبريالية لطبيعة التكوين الذي يجب أن يسوده، في ظل هذه الهيمنة. وما من شك في أن اختلال ميزان القوى (أو ربما انعدامه)، يوحى بهذه الخطورة، رغم الإرباك الأميركي في العراق، ودور المقاومة في لبنان، والنشاط المقاوم المحدود في فلسطين. حيث أن نذر الحرب كانت تشير إلى محاولة لإكمال السيطرة لفرض التصور الإمبريالي الأميركي الذي يقوم على تغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة، ويجعل الدولة الصهيونية مركزها الاقتصادي والسياسي والعسكري.

لا أقول ذلك تهويلاً، وليس من أجل الإقرار بانتصار المشروع الإمبريالي، لكنني أعتقد بأنني أوصّف، وأشير إلى المخططات التي تستهدف المنطقة. والهدف هو وعي الوقائع من أجل بناء إستراتيجية جديدة تنطلق من الوقائع ولا تنطلق من الأوهام. برغم ضخامة الحدث، والتفوق الهائل في ميزان القوى. حيث أن تجاهل ميزان القوى هذا، والبناء على ميزان قوى وهمي لن يفعل سوى تأسيس إستراتيجية مضللة.

الإستراتيجية الفلسطينية الممكنة

إذا كانت الإستراتيجية الفلسطينية التي أخذت تتبلور منذ سنة 1974 تنطلق من العجز عن مواجهة المشروع الصهيوني والدولة الصهيونية، الأمر الذي فرض الانطلاق من «الشرعية الدولية» كما جاءت في القرار 242 بعد أن فرض النضال الفلسطيني بعد انطلاق المقاومة تحوّل منظمة التحرير الفلسطينية إلى ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، حيث أصبح الهدف هو الإفادة من «الضغط الدولي» من أجل انسحاب الدولة الصهيونية من الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل إقامة «الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس». فقد تبين أن «الضغط الدولي»، حتى حينما كان الاتحاد السوفياتي قوة مهمة، يتوقف حينما تصل الأمور إلى الدولة الصهيونية. وبالتالي كانت السنوات منذئذ هي سنوات التنازلات المتتالية والتراجع العسكري والسياسي، وانهيار البنى المشكلة للمقاومة. ولأن نصل إلى حافة الهاوية التي كنا أمامها.

وإذا كان يصعب الفصل بين الدولة الصهيونية والإمبريالية (والأميركية الآن)، وبالتالي فإن كل الميل لتأسيس إستراتيجية خارج ذلك لن يؤسس إلا لأوهام، ويقود إلى انهيارات وصدّات. فإنه يصعب كذلك الفصل بين دور الدولة الصهيونية والتصور الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي، وبالتالي فالدولة الصهيونية ليست حلاً للمسألة اليهودية بل هي مركز تجميعهم لتحويلهم إلى جيش في خدمة الإمبريالية.

وانطلاقاً من ذلك سوف نلمس أساس خطل الإستراتيجية التي قامت عليها المقاومة الفلسطينية منذ نشوء حركة فتح سنة 1959. حيث قررت فلسطينة الصراع، أي نقله من كونه صراع عربي ضد الإمبريالية والصهيونية إلى صراع بين الفلسطينيين والدولة الصهيونية. وربما من حق أي شعب أن يؤسس حركة تحرره، لكن مشكلة الفلسطينيين أن حركة تحررهم لم تنطلق من فلسطين، بل انطلقت من خارجها، أي من الأرض التي تحكمها دول عربية جرى الافتراض مسبقاً أن ليس لهم دور في النضال من أجل فلسطين، أو على الأقل لها دور الداعم. فكيف يمكن أن تبنى مقاومة من أرض تحكمها نظم باتت ليست هي التي تواجه الدولة الصهيونية، رغم أن ردود الفعل الصهيونية سوف تطالها؟

ورغم انسياق مجمل منظمات المقاومة وراء هذه الإستراتيجية، حتى من كان منها قومياً، فقد بدا أن الهدف المركزي من تشكيل المقاومة هو تكتيل الشعب الفلسطيني خلف القوة المبادرة (أي حركة فتح) من أجل الضغط لكي تصبح هي الممثل الشرعي والوحيد، كما جرى سنة 1974. وبالتالي للضغط على النظم العربية وبها، وعلى المجتمع الدولي من أجل الحصول على دولة في حدود سنة 1967 فقط. فهذا أقصى ما جرى التفكير فيه، رغم كل الشعارات التي رفعت، والتطرف اللفظي الذي لف التجربة.

وتلك الإستراتيجية لا تؤسس لتحرير فلسطين لأنها تحصر النضال في الإطار الفلسطيني أولاً، وتؤسس على مراهنات خارجية، لها علاقة الوضع الدولي، وبضغوط النظم العربية ثانياً.

وما من شك في أن الإستراتيجية الفلسطينية لازالت تدور في هذا الإطار. حيث يجري التمسك بـ «هدف» بأن عن أنه وهمي ومستحيل (رغم أنه جزئي). وبدت قوى المنظمات الفلسطينية هشة وفاقدة الهدف ومرهقة.

وتحول جزء كبير من كادرها إلى بيروقراط يعتاش على رواتب المانحين. ويخضع لسلطة فئة كومبرادورية لا ترى مصيراً سوى استمرار العلاقة مع الدولة الصهيونية. وجرى تجاهل اللاجئين، وفلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1948، والبطش وممارسة كل أنواع النهب والفساد بعد اتفاق أوسلو. مع فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالتالي باتت الإستراتيجية الفلسطينية معلقة بإرادة المفاوض الصهيوني والداعم الأميركي.

ولقد سيطرت حركة حماس في الانتخابات التي جرت سنة 2006 لأنها بدت كقوة مقاومة من أجل كل فلسطين، لكنها أصبحت قوة سلطوية بلا منازع، وباتت تخضع المقاومة لأغراضها السلطوية. وتقبل ما كانت ترفضه لدى حركة فتح، أي دولة في حدود سنة 1967. الأمر الذي كرس انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية بما يخدم الرؤية الصهيونية التي كانت تعمل على التخلص من القطاع وقضم الضفة الغربية. وبدأ أن أيديولوجيتها الأصولية هي الحاكم وليس أي من النوازع الوطنية. ولم يعد هناك خيار للمقاومة سوى إطلاق صواريخ، لا تفيد سوى في الضغط الذي لا معنى له، أو كـ «فشة خلق». وبالتالي دون إستراتيجية عسكرية بعد فقدان الإستراتيجية السياسية.

وضاع اليسار، حيث فقد طابعه الفكري، وتماهى هدفه مع هدف السلطة، وكذلك تقاربت سياساته. كما ضاع في اليومي، وفي التفاصيل الهامشية. لقد قلّد حركة فتح إلى أن بات ممزقاً، وأفضى فقده الهوية الفكرية إلى تسرب كادره إلى السلطة أو إلى حماس. وبالتالي بات هامشاً ليس أكثر.

إستراتيجية جديدة:

هذا الوضع يفرض صياغة رؤية جديدة تنطلق من الواقع والوقائع. فلقد أثبتت سياسة سادت فشلها، وأفضت إلى نتائج مدمرة. رغم كل البطولات

والتضحيات والنضال العنيد. وإذا كان الشعب الفلسطيني قد أسمع العالم صوته، فقد بدا مبوحاً ومضطرباً. لكنه في كل الأحوال فرض القضية الفلسطينية على شعوب العالم.

ماذا يفيد ذلك إذا كانت قوى المقاومة قد انهارت؟ وإذا كانت السلطة الفلسطينية قد قدمت التنازلات باسم هذا الشعب؟ وإذا كانت لازالت تفاوض على أوهايم؟

لقد أصبحت هناك قضية، لكن لم تجد من يتابع لتحقيقها. لهذا بات من الضروري بناء إستراتيجية جديدة، على الأقل على ضوء التجربة الطويلة الماضية، وانطلاقاً من وعي حقيقي بالواقع والوقائع. وإذا كانت بنى وممارسات وسياسات قوى المقاومة بدت هشة وتعاني من مشكلات عميقة، فإن أساس الرؤية كان خاطئاً، وربما أسهم ذلك في كل المشكلات الأخرى (مثلاً طبيعة العمل العسكري، والطابع البيروقراطي التي صيغت فيه كل التنظيمات، والشكلية وتخلف الوعي).

فالصراع هو صراع عربي ضد مشروع إمبريالي، الدولة الصهيونية هي أداة فيه. وبالتالي يجب أن يتحدد دور الفلسطينيين ضمن هذا الإطار وليس في استقلال عنه. وهو ما يستدعي الفعل في الواقع العربي من أجل انتصار قوى مقاومة، حيث لن يثمر صراع دون القوى العربية والأرض العربية.

ويجب أن يكون واضحاً بأن هذا الصراع لا يحتمل الحل الوسط، ولا يحمل هذه الإمكانية بالأساس. فإما أن ينتصر المشروع الإمبريالي، وينهب المنطقة، ويصيغها وفق مصالحه، ويكرس النظم الملحقة به كنظم رأسمالية تابعة، أو تنتصر الطبقات الشعبية في الوطن العربي. وفي إطار هذا الصراع يمكن إنهاء الدولة الصهيونية، وإيجاد حل ديمقراطي للمسألة اليهودية في فلسطين. وحل كل أعراض القضية الفلسطينية، كقضية اللاجئين والأرض.

وإذا كان ذلك يفترض تغيير الوضع العربي، وهذا ما فتحت الثورات عليه، فإن الوضع الفلسطيني يحتاج إلى تغيير كذلك، وهو يفترض إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية كحركة تحررية، وكجزء من حركة تحررية عربية، في سياق السعي لتغيير موازين القوى في الصراع ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني الكومبرادوري العربي.

هذه الإستراتيجية الجديدة يجب أن تقوم على المبادئ التالية:

(١) إن إنهاء الدولة الصهيونية هو عنصر أساسي، بصفتها دولة تمثل المصالح الإمبريالية والرأسمالية العالمية، وكذلك بصفتها كيان استيطاني، ودولة تقوم على أساس الدين، وعنصرية. ويجب أن يكون واضحاً أن أي حل لا ينطلق من هذا الأساس لن يكون ممكناً، وهو وهم لأن هذه الدولة تمثل مجمل المصالح الإمبريالية في المنطقة وليست حلاً لما أسمى بـ «المسألة اليهودية». وما دام التطور والوحدة في الوطن العربي لن يتحققا إلا في إطار هزيمة السيطرة الإمبريالية، يكون ضرورياً أن يُنهى وجود هذه الدولة.

(٢) إن هذا الحل يتطلب تحديد رؤية واضحة للمسألة اليهودية التي أصبحت مسألة عربية بامتياز. وهو يعني أن الحل يجب أن ينطلق من تأسيس دولة ديمقراطية علمانية، تقبل اليهود كمواطنين، ليس بصفتهم يهوداً بل بصفتهم باتوا يعيشون على هذه الأرض، ولكنه يفرض عليهم النضال من أجل إنهاء هذه الصيغة من الدولة الموصفة أعلاه، أي كونها جزء من المشروع الإمبريالي ودينية وعنصرية، لمصلحة دولة ديمقراطية علمانية.

٣) إن إنهاء الدولة الصهيونية ينهي مأساة اللاجئين، الذين يجب أن يعودوا إلى أرضهم ويحصلوا على التعويض عن الضرر الكبير الذي لحق بهم. وأن تحل كل المشكلات المتعلقة بالملكية والسكن الناتجة عن ذلك من خلال مبادئ العدل، وفي إطار لا يفضي إلى نشوء أضرار جديدة. وربما تلعب الدولة الجديدة دور محوري في هذا المجال.

٤) النضال يقوم على أسس وطنية طبقية، ويهدف إلى إنهاء الدولة كونها قامت على الاحتلال، وينهي سيطرة الرأسمالية كي ينقطع ارتباطها بالمشروع الإمبريالي، ولكي يكون ممكناً إعادة بناء الاقتصاد بشكل سليم، يستوعب المشكلة التي أوجدها الاستيطان. وهو جزء من النضال القومي الطبقي في الوطن العربي.

٥) إن كل ذلك يفترض إعادة الترابط بين أشنات الشعب الفلسطيني، في الشتات وأرض 1948 والضفة الغربية وقطاع غزة، وأن يسعى لتوسيع الترابط مع كل السكان «اليهود» الذين هم معنيين بالصراع ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني. ونخصص هنا العرب الذين يدينون بالديانة اليهودية والذين هم جزء من تاريخ هذه المنطقة، ومن نسيجه الديموغرافي. لكن أيضاً مع الاشكناز المناضلين ضد طبيعة هذه الدولة.

٦) وما من شك في أن هذا الميل لتحقيق الترابط يفترض العمل على تصعيد النضال من أجل حل «السلطة الفلسطينية» التي تتكيف مع الرؤية الصهيونية، وتحرر قوات الاحتلال من أعباء كبيرة، كما أنها -في استمرارها في المفاوضات التي هي دون جدوى- تعطي الغطاء الكامل للدولة الصهيونية لكي تستمر في السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان في ظل «حياد دولي»، وربما دعم دولي كبير.

(٧) لقد غدت منظمة التحرير الفلسطينية بلا جدوى، وأصبحت غطاءً لسياسات السلطة، خصوصاً بعد «تعديل» برنامجها ليتوافق مع اتفاق أوسلو. وبالتالي غدت تحت سيطرة السلطة ذاتها، لهذا يجب تجاوزها لأنها لم تعد تمثل النضال الفلسطيني.

(٨) هذه الإستراتيجية الجديدة تستلزم قوى جديدة. وإذا كان من غير المنصف شطب الكل، والمصادرة على الجميع، يمكن التأكيد على أن فعل القوى ودورها مرتبطان بإعادة صياغة رؤاها وبنائها بما يتوافق مع هذه الإستراتيجية. وسوف ينتهي كل من سيبقى متكلساً ومتقوقعاً حول ما هو قائم. وبالتالي لا يجب المصادرة على أحد، لكن يجب التأكيد بأن الاستمرار مرتبط بالتغيير، وبالقدرة على إعادة بناء الذات بالتفاعل مع كل القوى الحية المعنية بذلك.

(٩) لليسار، وللقوى الماركسية دور مركزي في هذا المجال. وإذا كانت حركة فتح قد هزلت وتحول قاداتها وكثير من كادرها إلى سلطة، ولم تثبت حركة حماس أنها البديل الممكن، وأن أوهاهما الأيديولوجية هي أهم من المسألة الوطنية، وأنها لا تختلف من حيث المصالح والمآلات عن قيادات حركة فتح (وليس غريباً أن تكون هذه القيادات من أصول اخوانية كما حركة حماس)، فإن المبادرة يجب أن تكون من الماركسيين والقوى الماركسية. لكنها لن تكون جديرة بهذا الاسم إذا لم تنطلق من الواقع والوقائع، وبالتالي أن تؤسس على هذه الإستراتيجية. وأن تكون المبلور لها والفاعل فيها، والمؤسسة لتحالف واسع قادر على تحقيقها، والقادرة أساساً على تصعيد النضال وفق إستراتيجية حقيقية، تلاحظ النضال الشعبي والطبقي دون أن تتجاهل الفعل المقاوم. تطور النضال ضد النهب والاستغلال الرأسمالي، كما النضال ضد الكيان الاستيطاني. وضد التمييز الديني والعنصري، كما ضد

القتل والتدمير الذين تمارسهما الدولة الصهيونية. وتنطلق من أنها جزء من نضال الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء في الوطن العربي.

لم يعد ممكناً الاستمرار في الصيغة الراهنة للمقاومة التي فقدت فاعليتها وبات جزء مهم من كادرها كادراً لسلطة فاسدة وتزين الاحتلال. ولهذا لا بد من إعادة بناء جديّة تطال الرؤية والأهداف كما تطال البنى والسياسات. وما من شك في أن الماركسيين هو المعنيون أكثر من غيرهم في هذا الإطار.

الفصل الأول

حول الوضع الفلسطيني والدولة الديمقراطية العلمانية



(١)

أود أن أوضح أولاً بأن مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين طرح قبل النكبة سنة 1948، من قبل عصابة التحرر الوطني. بينما كانت سياسة الحركة الوطنية الفلسطينية تراوح في حدود تحقيق الاستقلال دون تحديد لشكل الدولة المبتغاة، ولا وضع المستوطنين الجدد فيها. وفقط كان يشار إلى اليهود الذين كانوا يقطنون فلسطين قبل سنة 1918.

لكن هذا المفهوم/الهدف غاب بعد النكبة، وارتبطت القضية الفلسطينية بالميل التحرري العام الذي اجتاحت الوطن العربي، والذي رفع شعارات التطور والوحدة وتحرير فلسطين. بمعنى أن التركيز على التغيير الداخلي في البلدان العربية هو الذي حظي بالأولوية، على أمل تأسيس وضع جديد قادر على بناء القوى القادرة على هزيمة الدولة الصهيونية وتحرير فلسطين.

أفضت هزيمة حزيران سنة 1967 إلى ميل الفلسطينيين إلى تجاوز انتظار التغيير الداخلي في الوضع العربي، حيث لم يفض كل الميل التحرري ذاك سوى إلى الهزيمة من جديد. لهذا تقوى الميل الفلسطيني الذي يدعو إلى المقاومة وتحرير فلسطين. هذا الميل الذي نشأ في تناقض مع الحركة القومية العربية، وكسعي لسحب القضية الفلسطينية منها. وهو الميل الذي عبرت عنه حركة فتح بالأساس في اتصال مع حركة الإخوان المسلمين الذين كانوا في صراع تناحري مع النظم القومية، خصوصاً مع عبد الناصر. وبالتالي سعت لإضعافه عبر سحب القضية الفلسطينية منه، من خلال القول بأنها عادت إلى أصحابها الشرعيين: الشعب الفلسطيني. لكن هزيمة النظم القومية منذ الانفصال إلى هزيمة حزيران أقنع الشعب الفلسطيني بأن «بأخذ قضيته بيده»، وهو ما مهد لأن تتحول حركة فتح إلى القوة الأولى والقائدة للنضال الفلسطيني.

كان الهدف المطروح هو: تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، دون التطرق الجدي لطبيعة الدولة. وحينها ربما جرى التطرق من قبل حركة فتح إلى الدولة الديمقراطية العلمانية عرضياً، كبديل بعد التحرير. فقط بعض قوى اليسار تبنته كحل إستراتيجي، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. حين كررت حركة فتح الإشارة إليها نظرت إلى العلمانية من منظور «ديني»، أي كونها المؤسس لتعايش الأديان الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية.

قلت أنه جرى التطرق عرضاً إلى هذا المفهوم/ الهدف لأنه سرعان ما تلاشى لمصلحة سياسة، قيل أنها تكتيكية، تهدف إلى الإفادة من الوضع الدولي الذي نشأ عن وجود المقاومة، من أجل القبول بما يمكن أن يسمى «الحدّ الأعلى» الذي يقبل به العالم، و«الحدّ الأدنى» للفلسطينيين. وهي السياسة التي قامت على قبول دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كونه جرى احتلالهما سنة 1967، ولم يجرِ الاعتراف العالمي بهذا الاحتلال كما توضح في القرار 242. وقيل بأن هذا الحل هو حل مرحلي على طريق تحرير كل فلسطين.

هذه السياسة هي التي مورست طيلة العقود الثلاث الماضية (أي منذ 1974- ..)، والتي أفضت إلى اتفاقات أوسلو، وتشكل السلطة الفلسطينية (سلطة الإدارة الذاتية المدنية، حسب التحديد الرسمي لاتفاقات أوسلو). بعد أن جرى تحويل السياسة التكتيكية والحل المرحلي إلى سياسة مبدئية وحل نهائي، وبالتالي الإقرار الرسمي بوجود الدولة الصهيونية والاعتراف بها، والبحث في وضع اللاجئيين في حدود «الدولة المستقلة» تلك، وهو ما كان يعني الإقرار بإلغاء حق العودة، لأن هذه الخطوة أقرت بأن لا عودة لهم إلى أرضهم في فلسطين المحتلة سنة 1948.

رغم ذلك، أصبح واضحاً اليوم بأن جملة الوقائع التي حققتها الدولة الصهيونية في الضفة الغربية تحديداً لم تعد تسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وهي تسمح فقط بأن تبقى السلطة الفلسطينية سلطة إدارة ذاتية مدنية للسكان الذين تقلصت أرضهم إلى النصف تقريباً، على ضوء التوسع المستمر للاستيطان الذي كان يحاصر المناطق السكانية، ويقسم بينها، يعزل المدن عن بعضها، وسيطر على الأرض المحيطة بها بما يمنع تواصلها مع أية حدود عربية. وجاء بناء جدار العزل ليكمل ذلك، حيث بات السكان محاصرون في كانتونات منفصل كل منها عن الآخر. وتقلصت مساحة الأرض التي في حوزتهم إلى أقل من النصف. إضافة إلى السيطرة على المعابر والتحكم في الأجواء.

أين ستقام «الدولة المستقلة» إذن؟

هذه الواقعة فرضت إعادة التفكير في الوضع. حيث لا دولة مستقلة ممكنة على الأرض، نتيجة السياسات التي اتبعتها ولا زالت تتبعها الدولة الصهيونية، وهي السياسات التي قامت على السيطرة المستمرة على الأرض والتوسع المضطرد للاستيطان، من منطلق أنه «لا دولة فلسطينية مستقلة». وهذه أحد اللاتات التي كانت في صميم السياسة التي قررتها منذ احتلال الضفة الغربية سنة 1967. والتي تشمل: لا وقف للاستيطان، ولا عودة إلى حدود الرابع من حزيران، ولا انسحاب من القدس وغور الأردن. بمعنى أن أساس السياسة الصهيونية قبل أوسلو، وخلال التوقيع على الاتفاقات، وبعد ذلك، قامت على السيطرة على الأرض، فهي في العقيدة الصهيونية «أرض إسرائيل». ولقد كانت المشكلة التي تواجهها الدولة الصهيونية، وهي تسعى للسيطرة على الأرض، هي السكان. حيث كانت معنية بعدم دمجهم في الدولة التي يجب أن تبقى يهودية الطابع، وكذلك من حيث تقليص أعدادهم. وبالتالي كان هدف السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان هو حصر

السكان الفلسطينيين في غبوتوات (كانتونات) صغيرة، تدار ذاتياً، لكي تكون في داخل الدولة الصهيونية، وفي خارجها في الوقت ذاته. ولكي يؤدي الحصار المستمر، والضغط الاقتصادي، إلى هجرة «طبيعية»، ترانسفير «طبيعي».

هنا كان اتفاق أوسلو مدخلهم لذلك. حيث أنه يعطي الإدارة الذاتية لسكان منفصلين عن الدولة التي تسيطر على كل الأرض.

يشير هذا السياق التحديدي إلى أن الإستراتيجيتين الصهيونية والفلسطينية، التي تبلورت سنة 1974، كانتا «متناقضتان» بمعنى ما. كانت الدولة الصهيونية تعي ذلك، ومازالت. وكان التناقض يكمن في أن القيادة الفلسطينية كانت تؤسس على وهم، وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل إكمال السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان. وبالتالي فقد كان انقياد هذه القيادة وراء وهم يعطي الدولة الصهيونية مدى واسعاً لاستمرار تنفيذ سياساتها، تحت غطاء المفاوضات، وأوهام الحصول على دولة مستقلة.

المسألة المحورية هنا هي أن الدولة الصهيونية تنطلق من أن قوتها، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا تثبت إلا عبر التوسع، وأنها لا تكتمل إلا عبر الهيمنة، ليس على كل فلسطين فقط بل على المحيط العربي كذلك، لأنها تعي (أكثر من كثير من السياسيين العرب) عمق العلاقة بين فلسطين والوطن العربي.

وبالتالي فقد أوضحت تجربة التفاوض التي بدأتها م.ت.ف.، والتي توجت بقيام سلطة الإدارة الذاتية، أن ليس من حل جزئي للفلسطينيين، وأنه ليس من الممكن التعايش مع الدولة الصهيونية إلا بالقبول بكونها قوة مهيمنة، كما الإمبريالية، أو بالترافق معها. وهو الأمر الذي يفرض التأكيد

على أ، الصراع مستمر حتى يتحقق التغيير في ميزان القوى الذي يسمح بإنهاء الدولة الصهيونية، وقيام الدولة الديمقراطية العلمانية، في إطار التغيير العميق في الوطن العربي.

(٢)

كان الحل المطروح، إذن، من قبل عصابة التحرر الوطني قبل قيام الدولة الصهيونية سنة 1948 هو حل الدولة الديمقراطية العلمانية. لكن العصابة، التي أصبح الجزء الرئيسي منها يشكل الحزب الشيوعي الإسرائيلي، والجزء الآخر يشكل الحزب الشيوعي الأردني، وفق توضع التقسيم الذي أصاب فلسطين، أقرت بالأمر الواقع بعد موافقة الاتحاد السوفيتي على قرار التقسيم وفرضه على العصابة. وبالتالي انطلقت من «غياب فلسطين» (التي أصبحت وكأنها لم تكن) ليجري التعامل مع «الوقائع الجديدة»، بشطب كلي لكل تاريخية، حيث نشأت «إسرائيل» على ما يقارب الـ 80% منها، وتشكلت المملكة الأردنية الهاشمية من خلال وحدة ما تبقى منها مع إمارة شرق الأردن. وبالتالي تلون الحزب بلونين مختلفين توافقاً مع «تحولات الواقع». وأصبح النضال الأساسي لهذين الحزبين هو «السلام العالمي»، وتحقيق السلام عبر التعايش مع الدولة الصهيونية التي أصبحت أمراً واقعاً، و«النضال» من أجل تحسين وضع «الجماهير العربية» في إسرائيل، ورفض التمييز وتحقيق المساواة.. الخ.

في المقابل، أفضى تصاعد المد القومي العربي بعد ثورة 23 يوليو 1952 في مصر، وتصاعد أحلام التحرر والتطور في كل الوطن العربي، إلى أن يرتسم الحلم لدى الذين إقتلَعوا وتشرّدوا باستعادة فلسطين عبر هذا التحوّل الهائل. خصوصاً وأن نكبة فلسطين كانت في خلفية كل هذا المد. وبالتالي انخرطت الجماهير الفلسطينية في هذا المسار على أمل التحرير والعودة. وكان حلم العودة هو المهيم دون التفات جدي إلى وضع المستوطنين الجدد، الذي كان

الشعور العام يشير إلى التخلص منهم، لأنهم أساس «البلاء». لهذا كان هدف التحرير هو الأساس، مترافقاً مع شعارات الوحدة والاشتراكية.

لكن أزمات النظم القومية العربية التي بدأت في البروز بعد انهيار الوحدة المصرية السورية، وبالتالي البدء بالإحساس بخيبة الأمل، أعطت المبرر لفئة فلسطينية (أصولها من حركة الإخوان المسلمين) لأن تعيد طرح المسألة في شكل جديد، مخالف للميل القومي التحرري، وربما في تناقض معه. يقوم على فلسطينة القضية، والتأكيد على دور الفلسطينيين في تحرير فلسطين. وبالتالي كان هدف التحرير هو الهدف الوحيد المطروح بصفته الهدف الجامع. ولقد جاءت هزيمة حزيران سنة 1967 لكي تعطي كل المبررات لمنطق هذه الفئة، الذي طبع مرحلة كاملة بطابعه. حيث أصبح هو منطق كل المنظمات التي تشكلت بعدئذ. وتحوّل الصراع من كونه صراع عربي ضد الإمبريالية والصهيونية، كون الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الإمبريالي الذي يستهدف الوطن العربي، إلى صراع فلسطيني صهيوني، ما لبث أن أصبح صراعاً فلسطينياً إسرائيلياً.

في هذه المرحلة جرى «نكش» الحل الذي طرحته عصابة التحرر الوطني، والذي يدعو إلى تأسيس دولة ديمقراطية علمانية. حيث هدفت حركة فتح من ذلك إلى إبراز طابع «تقدمي»، «إنساني» لنضالها. ولقد فهمته بكونه يقوم على «تعايش المسلمين والمسيحيين واليهود»، أي فهمته من منطلق ديني/ طائفي. لكن منظمات اليسار تبنته كهدف إستراتيجي، قبل أن يتراجع بعضها عنه، أو يخلطه البعض الآخر بالحل المرحلي.

ولقد فرضت تطورات الأحداث إزاحة هذا الهدف، وصولاً إلى حدّ تجاهله أو إلغائه تماماً. حيث بُدء في رسم سياسة جديدة بعد خروج المقاومة من الأردن تقوم على الانطلاق من «ميزان القوى العالمي»، والقبول بما يحققه، وهو ما

كان يطلق المراهنات على تنفيذ «قرارات الشرعية الدولية»، أي تطبيق القرار 242، بعد تكييف وضع الضفة الغربية وقطاع غزة بما يجعلهما كياناً فلسطينياً. ولهذا جرى التركيز على الإقرار بمنظمة التحرير الفلسطينية «ممثلاً شرعياً وحيداً» للشعب الفلسطيني، الذي كان يتقزم إلى أن يكون فقط سكان الضفة الغربية وقطاع غزة واللاجئين. وهو الأمر الذي تحقق سنة 1974 باعتراف الدول العربية بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً. وكان هذا مقترن بذلك: الإقرار بالشرعية مقترن بالإقرار الفلسطيني بالقرار 242.

وبغض النظر عن التخريجات الأولى (التي تولتها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مدفوعة من قيادة حركة فتح)، وعن القبول/ أو التمرير جرة جرة، فقد باتت الإستراتيجية إستراتيجية م.ت.ف وكل المنظمات الفلسطينية هي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على 20٪ من الأرض الفلسطينية، هي الضفة الغربية وقطاع غزة. وأيضاً بغض النظر عن التخريجات والفذلكات، فقد كان واضحاً أن هذه الإستراتيجية تلحظ الاعتراف بالدولة الصهيونية وتقرّ بوجودها، وقبول التعايش «إلى جوارها». حيث أبانت الممارسات والسياسات بأن ما أُسمي بـ «الحل المرحلي» كان تبليغاً مرحلياً للتحويل من تحرير فلسطين «كل فلسطين» إلى القبول بالأرض التي لم تكن محتلة قبل سنة 1967، حيث انطلقت حركة فتح. وأن القناعة الراسخة التي كمنت خلف التحولات في الإستراتيجية الفلسطينية كانت أن «الوضع الدولي لا يسمح بأكثر من ذلك»، وأن الوضع العربي بات يسير نحو التوافق مع الوضع الدولي، والكل ينطلق من حقيقة وجود الدولة الصهيونية، لهذا لناور من أجل الحصول على الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذه الأفكار والمفاهيم مُرّرت تحت كلمات مضخمة، مثل العقلانية والواقعية والممكن، و«الظروف الموضوعية».

هذا المسار كان يتوافق مع ما كان يطرحه الحزب الشيوعي الإسرائيلي والأردني، وكل الحركة الشيوعية العربية. وهو الأمر الذي جعل اندماج الحزب الشيوعي الفلسطيني (الذي كان تعبيراً عن انفصال الفرع الفلسطيني في الحزب الشيوعي الأردني) في التكوين الفلسطيني أمر طبيعي. حيث كانت المنظمات التي حملت راية الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، والتي كانت في تناقض عميق مع سياسة الحركة الشيوعية، تعلن تحوّلها إلى ما يشبه سياسة هذه الحركة. كانت تتراجع عن سياساتها «الثورية» وتقبل جوهر السياسة التي ارتسمها الحزب الشيوعي الإسرائيلي وحزب الشعب الفلسطيني (الذي اتخذ هذه التسمية في سياق اندماجه في التكوين الفلسطيني). وحيث كان هذان الحزبان يحوّلان من رؤيتهما للدولة الأردنية، وبقبلان الصيغة الفلسطينية الجديدة: أي أن الضفة الغربية وقطاع غزة هي وطن الشعب الفلسطيني. وهي إزاحة معنوية لعبء القضية الفلسطينية كلها.

وهنا أصبحت كل السياسة الفلسطينية (فيما عدا هوامش) تتمحور حول هدف تحقيق «الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس»، وبالتالي أصبح هناك إسرائيل وفلسطين، وهو الحل الذي بات يسمى «حل الدولتين». على أن يتحقق ذلك عبر التفاوض وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية. وهو الأمر الذي كان يهّمش «الكفاح المسلح» رويداً رويداً، ويعلي من النشاط السياسي والدبلوماسي. إذن، باتت فلسطين هي الـ 20% من الأرض التي كانت تاريخياً تسمى كذلك، وبات الاعتراف بوجود الدولة الصهيونية حقيقة. وبالتالي بات النشاط يتركز على كيفية الوصول إلى ذلك. هنا بات يتردد أنه لم يعد الكفاح المسلح مجدياً، ليس نتيجة الظروف الموضوعية المعقدة، بل لأن «الرأي العام العالمي» لا يحبذ هذا الأسلوب، ويرفضه. لهذا جرى التركيز على تفعيل النشاط من أجل الضغط على الدولة الصهيونية لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

هذه هي السياسة التي بدأت سنة 1974 مع إقرار برنامج «النقاط العشر»، ثم النقاط الثلاثة عشر، وصولاً إلى إعلان الاستقلال سنة 1988، وهو الإعلان الذي يتضمن فحوى القرار 181 الصادر عن الأمم المتحدة والذي يقرر تقسيم فلسطين إلى دولتين: يهودية وعربية. وبالتالي يقرب بـ «يهودية الدولة»، وبالتعايش معها. وهو الطريق الذي أفضى إلى اتفاقات أوسلو سنة 1993، وقيام «سلطة الإدارة الذاتية» للسكان، حسب هذه الاتفاقات. التي جرى اعتبار أنها «نواة» الدولة الفلسطينية المستقلة. والتي أوجدت سلطة على بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة (سلطة في المدن وبعض البلديات فقط)، لا تملك السيادة على شيء، وخاضعة لسلطة الاحتلال.

الآن، نصل -ربما- إلى نهاية. حيث بات واضحاً لكل مدقق أن كل التنازلات التي قدمتها القيادة الفلسطينية لم تقنع الدولة الصهيونية بالتخلي عن لاء من اللاءات الخمس التي وُضعت بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967: أي لا انسحاب إلى حدود الرابع من حزيران، لا لوقف الاستيطان، لا انسحاب من غور الأردن، لا انسحاب من القدس، ولا لدولة فلسطينية. وهي اللاءات التي ترجمت على الأرض من خلال السيطرة المستمرة على الأرض (وفي ظل اتفاقات أوسلو أكثر من قبلها)، والتوسيع المستمر للمستوطنات بما يجعل الدولة الصهيونية تسيطر على المفاصل الأساسية في الضفة الغربية وعلى نسبة مهمة من أرضها (40 أو 50٪). والآن تقيم جدار العزل الذي يهدف إلى حصر الفلسطينيين في كانتونات ضيقة ومشتتة، وغير قابلة للحياة، لأنها بدون اقتصاد (لا زراعة، ولا مياه، ولا سوق للسلع).

هذه هي طبيعة الحل النهائي المحدد من قبل القوة الأقوى، أي الدولة الصهيونية، والمدعومة من القوة العالمية المهيمنة الآن، أي الدولة الأميركية. وهي النهاية التي تشير إلى استحالة حل الدولتين، لأن هذا الحل لا يلحظ ذلك، وليس معنياً به. وبالتالي باتت الإستراتيجية الفلسطينية في مأزق،

حيث تبتد كوهم. وبات «النضال» السياسي والدبلوماسي طيلة العقود الأربعة الماضية بلا نتيجة، حيث لم يتحوّل الرأي العام العالمي لكي يشكل قوة ضغط على الدولة الصهيونية، ولم يفعل سوى إظهار التأييد دون أية خطوة عملية ضد تلك الدولة. وظهر أن ميزان القوى الدولي هو إلى جانب الدولة الصهيونية وليس معنياً بحل للفلسطينيين حتى بما قررته الشرعية الدولية. وحتى حينما أعلن بوش رؤيته حول «الدولة الفلسطينية القابلة للحياة» كان ذلك لتغطية وعده الذي وقعه بالموافقة على كل السياسة الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبدعم الدولة الصهيونية وتعزيز قدراتها، وإدخالها في إطار المنظومة الأمنية الأميركية.

هذا الوضوح الذي بدت فيه المسائل فرض إعادة النظر في كل الإستراتيجية الفلسطينية من قبل قطاعات متسعة، وانطلاقاً من ذلك بدأت أشكال من الحلول توضع في التداول: حل الدولة الواحدة (وهو ما طرحه إدوارد سعيد منذ نهاية تسعينات القرن العشرين)، ثنائية القومية أم لكل مواطنيها. وحل الدولة الديمقراطية العلمانية، فلسطينية أم ضمن الإطار العربي. وهذه الأخيرة ظلت تطرح من قبل قطاعات فلسطينية وعربية، كما ظلت هي «الهدف الإستراتيجي» لبعض منظمات اليسار الفلسطيني. أما حل الدولة الواحدة فقد إنبنى على وضوح استحالة «الفصل السكاني» بعد أن تحقق التداخل السكاني في كل فلسطين. لهذا فبدل السعي لقيام دولة فلسطينية مستقلة، وهو الأمر الذي أصبح مستحيلاً، بات يُطرح أنه يمكن الانطلاق من هدف أن تبقى الدولة هي دولة واحدة، وحيث يكون الممكن هو المطالبة بحقوق للفلسطينيين مساوية لحقوق اليهود تحت عنوان تحول الدولة من دولة يهودية إلى دولة لكل مواطنيها أو دولة ثنائية القومية.

وما من شك في استحالة قيام الدولة الفلسطينية، ليس فقط لأن التداخل السكاني قد إنفرض، بل لأن القوة الأقوى: أي الدولة الصهيونية فعلت كل هذا التداخل لأنها تريد السيطرة الكاملة على الضفة الغربية، وهي

تريد الأرض دون سكان. ولقد اتبعت سياسة «الاستيطان الزاحف» للوصول إلى هذه النتيجة. لكن هل أن البديل هو تحويل النضال من أجل تحقيق المساواة في دولة ديمقراطية وبالاحتم علمانية؟ نعود إلى النقطة ذاتها: حيث أن القوة الأقوى ترفض ذلك بالاحتم، وبالتالي ماذا يغير هذا الهدف الجديد؟ هل إشراك اليهود هو العنصر الجديد الذي تجري المراهنة عليه؟

لكن، حل دولة لكل مواطنيها طرح في إطار الدولة الصهيونية من قبل قطاع من فلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1948 (مثلاً د.عزمي بشارة)، ولم يلقَ استجابة مناسبة، حيث بدا أنه يعبر عن مطلب أقلية تعمل على تغيير طابع الدولة كونها «دولة يهودية». بمعنى أن أقلية طالبت بحقوق متساوية فلم تكثرث الأثرية. ويمكن أن يتحوّل الحل الجديد المطروح في كل فلسطين إلى المصير ذاته، و فقط نكون قد أقررنا بوجود الدولة الصهيونية، وبسيطرتها على كل فلسطين.

وبالتالي فإن النقطة المركزية هنا هي الموقف من الدولة الصهيونية. أي هل يجري النضال من داخل هذه الدولة لـ «فرض» تلك الحقوق، وذاك النظام السياسي، وتحقيق المساواة، أو يجب التأكيد على إنهاء الدولة الصهيونية كأساس لأي حل، كونها قامت على الاستيطان من جهة، وكونها جزء عضوي في المشروع الإمبريالي من جهة أخرى؟ وهذا التحديد الأخير لا يتناقض مع النضال من داخل الدولة الصهيونية لإنهاء طابعها الاستيطاني والديني والعنصري والإمبريالي معاً. وبالتالي يكون الفارق في التأكيد على ضرورة إنهاؤها كدولة رأسمالية استيطانية، بالترافق مع النضال العربي الذي يستهدف إنهاؤها كدولة هي جزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي (بالربط مع التجزئة وفرض البنى المخلفة)، وكون فلسطين جزء من هذا الوطن الذي يجري العمل من أجل تحقيق وحدته. خصوصاً وأن التحولات الداخلية في الدولة الصهيونية لن تكون مجدية دون تغيير ميزان القوى في المنطقة. وأيضاً خصوصاً وأن حديث إنهاء الدولة الصهيونية لا يقوم على

تغيير ميزان القوى، لن يحمل أية مصداقية، حيث أن الصراع العسكري هو الشكل الرئيسي للصراع ضد الدولة الصهيونية كدولة قامت على الاحتلال، وكذلك ضد أشكال الاحتلال الأخرى التي تقوم بها الدولة الأميركية. وكل أشكال الصراع الأخرى تندرج في هذا الإطار، رغم أنها مهمة وضرورية، ويجب الشغل عليها، حيث ستبدو أهميتها في فلسطين نتيجة السعي لأن يكون «اليهود» جزء من حركة تحرر من الصهيونية ومن الرأسمال.

(٣)

رغم هذه التحولات، ربما يكون الحديث عن الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين خارجاً عن السياق المتداول، الذي يقوم على الاعتقاد بأن المسألة قد تحددت في الإقرار بوجود الدولة الصهيونية كحقيقة قائمة، وبالتالي يجري السعي لإقامة دولة فلسطينية مستقلة في جزء من فلسطين مساحته أقل من 20٪ من مساحة فلسطين الكلية. بمعنى أن هذه هي الصيغة النهائية لوضع القضية الفلسطينية التي باتت تحظى بدعم عالمي، وهي الممكن الوحيد. وهو الأمر الذي يفرض التمسك بها، فهي الأمل الوحيد.

لكن الأيام الأخيرة دفعت أعداداً متزايدة من الفلسطينيين، ومن «الإسرائيليين»، إلى العودة لطرح خيار الدولة الديمقراطية العلمانية، انطلاقاً من أن الوقائع لم تبق مجالاً لغير ذلك. وبهذا أصبح النقاش هو حول طبيعة هذه الدولة.

ولهذا فإن الحديث عن الدولة الديمقراطية العلمانية، التي هي دولة واحدة على كل فلسطين، يفترض أولاً، القول بأن السياسة التي قامت على حل الدولتين ثبت فشلها. ولقد وصلت إلى طريق مسدود، وبالتالي لا يبدو قائماً في الواقع سوى الدولة الصهيونية. ويمكن أن نقول أن هذه السياسة دمرت جزءاً مهماً من مكامن القوة الفلسطينية، حيث بدل التركيز على

حل مبدئي وتأسيس القوى القادرة على تحقيقه، جرى الضياع في أوام لم تفعل سوى تدمير مقاومة الشعب الفلسطيني، وإعطاء الوقت الكافي للدولة الصهيونية لكي توسع السيطرة على الأرض وتزيد المستوطنات.

لكنها - في المقابل- أوصلت إلى النقطة التي كان يجب أن تكون واضحة منذ البدء لكل معني بفهم المشروع الصهيوني وارتباطه بالمشروع الإمبريالي. وهي أن الدولة الصهيونية لا تلحظ أي حل للفلسطينيين، وأن كل حلولها مؤقتة على طريق إكمال سيطرتها على الأرض، التي تعتبر بأنها «يهودية» بالوراثة. لهذا فقد عدنا إلى نقطة البدء. ربما بمعرفة أفضل لطبيعة المشروع الصهيوني، الذي هو مشروع إمبريالي، أو هكذا يجب أن نفترض. بمعنى أن «التجريبية» التي حدثت (رغم أن هناك من كان لا يجرب)، والتي أوصلت إلى نتيجة أن الدولة الصهيونية لا تقبل الحلول الوسط، ولا حتى نصف الوسط، وتفترض الوصول إلى نتيجة هي أن المسألة تتعلق بتطوير الصراع إلى الحد الذي يفرض إنهاء الدولة الصهيونية، أو التلاشي. حيث ليس من حلول على ضوء ميزان القوى الراهن سوى الحل الصهيوني، وكل المراهنات على «الوضع الدولي» و«الشرعية الدولية» و«الرأي العام العالمي» كانت في غير محلها، لأنها في النهاية محكومة بميزان القوى القائم على الأرض. وتأثير الرأي العام العالمي هو تأثير مساعد لقوى موجودة على الأرض.

هذه نقطة أولى، ثم أن الحديث عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية يفرض ثانياً، التوضيح بأنه لا ينبع من ضرورة وجود حل خاص في فلسطين. إن طرح الطابع الديمقراطي والعلماني لا ينبع من خصوصية فلسطينية، رغم وجود المشكلة اليهودية، بل أنه الحل الضروري لكل المجتمعات المخلفة، في سياق السعي لتحقيق التطور والحدثة، حيث تكون الديمقراطية والعلمنة عنصرين أساسيين في تحقيق الانتقال إلى الحدثة. لأن تطور هذه المجتمعات مرتبط بتجاوز أيديولوجية سادت قرون عديدة، وإنبتت على الحفاظ على تكوينات وآليات وعلاقات سابقة للعصر الذي ولدت فيه الحدثة.

التي كانت من نتاج نشوء الصناعة بالتحديد، والتطور الكبير الذي أحدثه هذا النشوء.

بمعنى أن الميل لتحقيق التطور، بما يعني أساساً بناء الصناعة كوسيلة إنتاج حاسمة في هذا العصر، والمؤسسة لتحقيق التكافؤ والمساواة في العلاقات الدولية، هذا الميل الذي بات ضرورياً وملحاً في الأمم المخلفة يستلزم تحقيق الحدائة بمجملها - رغم أنها تحققت في أوروبا على دفعات، في سياق صيرورة أفضت إلى الوضع القائم الآن-. والتي تتمثل في تأسيس دولة ديمقراطية وعلمانية، لتجاوز الفعل الهيمني الذي تحاوله الأيديولوجية التقليدية القائمة على الدين، والتي تسعى لإعادة فرض سلطتها، وبالتالي وقف عملية التطور، الصناعي بالخصوص كما أسلفنا.

العلمنة هنا هي من أجل فصل الدين عن الدولة. وتحوله إلى معتقد شخصي، أي غير سياسي. وهذا يطال «دين الأغلبية» و«أديان الأقليات»، التي تصبح متساوية إزاء القانون، لأن القانون يتعامل مع أفراد متساوين (مواطنين).

وإذا كانت هذه المسألة عامة، تتعلق بكل الأمم المخلفة، فإن التركيز على الديمقراطية والعلمنة، وإيلائهما اهتماماً أكبر اليوم، يرتبط عموماً وأولاً بالفورة التي جعلت الحركات الأصولية تتجاوز التهميش الذي طالها مع صعود حركات التحرر القومي، وتصبح هي القوة الأكبر في الصراعات القائمة في مجتمعاتنا. حيث باتت تبدو أنها القوة المسيطرة في الشارع، وقوة المعارضة الأساسية. وهي تسعى لفرض الدولة الدينية تحت شعارات مثل «الإسلام هو الحل» و«القرآن دستورنا». وما من شك في أن هذا الإلحاح على الدولة الدينية يفرض التأكيد المضاعف على العلمنة، والأمر هنا لا يتعلق في شكل الدولة فقط، بل يتعلق بخيار في التطور، أو في الصراع بين تكريس التخلف كما يظهر في برامج الحركات الأصولية، أو تجاوزه عبر بلورة مشروع بديل تكون العلمنة في جوهره.

ثم أن هذا التركيز على الديمقراطية والعلمنة يرتبط ثانياً بنشوء كيانات على أسس دينية، كما فعل الاستعمارين الإنجليزي والفرنسي في كل من باكستان (سنة 1947) ولبنان (سنة 1946) والدولة الصهيونية (سنة 1948). حيث جاء بناء الدولة «الجديدة» فيها على أساس ديني، أي تشكيل دولة محددة مسبقاً على أنها خاصة بدين معين (الإسلام في باكستان، والمسيحية في لبنان، واليهودية في فلسطين)، بغض النظر عن طبيعة البشر الذين يقطنون فيها. وهي دول خاضعة للتحديد الديني، والمرجعية الدينية، بغض النظر عن طبيعة التشريع المقرر فيها.

لهذا فإن الدولة الصهيونية هي «دولة اليهود»، ومرجعيتها التوراة، رغم أن قوانينها هي وضعية، دون أن تتناقض مع مرجعيتها. وهنا تكون العلمنة هي من أجل تجاوز الدولة القائمة على الدين. وبالتالي فإن المشكلة الدينية من القضايا التي تحتاج إلى النضال من أجل تجاوزها، ولتأتي العلمنة كحل لها في إطار الحل العام.

لكن المشكلة مع الدولة الصهيونية هي ليست في الطابع «اليهودي» للدولة فقط، فهذه نتاج المشكلة الجوهرية، وبالتالي هي فرعية في الحل. المشكلة الأساس يمكن تحديدها في سمتين:

الأولى: أن الدولة الصهيونية هي كيان استيطاني، حيث قامت على تصدير سيل من المهاجرين اليهود إلى فلسطين، بحجة الاضطهاد الذي يلاقونه في أوروبا، ثم بالإفادة من الهولوكوست. وبالتالي فقد باتت دولة يهودية الطابع، أقيمت عبر تهجير السكان الأصليين، وسلبهم أرضهم. لقد أحلت دولة تعتمد على مهاجرين من دين محدد هو اليهودية محل مجتمع كان يتضمن كل الأديان. ولهذا فإن الطابع الاستيطاني هو الأساس هنا، ويكون الدين هو العنصر المستغل من أجل تأسيس دولة قامت على الاستيطان. إذن، هنا الاستيطان واقتلاع الشعب الأصلي هما الجوهر، والدين عنصر عارض.

والثانية: إن قيام هذه الدولة جاء في إطار إستراتيجية إمبريالية، لم تتعلق بفلسطين فقط، بل تعلقت بكل الوطن العربي، وتراپطت مع تكريس التجزئة، لضمان استمرار تخلف وعجز الأمة العربية، من أجل نهب ثرواتها، ومنع تطورها. حيث نظرت الرأسماليات الأوروبية، وتنظر الرأسمالية الأميركية، إلى هؤلاء المستوطنين كجيش يخدم مشروع سيطرتها، وتحكمها في واقع الوطن العربي، وأفاق تطوره. وبالتالي فهو كيان أداة في إطار مشروع أوسع. ولقد جرى استخدام الدين من أجل التمويه على هذه الحقيقة.

وبهذا فإذا كانت العلمانية تطرح كحل للمشكلة الدينية، فإن هذه تبدو كجزئية في سياق مشروع أشمل، يقوم على مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، وينطلق من إنهاء الدولة الصهيونية، كجزء من فتح الأفق لتحقيق التطور والوحدة والحداثة في الوطن العربي. ومن ثم، يلحظ حلاً ديمقراطياً للمستوطنين يقوم على التعايش في إطار دولة ديمقراطية تحقق المساواة بين المواطنين، وتحل المسألة الدينية عبر تحييدها. لكن تضمن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وتسوية المشكلات التي تتعلق بالملكية التي أوجدتها عملية السيطرة على الأرض والاستيطان، وكرستها الدولة الصهيونية في قوانينها.

طبعاً هذا يعتمد على موازين القوى، ليس بين الفلسطينيين والدولة الصهيونية، بل بين هذه بالترافق مع القوى الإمبريالية التي تفرض وجودها العسكري والهيمنى، وبين الوطن العربي. وكذلك على ميزان القوى العالمي بين قوى التحرر والاشتراكية وبين الإمبريالية، مادامت الدولة الصهيونية هي جزء عضوي في المشروع الإمبريالي، هي أداة بغض النظر عن الاستقلالية النسبية التي تحوز عليها.

الفصل الثاني

في سياق النقاش حول الدولة الواحدة:

ما هو الحل الممكن في فلسطين؟



حل الدولتين، وحل الدولة الواحدة

إذا كان حل الدولة الديمقراطية العلمانية قد طرح، مع نهوض المقاومة الفلسطينية، كصيغة للدولة التي ستقوم بعد التحرير الكامل لفلسطين، وتلاشى مع تبني الحل المرحلي الذي تحول إلى حل نهائي تبلور في «وثيقة الاستقلال» المقررة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1988، فقد بدت إعادة طرحه من جديد كأنه مخرج لأزمة حل الدولتين، أو أنه نتيجة الوقائع التي ترسّخت خلال العقود الأربعة التالية لحرب سنة 1967 واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. بمعنى أنه قد توضّح كون الدولة الصهيونية ليست معنية بإيجاد حل يقوم على أساس الإقرار بقيام دولة فلسطينية مستقلة، أو نتيجة أن مصادرة الأرض وتوسع الاستيطان في الضفة الغربية، وبالتالي تشابك «الوضع الديموغرافي»، وبالتالي كانا في أساس البحث عن خيار بديل تبلور في صيغة الدولة الواحدة.

من السببين المتشابكين أنفي الذكر ينطلق بعض الفلسطينيين وأيضاً «اليهود»، في دعوتهم للدولة الواحدة. لينطرح تحول النضال من تحقيق الدولة المستقلة، التي باتت هي الإستراتيجية الوحيدة فلسطينياً، إلى النضال من أجل الدولة الواحدة الديمقراطية والعلمانية، دولة المواطنين.

وما من شك في أن التشابك الديموغرافي الذي تحقق على الأرض، وفق إستراتيجية محكمة عملت عليها الإدارات الصهيونية المتتالية، يجعل «الفصل» صعباً إن لم يكن مستحيلاً، كما يبدو في إطار الوضع الدولي القائم، حيث ليس من إمكانية للضغط على الدولة الصهيونية لكي توقف الاستيطان وتزيل المستوطنات القائمة في الضفة الغربية (كما فعلت في سيناء، ثم في

قطاع غزة). على العكس أقرت الإدارة الأميركية في عهد بوش بكل المخطط الذي تمارسه الدولة الصهيونية فيما أسمى «وعد بوش» المعطى لأريل شارون، وهو الأمر الذي أشرنا إليه في المدخل. وباتت هذه المستوطنات أمراً واقعاً في ظل ميزان القوى القائم.

وبالتالي بات النضال من أجل الدولة المستقلة، وفق هؤلاء، مستحيلاً، الأمر الذي يفرض التفكير في خيار آخر ينطلق من الوقائع القائمة. ومن ثم توسيع النضال لكي يشمل «اليهود» من أجل رفض الطابع العنصري والديني للدولة الصهيونية وتكريس المواطنة المتساوية. هذا خيار يجري تداوله، ويحتاج إلى نقاش. لكن نقطة ضعفه الأساسية تكمن في أنه ينطلق من الوقائع (وهذا أمر ضروري) للوصول إلى نتيجة خاطئة، هي النضال من أجل الدولة الواحدة. وبالتالي ليتحول الصراع ضد الدولة الصهيونية إلى نضال من أجل حقوق مدنية ودولة مدنية.

وهنا يبدو تبلور الحل كنتيجة طبيعية لفشل حل الدولتين، أو هكذا تساق الأمور على الأقل.

لكن الخيار الذي نطرحه: خيار الدولة الديمقراطية العلمانية، لا ينطلق من فشل حل الدولتين، ولا يتأسس بناءً على هذا الفشل، ولم يطرح متأخراً. فقد ظل يمثل رأي قطاع من الفلسطينيين والعرب الذين كانوا يعون بأن حل الدولتين سيصل إلى الفشل، ليس نتيجة تكهن، بل نتيجة الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية والمشروع الصهيوني، والمتابعة المستمرة لتطبيقه على الأرض⁽¹⁾. حيث كان واضحاً بأن القيادات الصهيونية تنظر إلى الضفة الغربية كونها جزء من الدولة الصهيونية، وأن ضمها مؤجل نتيجة الاختلال الديموغرافي

(1) أنظر، سلامة كيلة «الأبعاد المستقبلية، المشروع الصهيوني والمسألة الفلسطينية» دار أزمنة-الأردن، ط 1/ ٢٠٠٤.

الذي سينتج عن ذلك. وبالتالي فإن المطلوب هو السيطرة المستمرة على الأرض وبناء المستوطنات، من أجل حصر الفلسطينيين في معازل. وبالتالي كانت اللعبة هي لعبة زمن.

ولقد قام الحل المرحلي على مراهنة تتعلق بالوضع الدولي، وليس على ميزان قوى واقعي. وكان واضحاً بأن الدولة الصهيونية وكل السياسات الصهيونية محمية من قبل الدولة الأميركية، بغض النظر عن طبيعة الإدارات. ورغم الوهم السوفيتي بإمكانية الضغط من أجل الحصول على حل ضمن حدود الشرعية الدولية، كانت الإدارات الأميركية المتعاقبة تُفشل كل سعي لفرض انسحاب إلى حدود سنة 1967 بناء على القرار 242. وبالتالي ظلت القضية الفلسطينية منحكمة للمناورات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وهنا كان واضحاً بأن الوضع الدولي لا يوصل إلى حل ضمن هذه الحدود، لأن الدولة الأميركية معنية بتحقيق المشروع الصهيوني كما الدولة الصهيونية ذاتها، لأنه جزء عضوي منها.

وبالتالي فإن طرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية من جديد هو استمرار لرؤية ظلت متداولة، رغم هيمنة «الحل المرحلي»، والسير الحثيث نحو وهم كان يزداد اتساعاً. وهو في الوقت ذاته تأكيد على فشل حل الدولتين، وبالتالي فشل كل السياسة التي سارت خلفها قوى المقاومة الفلسطينية منذ سنة 1974. ولهذا فهو عودة إلى الحل «الأصلي»، الذي قام على فهم عميق لطبيعة الدولة الصهيونية، والذي ليس من حل غيره سوى الانتصار النهائي للدولة الصهيونية والمشروع الإمبريالي. حيث يبدو واضحاً المسار الذي تفرضه الرؤية الصهيونية الإمبريالية، والقائم على تحويل الدولة الصهيونية إلى مركز إمبريالي، وعنصر أساس في الهيمنة على الوطن العربي.

إذن، ليس فشل حل الدولتين هو الذي يطرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية، بل أن هذا الفشل يشير إلى فشل سياسات المقاومة، السياسات التي أقرت في المجالس الوطنية المتتالية منذ سنة 1974. لقد أوضحت الوقائع بأن الدولة المستقلة التي تقوم بـ «رضى»، أو بـ «التوافق مع» الدولة الصهيونية ليست سوى وهم. وأن تطبيق «الشرعية الدولية»، وهم كذلك، وبالتالي ليس من الممكن أن يُفرض حل على الدولة الصهيونية. لهذا فإن المسار الذي سارت فيه قوى المقاومة كان مدمراً. وأنه أضعف المقاومة وقص من فاعليتها، وأعطى الدولة الصهيونية الوقت من أجل التوسع في السيطرة على الأرض والاستيطان. رغم أنه أفنق قطاعات عديدة في العالم بأن كل هذه التنازلات الفلسطينية لم تجعل الدولة الصهيونية تقدم على تنازل محدود، يحقق الاعتراف بها كما يجلب «السلام». وهذه نتيجة هامشية لسياسة خاطئة.

بمعنى أن فشل سياسة تقوم على حل الدولتين هو الذي يعطي كل هذا الزخم لحل الدولة الديمقراطية العلمانية، أي أنه يعيد التفكير في المشروع السياسي الذي مورس منذ سنة 1974، والذي توّضح فشله عياناً بفعل ما نشاهده ونلمسه كل لحظة. والأهم مما يلمس ويشاهد هو الاقتناع العميق بأن الدولة الصهيونية لا تعطي شيئاً، وأن مشروعها قائم على نهب كل فلسطين (ربما دون غزة). وهو اقتناع نتج عن الملموس والمشاهد. وهو الأمر الذي يؤسس لنتيجة واحدة هي: أن التعايش مع هذه الدولة هو أمر مستحيل، وبالتالي فإن المسألة هي مسألة إما أن تنتهي أو أن تهيمن. هذا هو الشعور لدى قطاع كبير من الفلسطينيين، في الضفة الغربية وقطاع غزة خصوصاً، وفي الأرض المحتلة سنة 1948. يترافق مع شعور بالخطر لدى اللاجئين الذين أحسوا بعد أوصلو بأن مصيرهم هو خارج حسابات السلطة العتيقة، وليس من عودة لهم وفق الرؤية الصهيونية الأميركية. إذن، لقد أبان حل الدولتين عن حدوده في هذه المسألة دون أن يتحول إلى واقع. وحدوده هي شطب حق العودة.

لقد عدنا إلى نقطة البدء إذن، بعد عقود من التوهان في سياسة مدمرة. بعد تبيان فشل سياسة قامت على أساس حل الدولتين. من هنا نلمس بأن المسألة لا تتعلق بالوصول إلى حل جديد بعد فشل حل قديم بل تتعلق بأن الحل الذي انتصر في إطار المقاومة الفلسطينية منذ أكثر من ثلث قرن بأن كحل مستحيل، رغم أن كل المبررات التي سيقف لتسويقه كانت تقوم على أنه يمكن لأنه «أبسط»، أو «أخف»، أو جزئي يتعلق بهدف يعترف المجتمع الدولي بصحته، وهو تطبيق القرار 242.

لهذا يمكن القول بأن التجربة قد أثبتت استحالة حل كان واضحاً منذ البدء لكل مدقق في طبيعة الدولة الصهيونية أنه غير ممكن، وأنه وهم، وسيجّر المقاومة الفلسطينية التي بدت كأمل إلى الهلاك.

هل نقول ذلك الآن؟ لا، فقد قيل منذ سنة 1974. وبهذا فنحن نعيد طرح حل ظل مطروحاً طيلة الثلث قرن هذا. لكن هذه المرة مدعماً بالتجربة التي أوضحت لقطاع واسع من الشعب الفلسطيني أن ليس من «حل» ممكن مع الدولة الصهيونية. وأن المسألة تتعلق بتأسيس بديل، ينطلق من إنهاء الدولة الصهيونية. وهنا يجب أن يكون ديمقراطياً يأخذ بعين الاعتبار كل الوقائع، وعلمانياً يؤسس للمساواة بين المواطنين. وهو يعني بالأساس هزيمة الطبقة المسيطرة، التي هي أداة في إطار السيطرة الإمبريالية على الوطن العربي. وهو الأمر الذي يفرض أن يعيد كل معني بفلسطين النظر في رؤيته، وأن تعاد صياغة المقاومة انطلاقاً من أن إنهاء الدولة الصهيونية هو أساس.

حول الحلول المتداولة

لكن بعد ما يبدو أنه فشل حل الدولتين باتت تُطرح حلول متعددة، لكنها تلخص في عنوان واحد يجمعها، هو: حل الدولة الواحدة. وإذا كان حل الدولة الواحدة هو الحل المطروح قبل قيام الدولة الصهيونية، وظل مطروحاً في إطار إنهاء هذه الدولة وتحرير فلسطين. لكن في كل الأحوال كانت هذه الدولة هي دولة عربية وليس أي شيء آخر.

اختلف الوضع بعد انتصار فكرة «الحل المرحلي»⁽¹⁾، الذي بدأ كصيغة لقيام «سلطة على أي جزء يتم تحريره» كخطوة في اتجاه قيام الدولة الديمقراطية العلمانية⁽²⁾. الأمر الذي تطور إلى حد الإقرار بأن الحل النهائي يقوم على أساس وجود دولتين: يهودية وفلسطينية. أي الاعتراف بالدولة الصهيونية ضمن حدود سنة 1967، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض التي جرى احتلالها سنة 1967. وهنا أصبحت فلسطين هي هذه الأرض التي تشكل أقل من 20% من أرض فلسطين التاريخية.

لكن يتبلور على الأرض وضع يشير إلى أن الضفة الغربية صارت تحت «التملك» الصهيوني، على ضوء المصادرة المستمرة للأرض، والبناء المستمر للمستوطنات الذي جعل جزءاً مهماً من أرضها هي أرض مستوطنات، وتتحكم إستراتيجياً بكل الضفة الغربية (ولقد أكمل جدار العزل ذلك). وهو الأمر الذي أوصل إلى نتيجة أن ليس من إمكانية لدولة فلسطينية مستقلة،

(1) سياق طرح فكرة البرنامج المرحلي يمكن العودة إليها في: نايف حواتمة، قيس عبد الكريم «البرنامج المرحلي. ز. ١٩٧٣ - ١٩٧٤، صراع - وحدة في المقاومة الفلسطينية» شركة دار التقدم العربي والدار الوطنية الجديدة/ دمشق، ط١ نيسان ٢٠٠٢ (ص ٧٨-١١).

(2) انظر، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين «التقرير النظري والسياسي والتنظيمي، المؤتمر الوطني العام الثاني» دار ابن خلدون/ بيروت، ط١ / ١٩٨١ (ص ٢٥٦-٢٥٦). وكذلك، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع، نيسان ١٩٨١» إصدار دائرة الإعلام (د.ت)، (ص ٢٣٨ - ٢٤٧).

حيث بات «التداخل السكاني» عائقاً مهماً في هذا الطريق⁽¹⁾. وبالتالي ليس من بدّ من الانطلاق من هذه الحقيقة. وهو الأمر الذي أسس للتفكير في حل بديل، هو حل الدولة الواحدة.

وإذا كانت الدعوة لهذا الحل قد توسعت في الفترة القريبة الماضية، فإنه من المهم كشف كل الميول التي باتت تدعو إليها. حيث أن تناولها يتم من منظورات مختلفة، وأحياناً متناقضة. ولأهداف متضاربة إلى حد بعيد. وهو الأمر الذي يفرض توضيح الاختلاط الممكن هنا، وبالتالي تمييز الحلول المطروحة تحت عنوان واحد.

فأولاً، يأتي طرح هذا الحل في سياق إكمال السياسة التي مارستها الدولة الصهيونية منذ البدء، وخصوصاً منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي أسماه موشي دايان بـ «الضم الزاحف». حيث أن إكمال الصيغة التي تفصل السكان الفلسطينيين عن الأرض في الضفة الغربية تقريباً، وبالتالي حصر هؤلاء في معازل/ كانتونات متناثرة، بعد السيطرة على جزء مهم من الأرض، وخصوصاً الأرض الزراعية، هذا الإكمال بات يسمح بطرح ضم الضفة الغربية للدولة الصهيونية، وهو الهدف الذي لم يتحقق سنة 1967 نتيجة الخوف من الاختلال الديموغرافي الذي يحدثه في بنية الدولة (رغم الضم المباشر للقدس، وضم الجولان سنة 1981).

وهنا بات يطرح هذا الحل في صيغة دولة ديمقراطية مادام الوضع القائم على الأرض لم يعد يسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة. وبالتالي بات يجري

(1) يمكن أن يكون عمر البرغوثي وعلي أبو نعمة هما أكثر من يركز على هذه المسألة في سياق طرح الدولة الواحدة، حول ذلك أنظر،

http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=324&table=table_149

وأيضاً يمكن العودة إلى مجلة الآداب العدد ٩-١٠/٢٠٠٩ « الذي يتناول "الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية"».

التركيز على إلغاء «يهودية الدولة» لمصلحة دولة ديمقراطية. لكن الهدف يتحدد في جرّ «النضال» وجهة ديمقراطية فقط، من أجل «تبليغ» ضم الضفة الغربية. وهو حل يستبعد مسألة اللاجئين في كل الأحوال، حيث أنه يهدف إلى قضم فلسطين بفلسطينيين أقل. وبالتالي فهو ليس حلاً بل تكتيك لتمير قضية ضم الضفة الغربية للدولة الصهيونية. ولقد أخذ عدد من الكتاب الإسرائيليين، وبأخذت بعض الصحف الأميركية تروج لهذا الحل. هذا سياق يجب أن نلاحظه، ونتنبه لمخاطره.

وثانياً، إن السيطرة على الأرض وتوسيع المستوطنات أوضحت بأن الدولة الصهيونية لا تهدف إلى التنازل، وبالتالي ليس من حل ممكن في صيغة الدولتين. إضافة إلى أن هذا الحل لم يشمل حل مشكلة اللاجئين، وبالتالي فإن الوضع بات يفرض التفكير في حل آخر ينبني على حل مشكلة اللاجئين، ويدخل قطاعات من «اليهود» في النضال من أجل حل ديمقراطي يلغي التمييز على أساس ديني أو عنصري. وهو حل يمكن أن يجد الداعمين على الصعيد الدولي. لهذا بات شعار الدولة الواحدة هو الهدف، بالاستناد إلى تأكيد عودة اللاجئين⁽¹⁾.

لكن حل الدولة الواحدة واجه اختلاف في تحديد طبيعته. حيث أنه يُطرح في صيغتين، الأولى هي «دولة لكل مواطنيها»، وهو حل مقارب لما كان د.عزمي بشاره يطرح في إطار الدولة الصهيونية القائمة في حدود سنة 1948. وهنا يصبح الهدف هو إلغاء الطابع الديني للدولة، وإلغاء التمييز القومي، والانطلاق من مبدأ المواطنة في دولة ديمقراطية. والثانية هي «الدولة ثنائية القومية»⁽²⁾، تقوم على وجود قوميتين هما الفلسطينيون و«اليهود»، متساويتا الحقوق. وهنا تكون الديمقراطية توافقية تعتمد على تفاهم «القوميتين»

(1) يمكن العودة إلى البيان الصادر عن مؤتمر حيفا الأول في: <http://www.ror1state.org/drupal>

والثاني <http://www.ror1state.org/awda/index.php>

(2) انظر طرح نديم روحانا في، http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=108&table=articles

رغم إقرار مبدأ المواطنة الذي لا يبدو كافياً. وفي كلا الصيغتين تكون الدولة علمانية، ويجري النضال من أجل كل منهما من داخل الدولة الصهيونية ذاتها. أي يكون الهدف هو تغيير طبيعة الدولة وليس إنهاء كيان استيطاني. لتكون دولة ديمقراطية علمانية، تنطلق من مبدأ المواطنة، حيث يكون كل السكان مواطنين، أو مواطنون يتشكلون في قوميتين. أو يمكن أن تعود هي فلسطين. وهنا تلتبس الخيارات، حيث لا يجري إيلاء الاهتمام بطابع الدولة «القومي» لدى بعض متبني هذا الحل. وآخرون يعتبرون أن عودة اللاجئين سوف تحسم طابعها القومي كدولة فلسطينية. وبالتالي فإن البعض يأخذ بعين الاعتبار كون الدولة الصهيونية قامت على أنقاض شعب يجب أن يستعيد كيانته، وضمن ذلك يمكن حل مشكلة «المستوطنين». وآخرون ينطلقون من تجاهل هذه المسألة، وبالتالي يقبلون دولة فلسطينية إسرائيلية.

إذا كان الحل الأول يأتي في سياق الحل الصهيوني، فهل تؤسس الصيغة الأخرى لحل حقيقي؟

إن النقطة التي يجب أن تكون واضحة هي أن حل الدولتين بان كحل وهمي، وبالتالي يجب تجاوز التفكير فيه. لقد كان حلاً وهمياً لأنه تأسس دون رؤية حقيقية لطبيعة الدولة الصهيونية ولسياساتها، وتوضح كذلك على الأرض. الأمر الذي يفرض التفكير في حلول أخرى. لهذا تطرح هذه الحلول. لكن هل حل الدولة الواحدة وفق الصياغات التي يطرح فيها أمر ممكن؟ وفق الآليات التي تُطرح لتحقيقه؟

إن الطريق المطروحة هنا هي طريق النضال الديمقراطي من قبل الفلسطينيين و«اليهود» من أجل تغيير طبيعة الدولة. وبدعم من رأي عام عالمي. وهذه هي الآليات التي جرى اعتمادها لتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة، لكن ربما هنا يكون تفاعل قطاعات من «اليهود» أعلى. وبالتالي

يصبح النضال من أجل حق العودة هو النضال الأساس فيما يتعلق باللاجئين.
فهل يمكن أن يحقق ذلك هذا الحل؟

سوف نشير إلى أن هذا الحل يتناقض مع طبيعة الدولة الصهيونية، مع كونها جزءاً في المشروع الإمبريالي، وأداة الرأسمال الإمبريالي. حيث يمكن أن يكون هذا الحل صحيحاً فيما لو كانت المسألة تتعلق بكون المشروع الصهيوني المتحقق في فلسطين هو حل لمشكلة اليهود فقط. بمعنى أن فلسطين هي المبدأ لليهود يعانون الاضطهاد. وبالتالي يكون تحققه على الأرض عبر استخدام ملايين اليهود، وفرضه بغض النظر عن الكيفية التي تحقق فيها، مدخلاً لقبول «مساومة تاريخية» هي حل الدولة الواحدة الديمقراطية العلمانية، أو حتى ثنائية القومية. لكن كون الدولة الصهيونية هي أداة الرأسمال الإمبريالي يجعل هذه «المساومة» مستحيلة. فكما هي مستحيلة مسألة قبول «دولة فلسطينية مستقلة» في الضفة الغربية وقطاع غزة، تبدو مستحيلة هذه الصيغة الجديدة. فرمما كان أفضل للمستوطنين أن تبقى الدولة يهودية الطابع في إطار تسوية سياسية من قبول دولة واحدة يغلب الطابع العربي عليها. وبالتالي فقد كانت السياسات التي مارسها الحكومات الصهيونية المتعاقبة لفرض أمر واقع في الضفة الغربية، وهو ما تحقق بالفعل، هو الموحى بهذا الشكل من حل الدولة الواحدة، أكثر من التفكير في العمق في طبيعة المشروع الصهيوني من جهة، وفي «الحل التاريخي» من جهة أخرى.

مما أشير إليه هو أن المشكلة لا تكمن في الاختيار بين حل الدولة الواحدة أو حل الدولتين، بل يكمن في أن أي حل يفترض هزيمة خيار طبقة، هي جزء من الرأسمال الإمبريالي، وهي التي تحول «المجتمع» في الدولة الصهيونية إلى تكوين عسكري يستخدم ضد كل محاولات التطور في الوطن العربي. وهي لذلك ليست معنية بحل الصراع، ولا بالتنازل عن هذا الدور، لأنه مبرر وجودها الأساس.

لهذا ستكون المراهنة على هذا الحل كارثة، لأنها تغذي الأوهام من جديد، بعد أربعة عقود من الأوهام خلف حل «الدولة الفلسطينية المستقلة»، الذي تبنى اليوم ككارثة.

طبعاً، ليس من حل يقوم على أساس الدولتين. هذه حقيقة واضحة. وبالتالي عدنا نتحدث عن «كل فلسطين». لكن كيف يتحقق الحل فيها؟ وبأية وسائل؟

هنا يمكن أن تفتح الأوهام من جديد. هل يمكن أن يؤسس النضال الديمقراطي الفلسطيني الإسرائيلي لنجاح هذا الحل؟ هل يسمح هذا الحل بتصعيد الضغط الدولي على الدولة الصهيونية لتغيير طبيعتها؟

هذه هي المراهنات التي يمكن أن يبنى عليها. فربما يسهم في تحشيد إسرائيليين أكثر مما كان يحصل في إطار حل الدولتين، وربما يسهم كذلك في تحشيد شعبي عالمي أوسع، لكن هل يوصل إلى قيام دولة ديمقراطية لكل مواطنيها، أو ثنائية القومية؟

كما أشرنا للتو سوف يصطدم ذلك بالمصالح التي تحكم تكوين الدولة، والتي استطاعت أن تكتل جزءاً مهماً من «اليهود» تحت حجج مختلفة، منها المصالح، ومنها الخوف. كما أن المصالح الإمبريالية التي تحتاج الدولة الصهيونية كأداة عسكرية وهيمنية سوف تمنع أي فعل عالمي واقعي ضد هذه الدولة، مثل الحصار أو المقاطعة أو وقف التسليح العسكري. لهذا لا يجب أن يُطرح هذا الحل في سياق «النضال الديمقراطي» لأن نتيجته هي الضياع في الأوهام لعقود قادمة تكون كافية لإكمال تكريس الهيمنة الصهيونية. رغم أنه يجب تشجيع ودعم كل من يسعى لإلغاء الطابع الديني والعنصري للدولة الصهيونية، ولتحقيق المساواة بين المواطنين، وإقرار حق العودة. لكن دون أن

نقع في وهم أن هذا هو طريق الحل. هذا جزء من نضال له أشكال متعددة. ولكي يصب في السياق الذي يفضي إلى تحقيق حل حقيقي يجب أن نلمس الجوهر الحقيقي للدولة الصهيونية، وأن نؤسس عليه.

هنا ينطرح الحل الثالث، الذي هو «حل الدولة الديمقراطية العلمانية». الحل الذي يبدأ من إنهاء الدولة الصهيونية لتتأسس الدولة الديمقراطية العلمانية على أنقاضها. وبالتالي فإن الطابع الديمقراطي والعلماني للدولة هو التحديد لطبيعتها السياسية. ومن ثم فإن الجوهر هنا هو الانطلاق من كيفية إنهاء الدولة الصهيونية، هنا نقطة المركز، والتي تستدعي التفكير في الآليات التي توصل إلى ذلك. وهي تنطلق من الطابع الاستيطاني للدولة الصهيونية، ومن دورها في إطار المشروع الإمبريالي. وبالتالي من أن حل مشكلة اللاجئين والمسألة اليهودية التي وجدت في فلسطين على ضوء الطابع الاستيطاني للمشروع الصهيوني، يتحقق فقط عبر إنهاء الدولة وليس من أية مسألة أخرى. ولهذا فإن الصراع هنا هو «صراع تناحري»، رغم أن ذلك لا يجب أي شكل آخر، بل ربما نكون في حاجة إلى أشكال أخرى. خصوصاً وأن الانطلاق من التعايش وليس النفي يجعل من الضروري أن يشارك كل المعنيين بتحقيق هذا الحل من «اليهود» العرب والأشكناز. وخصوصاً أيضاً أن الوضع الذي تبلور في فلسطين خلال العقود الماضية لا يسمح بأن يكون العمل المسلح هو الشكل الوحيد. وهذه مسألة تحتاج إلى بحث مستفيض نتيجة تعقيدات الوضع الفلسطيني.

لكن، هنا، نصطدم بصيغتين لهذا الحل. صيغة تنطلق من تأسيس دولة ديمقراطية علمانية فلسطينية، أي تنطلق مما هو قطري لتأسيس دولة قطرية، وفي إطار نضال فلسطيني. وهذه الصيغة ربما تعزز حل الدولة الواحدة كما جرت الإشارة إليه سابقاً، لأنها لا تأخذ تعقيدات الوضع الفلسطيني بعين الاعتبار. فهل في مقدرة الفلسطينيين إنهاء الدولة الصهيونية؟ وكيف يمكن

ممارسة النضال المسلح؟ هل، بالتالي، سنعود إلى النضال الديمقراطي، المدني، الشعبي فقط؟ هذه الصيغة لا ترى سوى جزء من الصورة، وهي هنا تتقاطع مع حل الدولة الواحدة، وإن بتفوق محدود. وهي، إذن، تنطلق من الجزئي الذي لا يصل إلى وعي الواقع، حيث يتجاهل - ككل نظرة قطرية- ترابط فلسطين في الإطار العربي، وهو الترابط الذي انطلقت منه النظرة الإمبريالية في تأسيسها للدولة الصهيونية وتكريس التجزئة.

وبالأساس كيف يمكن تغيير ميزان القوى؟

الصيغة الأخرى تنطلق من شمولية الرؤية، من السياق التاريخي لتشكيل المنطقة في صيغتها الراهنة، بما في ذلك وجود الدولة الصهيونية. وبالتالي من تحديد طبيعة هذه الدولة كأداة في إطار السيطرة الإمبريالية. بمعنى أن نشوئها في فلسطين كان كجزء من خطوات إمبريالية أخرى لفرض تفكيك الوطن العربي، وبالتالي تأبيد تخلفه، وضمان السيطرة المطلقة عليه.

هنا يكون من الخطأ رؤية الجزء بمعزل عن كلية الصورة. لأن ذلك سوف يجعل كل الحلول مستحيلة، لأنه يجعل الصراع جزئياً بالأساس، وفي وضع ليس مؤتياً لتطوير قوى قادرة على تغيير ميزان القوى. الأمر الذي يفرض أن يعاد الصراع إلى أسسه الجوهرية، حيث هو صراع عربي ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني. ومن أجل الاستقلال والوحدة والتطور والحدادة والدمقرطة والعلمنة.

ولهذا فإن الدولة الديمقراطية العلمانية هي هنا دولة عربية ديمقراطية علمانية، لأن الوصول إلى إنهاء الدولة الصهيونية ينطلق من افتراض تحقيق تغيير عميق في الجغرافيا السياسية العربية، تقوم على تحقيق توحيد عدد من الدول القطرية القائمة. وهو الأمر الذي يجعل الإنهاء مقدمة لأن تكون

فلسطين جزءاً من هذه الدولة الموحدة. وحيث دون هذا التغيير ليس من الممكن الحصول لا على دولة ديمقراطية علمانية ولا دولة مستقلة وعاصمتها القدس، ويكون كلية الوجود مهدداً، بما في ذلك الدول العربية الأخرى.

مسألة ميزان القوى:

حول إمكانات حل الدولة الديمقراطية العلمانية

ولأن الحل ينطلق مما هو قطري يواجه حل الدولة الديمقراطية العلمانية باعتراض أساسي ينطلق من أن ميزان القوى الراهن الذي لا يحقق حل الدولتين لا يمكنه أن يحقق الحل «الأعقد»، و«الأصعب»، أي حل الدولة الديمقراطية العلمانية⁽¹⁾، خصوصاً أنه يطرح على أنقاض الدولة الصهيونية.

هنا تجري الإشارة إلى ميزان القوى. وسيبدو وفق القياس الشكلي/السطحي بأنه أسهل على الدولة الصهيونية أن تتنازل عن الضفة الغربية وقطاع غزة لقيام دولة فلسطينية مستقلة، من أن تلغي ذاتها في إطار حل الدولة الواحدة. هذا واضح من حيث «الكم»، وبالتالي «المنطق»، في وعي قطاع من لازل يتمسك بحل الدولتين. ومن حيث المنطق تبدو المسألة هكذا، أي أن حل الدولتين هو أسهل من حل الدولة الديمقراطية العلمانية. لكن السؤال الذي ينطرح هنا هو: هل أن ميزان القوى الراهن يفرض تحقيق الدولة المستقلة؟ لقد توضح بأن ميزان القوى الراهن لا يعطي دولة مستقلة، على العكس فهو يفضي إلى فرض الأمر الواقع. إن القبول بـ «نصف حل»، أو بـ «حل مرحلي»، ينتج عن أن ميزان القوى قد تحول إلى الحد الذي يفرض على العدو أن يتنازل عن جزء من أجل إنقاذ الكل. أن يتنازل عن الضفة الغربية وقطاع غزة حماية لاستمرارية وجوده. لكن الوضع مختلف، حيث تحقق الانهيار في

(1) انظر النقاش الذي دار حول الدولة الواحدة والدولتين في

http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=151&table=table_149

الوضع الفلسطيني، وأيضاً في الوضع العربي، الذي أسس لنشوء نظم تابعة، والوضع الدولي الذي أنهى «الحليف الطبيعي للشعوب» (الاتحاد السوفيتي).

بمعنى أن «الحل المرحلي»، أو حتى «الحل الوسط»، يفرض أن يكون ميزان القوى قد إختلّ إلى الحد الذي فرض على العدو أن يقدم تنازلاً يرضي الطرف الآخر ولو مؤقتاً، أو يكون هو أيضاً مجبر على قبوله. في هذا الوضع يمكن أن يتحقق الحل الوسط. وبالتالي يجب أن يكون هناك ميزان قوى أولاً، ومتكافئ إلى حد ما ثانياً، ويمكن أن يشعر الطرفين بأن لا خيار أمامهما سوى القبول به ثالثاً. وهذا شرط حاسم، حيث يشعر العدو بأنه غير قادر على حفظ توازنه إلا بتقديم تنازل، ويشعر الطرف الآخر بأنه غير قادر على تحقيق انتصار حاسم. فيكون الحل الوسط ضروري هنا، بغض النظر عن الإطار الذي يضعه فيه كل طرف.

هل الوضع كذلك في فلسطين؟

قبل الدخول في تناول هذه المسألة يجب أن نسأل: ما هو ميزان القوى، وما الذي يحدده؟

يخضع ميزان القوى لطبيعة الصراع، حيث يتخذ أشكالاً متعددة، السياسية والدبلوماسية والشعبية والعسكرية. فالطبقات الشعبية تغير ميزان القوى حينما تتحد في انتفاضة شاملة، أو إضراب شامل، يخلخل قوة السلطة. وفي الحروب يخضع ميزان القوى لمدى التفوق العسكري لأحد الطرفين. وتدخل العناصر الأخرى كفعل مساعد في كل من الحالين.

وما من شك في أن طبيعة الصراع مع الدولة الصهيونية تفرض أن يكون صراعاً عسكرياً، ليس لأنها دولة احتلال استيطاني فقط، فهذه سمة

من سماتها، وهي في الواقع ليست السمة الجوهرية، بل لأنها مرتكز عسكري أولاً (واقصادي فيما بعد) للسيطرة الإمبريالية، حيث أتت كجزء من مشروع إمبريالي. وهذه هي سمتها الأساسية. وهو الأمر الذي كان يجعل منها قوة عسكرية عدوانية في سياق فاعلية المشروع الإمبريالي في الوطن العربي. كما كان يؤسس لأن تكون قوتها العسكرية قادرة على هزيمة مجمل القوى المحيطة بها. هذه من بديهيات أي حساب عسكري مادامت تسعى لأن تلعب دوراً إمبريالياً في المحيط.

إذن، الأفق العسكري مرتبط ليس بالفلسطينيين وحدهم، وبالتالي لا إمكانية لأن يؤسسوا قدرات عسكرية تخلّ بميزان القوى. ولأن الشكل العسكري للصراع هو الشكل الأساس، فإن الفعل الفلسطيني سوف يكون هامشياً في مقابل القوة الصهيونية. وفي هذا الوضع ليس من الممكن تحقيق لا حل الدولة الديمقراطية العلمانية ولا حل الدولة المستقلة، لأن التفوق الحاسم للدولة الصهيونية يجعلها تفرض تصوراتها، التي باتت واضحة لكل من يمتلك الحساب البسيط، والقائمة على حل الكانتونات المرتبطة بشكل ما مع الأردن.

وإذا كانت المقاومة الفلسطينية قد سعت لأن تؤسس قوة مقاتلة لكي تحقق «اختلالاً في ميزان القوى»، فقد تلاشت تقريباً خلال مسيرة نصف قرن، نتيجة جملة السياسات والرؤى التي حكمتها، والوضع الذي اختارته لذاتها، والذي لم يكن يسمح بأن تتحول إلى قوة بالفعل، إضافة إلى تحولات الوضع العربي التي كانت تسير نحو إتمام التبعية للسيطرة الإمبريالية. وبالتالي أصبحت «قوة ضغط سياسي» يستخدم العمل العسكري أحياناً، وبشكل محدود.

على ماذا اعتمد الضغط السياسي هذا؟

كانت تقوم المراهنات التي أسست لتبني البرنامج المرحلي، المؤسس لحل الدولة المستقلة في حدود سنة 1967، على عنصرين، الأول: النظم العربية المتكيفة أو السائرة نحو التكيف مع السياسات الإمبريالية الأميركية، حيث كان التحليل بأن ميل هذه النظم لحل القضية الفلسطينية، وبالتالي مساومة ذلك بالاعتراف بالدولة الصهيونية وقبولها كجزء من المنطقة، وضغطها على الولايات المتحدة، بعد أن أصبح النفط قوة ضغط مهمة، لتحقيق حل ينطلق من الشرعية الدولية، يمكن أن يكون عنصراً مهماً في قيام دولة مستقلة. وبالتالي قام الحل على الإفادة من طبيعة العلاقة القائمة بين تلك النظم (الكومبرادورية) والولايات المتحدة. فهل كان حجم هذه النظم ووضعها يسمح لها بالضغط؟ أو هل أن هذه العلاقة تؤسس لأن تقبل الولايات المتحدة فرض حل على الدولة الصهيونية؟

طبعاً توضح خلال العقود الماضية بأن هذه النظم أضعف من أن تضغط. ولقد عملت الدولة الأميركية على تكييفها وفق مصلحة الرأسمال الإمبريالي، وبالتالي إخضاعها من موقع التابع، لقد عملت من ثم على فرض خضوعها للدولة الصهيونية.

العنصر الثاني: الرأي العام العالمي، أو المجتمع الدولي. حيث جرى الانطلاق من أن تعاطف المجتمع الدولي مع قضيتنا كافٍ للضغط على الولايات المتحدة والدولة الصهيونية من أجل فرض حل وسط، هو حل «الشرعية الدولية» القائم على القرار 242 القاضي بالانسحاب الإسرائيلي من الأرض التي جرى احتلالها سنة، والقرار 194 القاضي بعودة اللاجئين 1967. وما من شك في أن نهوض المقاومة الفلسطينية قد أسس لتعاطف شعبي عالمي واسع، خصوصاً مع القبول الفلسطيني بحل وسط، هو الدولة المستقلة في حدود

سنة 1967. ولقد تبين خطأ ذلك، فرغم التعاطف لم يُفرض حل، ولم تتراجع الدولة الصهيونية عن سياساتها القائمة على ضم الأرض وتوسيع الاستيطان. وحيث ظل النشاط المساند للشعب الفلسطيني في حدود ضيقة، ولأهداف محدودة. كما ظل منحنياً لـ «حساسية» الموقف من اليهود والدولة الصهيونية، النابعة من الشعور بالاضطهاد التاريخي، الذي تكرر عبر الإعلام ليؤسس لما يشبه عقدة الذنب.

ولهذا لم يصل إلى حد الضغط الفعلي القائم على أساس المقاطعة، والحصار السياسي والدبلوماسي، والاقتصادي. حيث بدت كل هذه المسائل وكأنها استمرار للموقف القديم المعادي لليهود. كما كانت الولايات المتحدة في موقف الحامي المطلق لكل ممارسات الدولة الصهيونية، وبالتالي كانت تواجه كل ميل يسعى إلى فرض عقوبات أو مقاطعة أو ما إلى ذلك. كما عملت الرأسماليات الأوروبية في هذا السياق، وإن كانت بعض أطرافها تحاول أحياناً الضغط. وبالتالي ظلت الدولة الصهيونية خارج كل الضغط، وكل عقاب. الأمر الذي يطرح السؤال عن مدى التأثير الممكن للمجتمع الدولي وهو يخاف من العقاب ومن المقاطعة؟

إذن، على ماذا نراهن؟

من المخجل أن نتعامل مع قضيتنا وكأنها قضية مشردين يحتاجون إلى حل إنساني. ومن السذاجة المفرطة أن نعتقد بأن الضغط العالمي هو الذي يقود إلى تحقيق الحل الوسط. المسألة ليست مسألة عواطف إنسانية، أو «شحنة» حل ما. المسألة هي مسألة صراع مع الإمبريالية التي تعمل لتحقيق مصالحها عبر السيطرة على الوطن العربي. وكل الأوضاع المماثلة لم تحل سوى عبر هزيمة الإمبريالية.

أليس الزمن الذي مرّ على هذه المراهنة، مراهنة الدولة المستقلة، كافياً للوصول إلى نتيجة أنها فاشلة، وأنها لم تقدّ سوى إلى الدمار المستمر لقوى المقاومة، وهزال قواها العسكرية، وقوتها السياسية، وتحولها إما إلى سلطة فاشلة أو قوى هامشية تدور في فللكها؟

إن ما يتوضح اليوم أن ميزان القوى مختلّ بشكل مفرّج لمصلحة الدولة الصهيونية. وأن المراهنة على أن تضغط الولايات المتحدة على هذه الدولة من أجل حل وسط باءت بالفشل، على العكس من ذلك فقد تبدى أن الدولة الأميركية كانت تريد دولة صهيونية قوية وفاعلة، وقادرة على السيطرة. وأنها تمدّها بكلّ الإمكانيات العسكرية، وتدعمها سياسياً وكأنها هي.

وهذا الأمر يوضح بأن في المشروع الإمبريالي للسيطرة على المنطقة، ليس من مكان لدولة فلسطينية مستقلة على جزء من أرض فلسطين. وأنه ربما يكون لها مكان في الأردن فقط، في سياق المشروع الإمبريالي ذاته. أي بالتفاهم مع قوى كومبرادورية فلسطينية. وهو الأمر الذي يجرّ الفلسطينيين إلى أتون حروب أهلية جديدة.

في هذا الوضع يتساوى حل الدولة المستقلة والدولة الديمقراطية العلمانية. بمعنى أن الإصرار على تحقيق الدولة المستقلة يفترض تغيير ميزان القوى العسكري أولاً. لأن تحقيقها لن يكون ممكناً سوى عبر هزيمة الدولة الصهيونية، وهزيمة القوى الإمبريالية. وبالتالي مادام الأمر يتطلب تغيير ميزان القوى، يجب طرح ليس الحل الوسط بل الحل الأساس، لأنه وحده الذي يوجد الظروف التي تسمح بتطوير القوى المعنية بمواجهة الدولة الصهيونية والقوى الإمبريالية (ومن ثم حكماً النظم الكومبرادورية العربية). فالحل الوسط يطرح كحل مؤقت في أتون الصراع، وحين تتبلور قناعة لدى العدو كما أسلفنا، ولا يطرح كأساس لإستراتيجية. إنه حل لحظة، وليس أساس نضال

طويل. وهو الحل الذي يكون ممكناً في هذه اللحظة، وبالتالي ليس من الحكمة أن يطرح منذ البدء كحل ممكن، لأنه حينها لا يكون حلاً وسطاً بل الحد الأعلى الذي يقود، ربما، إلى حل وسط أدنى منه بكثير. وهذا ما نلاحظه اليوم بما يبدو أنه الحل الوسط.

لقد انطلق «العقل الفلسطيني» من تبسيط ساذج ومخلّ للمسألة، فاعتقد بأن المشكلة تكمن في أننا نريد كل فلسطين في وضع تبلورت فيه حقائق لا يمكن تجاوزها، وهي وجود الدولة الصهيونية، التي بدت أنها محمية من قبل الرأسماليات الإمبريالية (وهي كذلك). إذن، كما بدا لهذا العقل، يجب أن نلعب على الممكن، الذي هو الأرض المحتلة سنة 1967. وحينها يمكن أن يفيد الضغط العربي، ويقتنع جزء كبير من الرأي العام العالمي، الذي بدوره يمكن أن يمارس الضغط في بلدانه من أجل هذا الحل. وبالتالي بدأ أننا قمنا بالواجب حينما بدأت المقاومة، وأصبح لها وجود في بعض البلدان العربية، وبعض العمل والنشاط في الأرض المحتلة. ولقد جاء دور «الرأي العام» لكي يفرض الشرعية الدولية.

هذه الساذجة هي التي أوهمت بأن الدولة المستقلة باتت قاب قوسين أو أدنى، وأنها حتمية حالما نحصر هدفنا في حدود سنة 1967. ولقد تلاشى فعل المقاومة كما أشرنا، ولم يستطع الضغط الدولي أن يصل إلى المرحلة التي تفرض على الدولة الصهيونية تقديم «التنازلات المؤلمة» (كما يشير عادة بعض قادتها).

وإذا كان مثال جنوب أفريقيا يذكر بشكل متكرر، فإن القيمة الحقيقية له لا تتمثل في الضغط الدولي والحصار الاقتصادي، بل في قوة المقاومة التي جعلت للضغط الدولي قوة مساعدة. رغم الاختلاف العميق بين الوضعين الفلسطيني والجنوب أفريقي (وهذا ما يحتاج إلى نقاش). بمعنى أن

الوصول إلى حل وسط كان يقتضي تصعيد المقاومة، والتمسك الأشد بالحل الإستراتيجي، وتوسيع الصراع. وهو الأمر الذي كان يعني، وهو يعني الآن، التمسك بالحل الأساس، الحل الإستراتيجي، ومن ثم السعي لتغيير ميزان القوى.

ويمكن أن نشير هنا إلى أن فهم معنى ميزان القوى بدا خاطئاً لدى «العقل الفلسطيني». حيث كانت تعني الإشارة إلى ميزان القوى، الانطلاق من الاختلال المريع القائم لقبول ما يمكن الحصول عليه. أي الانطلاق مما يعطيه ميزان القوى، وليس تحديد ميزان القوى للبحث في إمكانية تغييره بما يحقق الأهداف التي نسعى إليها. ولهذا كانت التنازلات الفلسطينية تتتالي مع الاختلال المتصاعد في ميزان القوى. وهو الأمر الذي سيوصل إلى القبول بما تقدمه الدولة الصهيونية كونه الممكن في ظل ميزان القوى القائم. وهذه سمة الميل التكتيقي الاستسلامي، الذي لا يريد التفكير بتطوير المقاومة ويعتقد بأن المسألة تتعلق بالتفاوض الأجدى للحصول على شيء ما. وهنا مكمن المشكلة العميقة التي تسلت إلى عقل المقاومة الفلسطينية. وجعلت التفكير بكل فلسطين وهماً طوباوياً، لأننا لا نستطيع الحصول على الضفة وغزة. وهو الأمر الذي سيفتح إلى تنازلات مستمرة.

المشكلة إذن، ليست في حجم الهدف المطروح، بل في وعي الواقع، وفي الإرادة الضرورية لتغيير ميزان القوى بما يجعلنا نحقق الأهداف التي يطرحها الواقع، وليس ميزان القوى الراهن. حيث سيبدو تحقيق ما هو مخالف للرؤية الصهيونية مرتباً بتغيير ميزان القوى، سواء كان ذلك هو الدولة المستقلة أو الدولة الديمقراطية العلمانية. لكن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو وحده القادر على توحيد قطاعات الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة سنة 1948، وسنة 1967، وفي الشتات. كما أنه يلحظ دور «اليهود» المعنيين بالعيش المشترك في إطار دولة واحدة عربية الطابع علمانية البنية وديمقراطية.

وتمثل مصالح الطبقات الشعبية من العرب والأشكناز معاً (وهنا الإشارة إلى الأشكناز كونهم غير عرب، على خلاف السفرديم الذين هم عرب). وأيضاً ينطلق من أن القضية الفلسطينية هي قضية الوطن العربي نتيجة الدور الصهيوني في المشروع الإمبريالي.

انطلاقاً من ذلك يمكن تغيير ميزان القوى، وعلى أرضيته يقوم الحل الحقيقي، الذي يبتدئ بإنهاء الدولة الصهيونية.

الدولة الديمقراطية العلمانية كخيار

حينما أعيد طرح خيار الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين جرى النقد من زاوية غياب إمكاناته، وبالتالي بدا وكأنه خيار وهمي لا يحتمله ميزان القوى الراهن، الذي لم يحتمل حتى الدولة المستقلة التي هي «أخف» على الدولة الصهيونية. إذن، كان يجب أن نخفف من المطلب بدل أن نزيده. وهكذا إلى أن نكتشف بأن ما هو ممكن هو فقط ما يمكن أن تقدمه الدولة الصهيونية، ما تقبل به هذه الدولة.

لكن العودة إلى التأكيد على ضرورة إنهاء الدولة الصهيونية وقيام الدولة الديمقراطية العلمانية لا تنطلق من ميزان القوى الراهن، ولا يجب أساساً أن ينظر إلى المسألة انطلاقاً من ميزان القوى الراهن. فميزان القوى هذا يؤدي فقط إلى تكريس الرؤية الصهيونية الإمبريالية، وليس غير ذلك. لأنه مختل بشكل لا يوصف، وحيث أن الإمبريالية كانت في أوج قوتها، وقوى المقاومة في حالة من الضعف شديدة. وكل ما يجري من فعل مقاوم غير قادر على تغيير ميزان القوى بعد. وبالتالي يجب أن يعتبر ذلك منطلقاً لإعادة بناء القوى بما يؤسس لتحقيق تغيير عميق في ميزان القوى الراهن. إنه بالتالي هدف، وبشكل مدخلاً لإعادة بناء القوى، وغير مطروح لما

هو راهن، أي أنه ليس حلاً راهناً، وبالتأكيد ليس من حل راهن يحقق مصلحة الشعب الفلسطيني، نتيجة الاختلال المريع في ميزان القوى.

هنا سوف نلمس مسألة الربط بين الحل والراهن، حيث يجري الانطلاق من أن طرح الحل يجب أن يرتبط بإمكانات تحقيقه راهناً. وبالتالي لا يُطرح إلا الحل الممكن راهناً فقط. ولهذا بدا حل الدولة الفلسطينية المستقلة كحل ممكن وراهن سنة 1974، لكنه ظل كذلك لثلاثة عقود ونصف، لتسقط راهنيته، وليتحول إلى خيار إستراتيجي. وهنا سوف نلمس الربط بين الحل كراهن، والخيار كحل إستراتيجي يستلزم تغيير موازين القوى. ولقد ظل العمل على «الحل المرحلي» كحل راهن، وبالتالي دون تفكير في تغيير موازين القوى، بل انطلاقاً من ميزان القوى الذي كان يبدو قائماً في أواسط السبعينات، رغم أن ميزان القوى ذاك لم يكن في صالح حل على الصعيد الفلسطيني، ولقد تغير تغيراً عميقاً منذئذ، وخصوصاً منذ انهيار المنظومة الاشتراكية. لهذا لم يعد من الصحيح التعامل مع «الحل المرحلي» كحل راهن، بل كإستراتيجية أصبحت تحكم القوى الفلسطينية كلها.

أدى هذا التحوّل في طبيعة الحل إلى أن يبدو خيار الدولة الديمقراطية العلمانية كبديل عن هذا الحل، لكنه في الواقع كان هو الخيار الأساس. ولأن «الحل المرحلي» خرج عن مرحليته، ولم يعد راهناً بات في حاجة إلى تغيير موازين القوى، إلى فعل لتغيير موازين القوى، وليس إلى مراهنه على قوى ضغط، وتعاطف، وشرعية دولية، فهذه كلها هي نتيجة للفعل الواقعي. وفي هذا يتساوى الحل المرحلي مع الخيار الإستراتيجي، وبالتالي يبدو زائداً، لا قيمة له، فقد خرج عن أن يكون حلاً «في اللحظة الراهنة». فالتكتيك هو للراهن وليس للإستراتيجي، وإلا ما عاد تكتيكاً، أي تساوى مع الإستراتيجي، بات إستراتيجية. بمعنى أن طرح الحل ينطلق من أن إمكانات ميزان القوى الراهن تسمح بتحقيقه، أما الإستراتيجية فهي الخيار/ الهدف الذي يجري

العمل من أجل تغيير ميزان القوى لكي يصبح ممكناً. وربما في سياق تغيير ميزان القوى يمكن أن تُطرح حلول «مرحلية» يفرضها ميزان القوى في تلك اللحظة.

ولهذا فإن القول بأن طرح خيار الدولة الديمقراطية العلمانية هو طرح لا يرى الواقع، ولا يلمس ميزان القوى الراهن، ينم عن عدم وعي بالسياسة بمجملها. يخلط التكتيكي بالإستراتيجي، والمستقبلي بالراهن، والممكن الآن بالممكن غداً. وفي كل الأحوال يقوم على تجاهل هائل لدور الفعل الذاتي، لدور الشعب، والنضال، والإرادة. ويؤسس على ما هو قائم، على العفوي الذي يكون ردود أفعال على ما يجري في الواقع. فحين نطرح حلاً لمشكلة ندرس إمكاناتها للتو، أو في اللحظة، على ضوء ميزان القوى وجملة العوامل المؤثرة، لكن حينما نطرح هدفاً فلأنه هو «الحل المستقبلي» لوضع معين، والذي يستلزم تحقيقه فعل قوى لها مصلحة فيه. وهنا لا ننطلق من «الوضع القائم»، من ميزان القوى الراهن، بل من الإمكانيات التي يولدها هذا الهدف وتتحول إلى قوة فعلية عبر دور الأحزاب والقوى السياسية.

هذا الطرح يتسم بقصور الوعي، لأن الإمكانية في هذا الوضع لا تقاس بالراهن فقط، بل تقاس أساساً بما يمكن أن يولده الخيار/ الهدف من مفاعيل تفضي إلى أن يصبح تحقيقه ممكناً. بمعنى أن الحل الراهن هو ما تفرزه وتفرضه موازين القوى، ولهذا فإن القبول به هو قبول بالأمر الواقع المؤسس على موازين قوى مختلة. وبالتالي يكون الحل هو غير الخيار/ الهدف، أي غير المطمح، أو «الحلم» الذي يحقق المصالح، تأسيساً على أن الحل الراهن هو مناقض للمصالح، أو لا يحققها، لأنه يحقق مصلحة الأقوى، أو ينتقص من مصلحة طرف لمصلحة آخر. وهنا يكون فعل القوى السياسية أساسي في تحديد حدود هذا الانتقاص وهل من ضرورة في حدوثه، وبالتالي هل يمكن الفعل من أجل تغيير أكبر في موازين القوى؟

لهذا يجب أن تميّز بوضوح بين الحل والهدف/ الخيار. الحل هو ما هو ممكن راهناً، والهدف هو الذي يحقق مصالح طبقة أو شعب. وإن كان تحقيق الهدف هو حل لمشكلة، بالتالي لتحقيق الهدف يجب الشغل على تغيير موازين القوى. بمعنى أن المسألة تتعلق ليس بالتسرّع في اعتقاد أنه يمكن الوصول إلى حل الآن، أو توهم أن حلاً وسطاً يمكن أن يقبل به العدو، بل تتعلق في البحث عن إمكانات القوة التي يجب الشغل عليها. فقبل تشكل القوة ليس من حل، وبالتالي ليس من تحقيق للهدف.

إننا نتكلم، إذن، ليس عما يمكن أن «نحققه» الآن (ولقد تبين أن لا حل ممكن الآن أصلاً)، بل عن كيف يمكن أن نحقق ما يعبر عن مصالحنا؟ أي بالتحديد، كيف نغيّر ميزان القوى بما يسمح بتحقيق الأهداف التي تحقق مصالحنا؟

هنا يرتبط الهدف بالممكنات الواقعية لتحقيقه من جهة، وبالفعل البشري من أجل استثمار هذه الممكنات من جهة أخرى. وبالتالي يجب أن يتحوّل الهدف إلى مشروع سياسي، إلى فعل سياسي.

هذه البديهيّات تضيع وسط الضوضاء الرائجة. ولقد طرح الحل المرحلي انطلاقاً من أنه ممكن في لحظة، وكتعبير عن موازين القوى فيها، وبدا أنه محصلة ميزان القوى ذاك. لكنه بدا كوهم، لأنه لم يكن محصلة ميزان قوى، بل قام على مراهنة على فعل قوى أخرى (السوفيت والحرب الباردة، النظم العربية التابعة، وبالتالي محصلتها عبر الشرعية الدولية). ولقد تكرر تبيان أن هذه لن تكون محصلة ميزان القوى، الذي اختل بعنف خلال العقدين الماضيين، وبالتالي لم يعد من الممكن التوهم حتى بأنه يعطي المحصلة هذه. لكن الوضع الفلسطيني سار في اتجاه مخالف، حيث ضعف بدل أن يقوى. وكذا الوضع العربي. ولهذا توسعت التنازلات، وهي مستمرة إلى أن تكون

المحصلة هي ما تريده الدولة الصهيونية ذاتها، أي تصورها للحل. بمعنى أن هذا الحل أضعف القوى بدل أن يطورها، ولم يفعل سوى إدخال الوضع الفلسطيني في نفق مظلم.

فإذا كانت المقاومة حين نشوئها قد تخلت عن حساب القوة العربية، وحصرت القضية في يدها كونها الممثل الشرعي والوحيد، فقد أفضى تكتيكها الذي إنبنى على الضغط عبر السيطرة على الأردن ثم لبنان وإتخاذها رهينة، إلى ترهل قوى المقاومة وتهميش ممارساتها، ثم تشتيتها في بقاع الوطن العربي بعد الحرب الصهيونية سنة 1982. فضعف وضعها في المخيمات وفي دول الطوق. ثم أفضى اتفاق أوسلو إلى أن يصبح الشعب الفلسطيني هو فقط وحصراً «سكان الضفة الغربية وقطاع غزة»، فانتهى دور الشتات بعد أن كان جرى التخلي عن فلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1948، ثم عن اللاجئين كذلك. ثم دخل سكان الضفة وغزة في تناقض مع «السلطة الوطنية الفلسطينية». وبقي الرهان «الفلسطيني» على الرأي العام العالمي والشرعية الدولية دون أن يتحقق شيء، أو يظهر ما يشير إلى أنه يمكن أن يتحقق شيء. ومن ثم بنتنا إزاء سلطتين لا تمتلكان سلطة.

إن تحوّل التكتيك هنا إلى إستراتيجية أفضى إلى تدمير القوى وتشتيتها، وبالتالي الوصول إلى الفشل الكامل. لهذا بات يجري الاعتراف بأن حل الدولتين قد إنتهى. وهنا بدل التفكير الشكلي في الخيارات/الحلول يجب التفكير العميق في كيف يمكن أن يتحوّل الهدف إلى ممكن. فليس الوضع القائم يسمح بحلول «منصفة» ضمن ميزان القوى الراهن، لا حل الدولتين ولا حل الدولة الواحدة الذي بات يُطرح كبديل له. لأنها حلول تنطلق من محاولة «الحصول على ما هو ممكن»، وما هو ممكن هو فقط ما تقرره الدولة الصهيونية، ولا يمكن غيره في هذه اللحظة.

إذن، من الضروري العودة إلى فهم طبيعة الصراع من أجل تأسيس القوى التي يمكنها تغيير ميزان القوى. فحين يُطرح هدف لا يُطرح على ضوء الممكن، بل يُطرح على ضوء ما هو ضروري، وبالتالي يجري العمل لبناء إمكانات تحقيقه. هذه هي طبيعة الصراع، فما الهدف الضروري في فلسطين؟



الفصل الثالث

حول طبيعة الدولة الصهيونية

وأفق الصراع العربي الصهيوني الإمبريالي



لا يمكن أن نحدد طبيعة الصراع مع الدولة الصهيونية، وأن نضع السياسات في مواجهتها، وأن نقدم البدائل، دون أن نحدد طبيعتها. هذه بديهية أولى، وهي في جوهر الموضوع، لأن كل تحديد خارج هذا التحديد لن يفضي إلى حلول صحيحة، أو سياسات يمكن أن تفضي إلى تغيير موازين القوى، أو بالأساس تحديد الموقف الصحيح منها. ومن ثم الوصول إلى هزيمتها (رغم أن هناك من يرتعب من ذكر ذلك، رعباً من الدولة الصهيونية ذاتها، و«تقديراً» لموازن القوى القائمة، وليس لما يمكن أن نؤسس في المستقبل).

وإذا كانت التصورات واضحة منذ بدء المشروع الصهيوني، ومع قيام الدولة الصهيونية، والطريقة التي أقيمت فيها، ومن ثم مع بدء المقاومة الفلسطينية، فقد أصبحت المسألة اليوم هي الانطلاق من القبول الواقعي بها، والتكيف مع قوتها، و فقط التفكير في الحصول على «شيء ما» استناداً إلى «الشرعية الدولية» كما أشرنا في الفصول السابقة. بمعنى أن اختلال موازين القوى، والشعور بالعجز عن تغييرها، فرضا قبول الأمر الواقع، وباتت المسألة هي مسألة «استجداء» القوى الإمبريالية بتقديم شيء ما للفلسطينيين. وهنا تقرر أن يشطب على التصور حول طبيعة الدولة الصهيونية، لكن هذا الشطب كان يعني السير وراء أو هام، هي بالتحديد «قرارات الشرعية الدولية»، وإمكان أن «تعطف» القوى الكبرى على الفلسطينيين بإعطائهم «دولة» كما عطفت على الحركة الصهيونية. لكن كان التدقيق في طبيعة الدولة الصهيونية سيقود حتماً إلى القول بأن لا إمكانية لذلك، لأنه لا مكان للفلسطينيين على أرض فلسطين، انطلاقاً من رؤية الدولة الصهيونية ذاتها، كما من القوى المهيمنة في الوضع الدولي.

وربما كان الهروب من تحديد طبيعة الدولة الصهيونية هو خشية على الوهم ذلك من أن يتكسر، أو خشية من أن تطرح العودة من جديد لتغيير موازين القوى عبر النضال. ولهذا بات الهدف هو الخضوع أكثر للقوى

الإمبريالية، وخصوصاً الإمبريالية الأميركية كونها «صاحبة الحل». والتكيف مع السيطرة الإمبريالية، والتساوق مع النظام الكومبرادوري العربي. حيث وفق ذلك يمكن أن يجد الكومبرادور الفلسطيني موقعاً له كما يعتقد.

لهذا تنفرض الحاجة إلى تحديد طبيعة الدولة الصهيونية من أجل تحديد إمكانات الصراع معها. وما من شك في أن أي ميل لتطوير المقاومة يفترض العودة إلى ذلك، وبالتالي تحديد علاقة الدولة الصهيونية بالسيطرة الإمبريالية. من أجل تحديد الإستراتيجية الصحيحة.

ما هي طبيعة الدولة الصهيونية؟

يمكن هنا تلمس جملة عناصر، فهي لم تقم بفعل ذاتي، بل تأسس الفعل الذاتي في ترابط مع ميل الدول الرأسمالية الأوروبية للاحتلال. وإذا كانت المشكلة اليهودية ذات جذور في أوروبا نتيجة الصراع ضد اليهود، سواء لدورهم الاقتصادي في مراحل تاريخية سابقة، أو لدورهم الثوري كفئات غدت مهمشة، فقد بدوا كحاجة ضرورية حينما صممت تلك الدول على احتلال الأجزاء الباقية من الوطن العربي، لأن تجربة محمد علي باشا والتي مصر في سعيه في الربع الأول من القرن التاسع عشر إلى فرض السيطرة على المنطقة، جعلتهم يخشون عودة روح الوحدة وتأسيس دولة عربية. الأمر الذي جعلهم يفكرون في قيام «دولة حاجز» في فلسطين. خصوصاً والرأسمالية تنهض في أوروبا، وتبحث عن مواد أولية وعن أسواق.

وإذا كانت أوروبا زحفت في القرون الوسطى على الوطن العربي تحت شعار المسيحية، كون فلسطين هي مهد المسيح، وبالتالي كانت تعتقد بأنها من حق المسيحيين، وبالتالي كان الدين المسيحي هو شعار «الزحف المقدس» آنئذ، فقد ارتأت أنه يمكن استغلال اليهود في هذا الإطار، للتخلص منهم من

جهة، ولتحويلهم إلى دولة/ قاعدة، ومستوطنين/ مرتزقة في خدمة مشروع السيطرة الإمبريالية، وانطلاقاً من كون فلسطين هي «أرض اليهود» من جهة أخرى.

ولهذا تشكلت الدولة الصهيونية على هذا الأساس، وهو أساس متين لا فكاك فيه. وستبقى آثاره واضحة في كل المراحل. لأنه يؤسس لتكوين «ملحق»، يحتاج إلى الدعم المستمر.

إذن، لا يمكن النظر إلى الدولة الصهيونية إلا كونها أداة/ جزء في المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي، وضمان تجزئته وتخلفه. وبهذا فالدولة الصهيونية هي أداة ومرتكز في إطار المشروع الإمبريالي. بمعنى أنه لا يمكن النظر إلى هذه الدولة إلا كجزء من المشروع الإمبريالي. إنها أداة إمبريالية. إنها استتالة إمبريالية.

ثم أنها مشروع استيطاني، حيث تشكل الكيان من مهاجرين يهود قدموا من أوروبا أولاً، ثم بعد قيام الدولة الصهيونية من الوطن العربي، ومن بلدان أخرى. وهي في هذه الحالة مشابهة لوضع الجزائر وجنوب أفريقيا، وقبلاً أميركا الشمالية والجنوبية وأستراليا. حيث فرض فيض السكان على الأوروبيين البحث عن مناطق جديدة، وجرى تصدير كل «المارقين» والمغامرين، أو الذين يبحثون عن المال. لكن كما أشرنا، فقد ارتبط تصدير اليهود إلى فلسطين بمشروع رأسمالي إمبريالي. وبالتالي أصبح التنازع على الأرض هو الأساسي، وبات ترحيل الفلسطينيين هدفاً جوهرياً، حيث ليس من الممكن أن تتحقق السيطرة، ويستقر المستوطنون دون ذلك. وهو الأمر الذي أنتج ليس السيطرة على الدولة كما يفعل الاستعمار بل وعلى الأرض كذلك، وجرى تشريد جزء كبير من السكان الأصليين، عبر المجازر والقتل والطرود.

وبهذا لم يعد الأمر يتعلق بالتنازع على سلطة، أو بتحقيق الاستقلال عن قوة مستعمرة خارجية، بل بات الوضع أعقد من ذلك، وأصعب. فهناك فلسطينيون مشردون، في فلسطين وخارجها، وهناك مستوطنون باتوا يقيمون على أرض فلسطين، وسيطرون على أراضي واسعة، وعلى المياه، وعلى مجمل الاقتصاد. ويعيش الفلسطينيون المتبقون في أرضهم مهمشين، ويعاملون على أنهم أغراب، وليسوا من صلب الكيان. وهنا سنلمس بأن الوضع الديموغرافي يميل لمصلحة المستوطنين كونهم أصبحوا يشكلون حوالي 80% في إطار الدولة الصهيونية. رغم أن العدد سيكون قريباً من التساوي مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة (الذي أخرج أخيراً من إطار الدولة دون أن يحصل على الاستقلال). وهذه الوضعية هي التي منعت ضم هذه المناطق قانونياً، لكن الدولة الصهيونية عملت وفق سياسة «الضم الزاحف»، حيث السيطرة المستمرة على أراضي الضفة الغربية، وحيث التوسيع المستمر للمستوطنات هناك. وبالتالي فإن الهدف هو السيطرة على كل الأرض وتغيير الطابع الديموغرافي فيها لمصلحة «دولة يهودية خالصة».

وهي كيان رأسمالي، حيث أن طابعها الاستيطاني، ودورها العسكري (الذي سيشار إليه تالياً) يفرضان وجود ممولين، لأن الوجود الاقتصادي، في البدء حيث لم يكن هناك اقتصاد أو كان هامشياً، واليوم حيث كلفة تأسيس «البنى التحتية» (البناء والتأهيل)، والحفاظ على جيش ضخم ومتطور، لا يحتمل كل هذه الكلف الضخمة. وهو الأمر الذي فرض تعهد الدول الرأسمالية بالتمويل عبر المساعدات الضخمة، وعبر مد الدولة بالتطور التقني، وأيضاً فتح الأسواق لسلعها خارج نطاق الآليات الاقتصادية الطبيعية (أي المنافسة الحرة). وهي بالتالي تظل قائمة على أساس الدعم الاقتصادي (المباشر وغير المباشر)، وتوفير الأسواق والأموال والتقنيات. لهذا فإن ما يقارب نصف دخلها «القومي» هو نتاج كل هذه المساعدات، الأمر الذي يشير إلى أن «نفض اليد» منها يعني انهيارها.

لهذا لا نستطيع إلا أن ننطلق من أن الطابع الرأسمالي هو طابع ملازم لوجود الكيان، و مترابط مع الدور الذي يقوم به. وأي سعي لتجاوزه لا يعني سوى تجاوز الكيان ذاته. وهنا لا ينشأ استغلال الفلسطينيين الباقين في الأرض المحتلة فقط، بل يجري استغلال «اليهود» ذاتهم، وخصوصاً الذين هم من أصل عربي وشرقي (السفرديم). وهو الأمر الذي يؤسس لشكل من أشكال الصراع الطبقي يترابط مع الصراع الوطني، أو يجب أن يترابط مع الصراع الوطني، والصراع في الإطار العربي العام.

والدولة الصهيونية بالتالي قامت على أساس ديني، حيث أنها «دولة اليهود»، أو «الدولة اليهودية». ولما كانت اليهودية ليست قومية فقد أصبح الدين هو البديل عن ذلك لتوحيد أفراد من أمم مختلفة، في أوروبا وروسيا والوطن العربي، وحتى في الحبشة والهند. وهنا يجري تحويل الدين إلى قومية، رغم الاختلاف العميق بين مكونات المجتمع «الجديد»، والتميزات الواضحة بين الغربيين (الأشكناز) والشرقيين العرب (السفرديم). وكذلك بين الغربيين أنفسهم، رغم أنهم باتوا «الطبقة» المسيطرة في الدولة الصهيونية.

ولقد فرض تبرير الاستيطان التعلق بمسألة ما، تربط هؤلاء اليهود بفلسطين، ولهذا كان الدين هو هذه المسألة، كما كان الأمر بالنسبة للحروب الصليبية. حيث كانت أصول اليهودية والمسيحية. ولاشك في أن أصول اليهودية وكل الأديان هي هنا، وهو الأمر الذي جعل الدين المسيحي هو العنوان لحروب الفرنجة ضد المنطقة، فالمسيح عاش في فلسطين. لكن كل هذه الديانات، كما كل الأساطير، هي تراث العرب، وهي لحظات في صيرورة تطورهم الفكري وتبلورهم القومي.

وبالتالي فإن تشكيل الكيان على أساس ديني يؤسس لصراعات من المستوى ذاته. وهو ما يفرض على الدولة الصهيونية أن «تكسر» الطابع

القومي للمنطقة عبر إغراقها في صراعات طائفية ودينية، وتحويلها إلى فيسفساء من الكيانات الطائفية. كما أنها تؤسس للتمييز بين «اليهود» وغير اليهود، أي العرب. حيث تتعامل مع العرب في فلسطين كأقلية غير مرحب بها، ورغم أن هؤلاء «مواطنون» وفق القوانين، إلا أن التمييز ضدهم قائم.

الدين هنا يُستغل لتغطية مشروع إمبريالي. لهذا فالكيان يتخذ صبغة دينية، وبالتالي يغذي الوعي الديني ويعيد إنتاجه في المستوى السياسي. وهو الأمر الذي يفرض أن يواجه بالطبقي استناداً إلى النقطة السابقة، والقومي كون اليهود ليسوا قومية، وكون المشروع يطال تفتيت قومية أخرى، هم العرب.

وأخيراً فإن الدولة الصهيونية هي دولة «عسكرية»، رغم الطابع الديمقراطي لنظامها السياسي. حيث أن دورها المشار إليه في إطار المشروع الإمبريالي، وكونها تأسست عبر اقتلاع شعب آخر، فرض أن يكون المجتمع معسكراً. أي أن يكون خاضعاً للسلاح، وأن يكون للجيش الأولوية في كل السياسات الاقتصادية والمالية. وأن يجري التركيز على التطوير العسكري وامتلاك التكنولوجيا العسكرية الأكثر تطوراً، وأن يكون المستوطنون في الجيش أو في الاحتياط. وبالتالي أن يكون في احتكاك دائم مع المحيط الذي يصنّف بأنه معاد، وأنه ليس من الممكن التعايش معه إلا عبر القوة والسيطرة. وهو الأمر الذي يجعل الدولة الصهيونية تسعى لاستمرار تفوقها المطلق على كل بلدان المنطقة، وبالتالي أن تبقى في علاقة وثيقة (عضوية) مع الدولة الإمبريالية الأقوى لكي تضمن ذلك. وهذا يعزز من طبيعة ارتباطها بالدول الإمبريالية. ومن طابعها الرأسمالي كما أشرنا للتو.

وما من شك في أن طبيعة تأسيس الكيان، واتخاذها طابعاً دينياً معيناً، وكذلك الدور الممكن له في إطار الإستراتيجية الإمبريالية للسيطرة، يجعل من

الضروري أن يبقى «اليهود» في حالة تشكك وحذر وتعادي مع هذا المحيط. وبالتالي أن يظل الميل لتطوير القوة العسكرية، ولخوض حروب استباقية سياسة دائمة، وتحظى باقتناع من كل اليهود المقيمين في هذا الكيان، وفي العالم كذلك.

وبهذا سيبدو متحفزاً للحرب في كل الأحوال، ويبدو ساعياً لتحقيق البيئة التي تضمن له البقاء المستمر. وهذا لن يتحقق إلا عبر السيطرة على الأرض الضرورية لنشوء كيان قابل للحياة (فيما يخص الاقتصاد، والنمو السكاني)، والقوة الضامنة لسيطرة كاملة على كل المنطقة، ومنطقة مفككة منهكة ومدمرة. لقد إنبتت الرؤية الإمبريالية منذ البدء على أن الوطن العربي هو وحدة واحدة، وأن المطلوب هو منع تطوره لكي تبقى إمكانية السيطرة الطويلة عليه ممكنة، ولكي تظل إمكانية السيطرة على النفط قائمة، وأيضاً لكي يبقى سوقاً للسلع المنتجة في المراكز. لقد انطلق المشروع الإمبريالي إذن من أنه لا يجب أن تنمو قوة تستطيع النهوض. ولهذا ترابطت سياسة التجزئة (سايكس/بيكو) بالسعي لإقامة كيان/ حاجز وقاعدة، من أجل ضمان إعادة إنتاج البنى المتخلفة الموروثة من القرون الوسطى.

لهذا فأن فكرة أن الدولة الصهيونية هي الحل للمسألة اليهودية ستبدو ساذجة وسخيفة هنا، لأن هذا الحل لا يتحقق إلا عبر تدمير العرب وفعل ما فعله المستوطنون الأوروبيون في أميركا. إنه حل يقوم على التدمير، وعلى أن يتحول المستوطنون (الذي يقال أن الحل هو حل إنساني لهم نتيجة ما عانوا في أوروبا) إلى «جيش مرتزقة» في المشروع الإمبريالي. وبالتالي فهم يلقون في أتون حروب مستمرة. هذا هو دورهم المركزي، ولهذا لا يجب أن يُقنع اليهود بأنه يمكن أن يتعايشوا في إطار المنطقة من خلال تحقيق «السلام»، رغم كل الحديث عن «السلام». فلا الطغم الإمبريالية تقبل بأن ينتهي الدور العسكري للدولة الصهيونية، الذي هو ضرورة لها. ولا الأساس الذي قامت

عليه الدولة - وهو تدمير شعب آخر- يمكن أن يسمح بالقبول بتسوية، لأنها تفقدتها مبرر وجودها ودورها. إنه صراع هيمني مستمر. فما تحقق هو بناء قاعدة عسكرية جرى تركيب مجتمع ودولة عليها، استناداً إلى منظورات توراتية.

السمة الأساسية:

لكن ما الأساسي في كل هذه السمات؟ هل كونها كيان استيطاني؟ أم طابعها الديني؟ أم طابعها العسكري؟ أم كونها جزء من المشروع الإمبريالي وأداة أساسية من أدواته؟ أم كونها تقوم على التمييز العنصري؟

ما من شك في أن التحديد مهم هنا من أجل تحديد التناقض الرئيسي، وبالتالي أولويات المهمات وطبيعتها. فما من شك في أنه احتل فلسطين، وقام بتهجير جزء كبير من سكانها، ولازال يمارس القمع والاضطهاد والتمييز العنصري والديني (أو العنصري/ الديني كونه لا يمثل كياناً قومياً)، ولقد ألغى إمكانية قيام كيان سياسي للسكان الأصليين. وبالتالي يبدو تناقضه هنا، ومع الفلسطينيين بالذات. وهذا ما كان أساس «الفلسطينة»، ولكن إن تحديد طبيعته الجوهرية هي التي تجعلنا نحدد التناقض الرئيسي بشكل صحيح.

لقد كان مرتكز بناء المشروع مبنياً على طموح إمبريالي يهدف إلى السيطرة على الوطن العربي، ولم يكن في وارد اليهود أن لهم وطن يجب أن يعملوا من أجل العودة إليه، لأنه لم يكن من رابط بينهم وبين فلسطين سوى عبر الكتاب المقدس الذي هو التوراة، وهو الربط ذاته الموجود لدى المسيحيين في الإنجيل. ولهذا جرى تمويل المشروع، وجرت رعايته، ومدته بكل سبل القوة منذ البدء. ولقد ارتبط تنفيذه بفرض اتفاق سايكس/ بيكو الذي قسّم المشرق العربي إلى دول متعددة، كانت مستعمرة، ثم «استقلت»، دون

أن يسمح لها تحقيق التطور، أو الوحدة. ولأنه خلق بنية تحتية لمئات آلاف المستوطنين، الذي أصبحوا ملايين. ولأن ضمان أمنهم يحتاج إلى جيش قوي وأسلحة متطورة، فقد كانت الدول الإمبريالية هي القادرة على التمويل، وضمان الأمن، وحماية المشروع سياسياً، وفرضه على العالم.

هنا يكون «العنصر الخارجي» هو الأساس في تكوين الكيان، وفي استمرار وجوده، رغم التطور الصناعي والزراعي والتكنولوجي الذي يقوم عليه. لأن كلفة الدور العسكري هي أكبر من مقدرة الكيان ذاته. لهذا نجد أن كل الدراسات التي تتناول التكوين الاقتصادي الصهيوني، وتشكل الدخل «القومي» تشير إلى أن كتلة أساسية من هذا الدخل تأتي عن طريق المساعدات المالية المباشرة (التي هي أضخم مساعدات تقدم)، والمساعدات الاقتصادية غير المباشرة (عبر الجوتا في الأسواق المحلية أو الأسواق المهيمن عليها، وعبر الخبرات التكنولوجية المتطورة). وبالتالي ليس من الممكن أن يستمر الكيان انطلاقاً من قدراته الذاتية، لهذا فهو يحتاج إلى ممول دائم. والى داعم دائم، ومتعهد دائم. وهو الأمر الذي يجعل دوره الرئيسي منصباً على الفعل الذي يمارسه في إطار الإستراتيجية التي يضعها «الممول»، أي الرأسمالية.

من هنا يكون من الضروري الانطلاق من مجمل الإستراتيجية الإمبريالية وليس من رؤية مجتزأة للدولة الصهيونية. لأن أساس الدور مرتبط بالإستراتيجية الإمبريالية ذاتها. وبهذا يكمن التناقض الرئيسي هنا. وبالتالي فإن الطابع العسكري للدولة الصهيونية هو الجوهري، وما المظاهر الأخرى سوى من أجل تحقيق هذا الدور، رغم آثارها المروعة، فهو قاعدة عسكرية أقيم عليها مجتمع ودولة كما أشرنا للتو. حيث أن الرؤية الإمبريالية انطلقت، ولا زالت تنطلق، من ضمان السيطرة على الوطن العربي، وهو الأمر الذي يفرض تكريس التجزئة التي كرسها النظام الاستعماري، وبقاء البنى الاقتصادية الاجتماعية متخلفة ما قبل صناعية حديثة، وتكريس

قوى كومبرادورية في النظم ومهيمنة في الاقتصاد المحلي. وفي هذا الوضع يكون دور الدولة الصهيونية دوراً رادعاً يتدخل عند الحاجة - كما كان خلال العقود الخمس الماضية-، أو مهيماً في إطار الإستراتيجية الإمبريالية - كما كان يجري التحضير في الفترة السابقة، مع سيادة ميل الإمبريالية الأميركية للسيطرة الشاملة-.

لقد جاء الاستيطان في سياق تشكيل «قاعدة عسكرية» وليس من أجل إيجاد مأوى ليهود مضطهدين، وإن كان استغلّ الاضطهاد من أجل جرّهم إلى هذا المنزلق. أو حتى كان الاستيطان لاستغلال شعب كما هو الأمر في جنوب أفريقيا. وكان استغلال الدين لتبرير التخلص من اليهود الذين باتوا عبئاً على الرأسمالية الأوروبية. كما من أجل تبرير السيطرة على «الأرض المقدسة»، أي لتبرير أسطورة الرابط التاريخي بفلسطين (كما جرى خلال الحروب الصليبية، ولهدف مشابه). وكان ضرورياً التثبيت بالدين (رغم علمانية الرأسمالية) من أجل إنجاح كل ذلك. وكان ضرورياً تحويله إلى قومية لكي يموه طابعه الحقيقي. ولولا الميل الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي، وصياغة جغرافيته السياسية بما يسمح بتحقيق ذلك، ويمنع كل إمكانات نهوضه، لما جرى التفكير في حل «المسألة اليهودية» (التي هي مشكلة أوروبية) في الوطن العربي، وربما حلت بأشكال أخرى، ليست الرأسمالية هي من كان قد قام بها.

هذه مسألة جوهرية في تحديد طبيعة الدولة الصهيونية، وسوف يفضي الزيغان عنها إلى نتائج مربكة وربما مرعبة. حيث لن يكون ممكناً النظر إلى موازين القوى إلا انطلاقاً من هذه المسألة الجوهرية. وسوف يقود التركيز على الفلسطنة إلى العجز عن رؤية أية إمكانية لتعديله، نتيجة عدم تناسب القوى بالأساس. وهو الأمر الذي كان المدخل للقبول بتسويات جزئية، بدت اليوم أنها مستحيلة كذلك. وهو ما قد يفضي إلى خيار وحيد هو: الاستسلام.

إذن، سيبدو التناقض مع الدولة الصهيونية لصيق إلى أبعد الحدود بالتناقض الأساسي مع السيطرة الإمبريالية على الوطن العربي، وكجزء من تناقض الطبقات الشعبية في الوطن العربي أيضاً. وانطلاقاً من ذلك يمكن تعديل موازين القوى، ويجب أن ينبني على ذلك. وهنا يحسم الصراع، وليس في أي مكان آخر. كيف؟ هذا ما يجب التفكير فيه، ووضع الرؤية التي تفضي إلى حسمه. فهو بالتالي مرتبط بالصراع ضد الكومبرادور العربي، ولن يتحقق تعديل موازين القوى إلا بكنس هذا الكومبرادور. وهو الأمر الذي يفرض أن يتطور الوعي الطبقي لدى الطبقات الشعبية في الوطن العربي بما يؤكد هذا الترابط، وبالتالي يؤكد على دورها المحوري في الصراع، ليس فقط ضد النظم الكومبرادورية، وليس ضد السيطرة الإمبريالية فحسب، بل وضد الدولة الصهيونية كونها أداة متناسقة مع كل هؤلاء، وخاضعة لفعل الإمبريالية، وتلعب دوراً في إجهاض تطور الوطن العربي كله. فهي حاجز صدّ ليس ضد الوحدة القومية فقط، بل هي كذلك حاجز صدّ ضد التطور الصناعي والاقتصادي عموماً، هذا التطور الذي هو ضرورة من أجل مقدرة الطبقات الشعبية على العيش.

تمظهرات الصراع:

طبعاً، سنلمس بأن تلك الطبقات تعاني من دور إمبريالي للدولة الصهيونية، هو دور «المكسّر» لكل نهوض، والشالّ لكل إمكانية للتقدم، وبالتالي المتدخل في اللحظة التي ترى الإمبريالية أن تدخله بات ضرورياً. وهو، من ثم، دور «لحظي»، أي لا يتمظهر في السيطرة المستمرة، والقهر المستمر، رغم كل جوهريته. وهذه المسألة هي التي تسمح بتكريس الفصل في الصراع بين أن هناك ضرورة عربية لمواجهة الدولة الصهيونية. وبين أن فعله ليس ملموساً إلا في لحظة ما. وهي التي تفتح لنشوء التصورات حول أنه «دولة احتلال» في فلسطين فقط. وبالتالي تكرر الميل لاعتبار أن الطبقات

الشعبية في الوطن العربي ليست معنية بهذا الصراع، وأن كل دورها هو «التعاطف» مع الشعب الفلسطيني ومساعدته. رغم أنها في صلب الصراع، وهي مستهدفة فيه. مستهدف تطورها وتقدمها، ووجودها بالأساس.

في المقابل، سوف نلمس الميل المعاكس في فلسطين، حيث أنها تعاني من الواقع الاستيطاني الاحتلالي، ومن التمييز الديني/العنصري، ومن القتل والتشريد، والتدمير الاقتصادي والعلمي. ففلسطين هي القاعدة التي أقيم عليها الاستيطان كقاعدة، الذي فرض التهجير، وارتكاب المجازر من أجل ذلك لكي تصبح الدولة الصهيونية «يهودية الطابع». والفلسطينيون هم من فقد الأرض، وبات جزء كبير منهم «لاجئين» يعيشون في المنافي في ظروف شديدة الصعوبة، والجزء الآخر «إسرائيليين» من الدرجة العاشرة، يعانون من التمييز، ومن التهميش، ومن كونهم «طبقة دنيا» مفقرة في الغالب. والجزء الباقي يعاني من الاحتلال، لكن أكثر من ذلك من القتل والتدمير المنهجي، وخصوصاً تدمير الأساس الاقتصادي الذي يسمح له بالعيش، من أجل حصرهم في كانتونات غير قابلة للحياة بهدف دفعهم إلى الهجرة (الترانسفير الاقتصادي). وهذا كله هو الذي يجعل التناقض هنا «ساحن»، ومتفاقم بشكل يومي، ودموي واضح. وهو الأمر الذي كان يقود إلى الفلسطنة، أي إلى الرؤية الشكلية التي تقول بأن الصراع هو صراع فلسطيني ضد الدولة الصهيونية. لكن هذه رؤية شكلية ترى المظهر وتتجاهل الأساس. ترى لحظة تفجر الصراع، ولا ترى كلية الصراع. أو ترى مظهر الصراع في هذه اللحظة ولا ترى جوهره. كما الشكل المعاكس الذي لمسه للتو فيما يتعلق بالطبقات الشعبية في الوطن العربي. حيث يكون عدم تفجر الصراع برهاناً على عدم وجوده.

وبالتالي يمكن التحديد بأن هناك تناقض أساسي مع كل الطبقات الشعبية في الوطن العربي، تناقض مع وجودهم، ومع طموحهم إلى التطور والحدثة والوحدة، وإلى وضع معيشي أفضل. يتخذ مظهر صراع مع الفلسطينيين

الآن كون أرضهم هي نقطة الارتكاز. وكون نهوض وقوة الدولة الصهيونية يعتمدان على السيطرة على هذه الأرض وتثريد سكانها. إذن، هنا يتمركز الصراع الآن. رغم أن حسمه يتطلب النظر إلى طبيعة الصراع ذاته، أي كون الدولة الصهيونية جزءاً في المشروع الإمبريالي للسيطرة. وبالتالي يجب التفكير في كيفية تعميم المواجهة لكي لا تنجح السيطرة في فلسطين، ولكي نضمن تحقيق التطور والوحدة والحدثة. أي يجب النظر إلى جوهره وليس إلى مظهره الراهن فقط.

إن هذه الوضعية تفرض ترتيب آليات الصراع وفق مظهراته، لكن دون أن يعني الفصل بين هذه المظهرات، أو تجاهل أنها مظهرات لصراع واحد. وهنا يمكن ترتيب أولويات كل «منطقة»، أو كل جزء من الطبقات الشعبية، ويمكن ترتيب العلاقة بين هذه الأولويات. وهو في كل الأحوال صراع موحد ضد القوى الإمبريالية والدولة الصهيونية والنظم الرأسمالية التابعة في البلدان العربية. أولوياته تتحدد انطلاقاً من «عنصر التماس»، لكن ستصّب بالضرورة في تطوير الصراع ضد الدولة الصهيونية، التي ستبدو كعنصر متدخل من أجل منع التطور في تلك البلدان.

أشكال الصراع:

لكن على ضوء تحديد طبيعة الدولة الصهيونية يمكن تحديد أشكال التناقض معها، فهي قوة احتلال استيطاني لاشك في ذلك، وهي جزء في الإستراتيجية الإمبريالية التي تهدف إلى السيطرة على الوطن العربي. وهنا يتحدد شكل الصراع معها بأنه صراع قومي، ويهدف إلى الاستقلال، استقلال فلسطين، لكن استقلال كل الوطن العربي كذلك، مادامت السيطرة تفرض استقلالاً منقوصاً عبر تأسيس نظم تابعة، تكون جزءاً في المشروع الإمبريالي للسيطرة.

لكنها أداة للسيطرة الرأسمالية التي تهدف إلى السيطرة على المواد الأولية واحتكار الأسواق، وبالتالي تهدف إلى النهب. وكل الأشكال التي تفرضها، التجزئة والدولة الصهيونية، تهدف إلى تكريس البنى المتخلفة وضمان عدم «الانسحاق» نحو بناء الصناعة وتحقيق الحداثة، وبالتالي الوحدة القومية. ليببدو الصراع هنا كصراع طبقي ضد الرأسمالية التي تستغل وتنهب، وبالتالي ضد النظم الرأسمالية التابعة. وإذا كانت الدولة الصهيونية هي أداة رأسمالية فإن تكوينها يرتبط بلا انفصام بهذه الرأسمالية. وهي هنا لن تكون سوى دولة رأسمالية، أي سوف تتحقق لحمة قوية بين وجودها وطابعها الرأسمالي. وبهذا فإن الصراع معها هو صراع ضد الرأسمالية كذلك.

وهنا لن تكون حركة التحرر الفلسطينية ممكنة إلا عبر قوى تسعى لتجاوز الرأسمالية، كما أنه لن يكون ممكناً تحرر «اليهود» طبقياً إلا عبر تجاوز الدولة الصهيونية. وبالتالي الانخراط في الصراع الطبقي في الوطن العربي من أجل التحرر والوحدة والتطور والحداثة.

إن التأكيد على أن هذه الدولة هي كيان قام على أساس استيطاني، وكجزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي، يضع المسألة في إطار يتعلق بتحديد رؤيتنا لهزيمة المشروع الإمبريالي، وبضمنه الصهيوني، من أجل تحقيق الاستقلال والوحدة. وهنا يكون إنهاء الدولة الصهيونية جزء من تحقيق الاستقلال في كل الوطن العربي ما دام للدولة الصهيونية دور هيمني في كل الوطن العربي بالترابط مع المشروع الإمبريالي. وعلى ضوء ذلك يجب إيجاد الحلول لعدد من المشكلات التي أوجدتها السيطرة الإمبريالية الصهيونية.

تظهر التناقضات:

إن تحديد بأن التناقض الأساسي هو بين الطبقات الشعبية في الوطن العربي والطغم الإمبريالية وأداتها المتمثلة بالدولة الصهيونية والرأسمالية الكومبرادورية العربية التابعة يفرض تحديد التناقض الرئيسي في كل بلد. لأن هذا التناقض العام يتمظهر في تعيّنات محددة في كل بلد من البلدان العربية. حيث سيكون واضحاً بأن التناقض هو مع الدولة الصهيونية في فلسطين، وهو تناقض أساسي سيبقى مستمراً إلى حين حسمه. وهو في العراق ضد الاحتلال الأميركي (والمافيات الملحقة به)، ويحسم عبر تحقيق الاستقلال الكامل. وهو في البلدان العربية الأخرى ضد الرأسماليات التابعة التي تهيمن من خلال تحكمها في الدول. وهو الأمر الذي يفرض تحديد مهمات عملية في المستوى الفلسطيني، وفي كل بلد في الوطن العربي. وهذه مسألة جوهرية لكي يتحقق تراكم الفعل الثوري في كل المناطق، وفي الآن ذاته. حيث أن التناقض الرئيسي هو ما يفرض تحديد هذه المهمات من أجل تصعيد الصراع نحو حسمه.

لكن هذه التناقضات المتعددة الآن تترابط مع التناقض الأساسي، ويكون حسمها حسماً لهذا التناقض الأساسي أو مقدمة لحسمه، خصوصاً هنا فيما يتعلق بفلسطين، حيث يكون حسم التناقض مع الرأسماليات المحلية مدخلاً لتطوير الصراع ضد الدولة الصهيونية. وهذا يطال «دول الطوق» ربما أكثر من غيرها. وأيضاً ربما يفرض حسم التناقض هذا دوراً مباشراً في مواجهة الاحتلال الأميركي للعراق. حيث يجب أن تُرى الصراع ضد الوجود الإمبريالي الصهيوني من منظار موحد، وهو الأمر الذي يلقي على الطبقات الشعبية في الوطن العربي الإسهام في حسمه.

وبالتالي فإذا كانت التناقضات الرئيسية تتخذ طابعاً ق طرياً، وهي أولوية ضرورية، فإن هذه التناقضات في فلسطين والعراق تتداخل مع التناقض الأساسي الأمر الذي يفرض تطوير دور عربي مشترك. حيث لن يتحقق الاستقلال الكامل، ولن يكون ممكناً تحقيق الوحدة القومية، إلا عبر حسم الصراع الأساسي هذا.

التناقضات والمهمات في فلسطين:

وربما كان الوضع الفلسطيني هو الأكثر تعقيداً رغم وضوح التناقض فيه. حيث أن توزع الفلسطينيين بين الداخل والشتات، وفي الداخل، وفي الشتات كذلك، يوجد تراكمًا من التناقضات وتعدداً فيها. وهو الأمر الذي يجعل الأهداف الآنية مختلفة، ويوجد تعدداً في أشكال النضال. حيث يمكن أن نلمس بأن تعدد أشكال الوجود والسيطرة يفرض اختلافاً في الظروف وبالتالي تعدداً في التناقض، كما يفرض تنوعاً في المهمات، وأشكالاً مختلفة للنضال.

إن فلسطينيي الشتات (اللاجئون) يعيشون في عدد من البلدان العربية، وبالتالي فهم يخضعون للظروف الاقتصادية الاجتماعية هناك، كما لطبيعة التعامل معهم، والمشكلات التي تواجهها. فهم لا يتمتعون بحقوق كاملة في كل الأحوال، بل يعانون من منع من العمل والتملك والسفر، كما في لبنان ومصر. أو من بعضها كما في سورية. وهذه مشكلات حقيقية تفرض طرح الحلول لها، وإن كان بعض هذه الحلول ربما يطال مسألة الاتهام بالتوطين، من مثل الحصول على الجنسية، وحقوق المواطنة. وإذا كانت لا تجري المطالبة بمشاركتهم في الحياة السياسية المحلية، فإن مقدرتهم على تحديد دورهم في النضال من أجل تحرير فلسطين مقيدة بحدود سياسات تلك البلدان. حيث أن ميلهم لتأسيس أشكال من المقاومة المسلحة يصطدم

بتمنع السلطات وسياساتها التي باتت لا تقوم على تحرير فلسطين، بل على التفاوض مع الدولة الصهيونية، أو عقد اتفاقات «سلام» معها.

وبهذا يمكن الإشارة إلى نشوء التناقضات التالية:

(١) التناقض الأساسي مع الدولة الصهيونية، حيث أنهم شعب جرى اقتلعه من أرضه، ومن حقه المقاومة من أجل التحرير والعودة.

(٢) التناقض مع النظم التي ترفض أن يمارس حقه في المقاومة خشية على أوضاعها، وانطلاقاً من أنها ليست معنية بالصراع مع الدولة الصهيونية، بل أنها عملت وتعمل على التعايش مع وجودها والاعتراف بها.

(٣) التناقض الطبقي الذي تشكل على ضوء وجودها في تلك البلدان. وهنا نشير إلى الطبقات الشعبية لأن هناك من بات جزءاً من التكوين الطبقي المسيطر في تلك البلدان.

في هذا الوضع ليس من الممكن أن تلعب دوراً في الصراع إلا عبر الربط بين تناقضها مع النظم كونها ترفض دورها ضد الدولة الصهيونية، وميل هذه النظم للتكيف مع الوجود الصهيوني، وبين وضعها الطبقي كونها تستغل من قبل الكومبرادور المسيطر في هذه النظم.

وبالتالي فإذا كانت معنية أكثر من غيرها في المقاومة، ومعنية باستمرار تمسكها بالنضال الفلسطيني، فإنها معنية بإزالة العائق الذي يمنع دورها هذا عبر النضال مع الطبقات الشعبية في كل بلد ضد الكومبرادور المسيطر والحاكم، ومن أجل تأسيس نظم معنية بالنضال من أجل فلسطين. وهي معنية بالتوضيح، ربما أكثر من غيرها، بالترابط بين وجود الدولة

الصهيونية والسيطرة الإمبريالية على الوطن العربي، وبالتالي بظروف الطبقات الشعبية تلك.

المهمة هنا هي مهمة دعاوية، لكنها أكثر من ذلك يجب أن تكون تحضيرية. تحضير للمقاومة. ولكن أيضاً صراعية ضد الكومبرادور المسيطر كجزء من الطبقات الشعبية في كل بلد. وضمن ذلك يمكن أن تطرح المطالب «الخاصة» التي تتعلق بهؤلاء كـ «لاجئين» (مثل حق العمل والتملك والسفر).

أما فلسطيني الأرض المحتلة سنة 1948 الذين هم في القانون «مواطنون إسرائيليون»، فهم في تماس مباشر مع التناقض الرئيسي، أي مع الدولة الصهيونية. تناقض قومي كون هذه الدولة قد ألغت وجودهم السياسي وأوجدت كياناً آخر يخص مستوطنين. قام على أساس التمييز الديني والعنصري، وعلى الاضطهاد الطبقي. أكثر من ذلك قام على أساس التهجير، والتهميش عبر السيطرة المستمرة على الأرض، وتدمير النشاط الاقتصادي، والتضييق على التعليم والعمل والسكن.

وبهذا فإن التناقضات هنا تتحدد في:

(١) التناقض الرئيسي ضد الدولة الصهيونية ككل، أي كوجود بشري وسياسي. وهو تناقض يجمع كل الشعب الفلسطيني لكنه هنا يتخذ طابعاً أكثر حدة نتيجة الاحتكاك المباشر، والتعرض للممارسات الاضطهادية والتمييزية و«الطردية».

(٢) التناقض الطبقي، حيث أنهم يعيشون التهميش والاستغلال والبطالة. إنهم أدنى طبقة في التكوين المتشكل، لأن الهدف هو ليس دمجهم بل طردهم.

٣) التناقض الناتج عن التمييز الديني، وبالتالي الممارسات العنصرية التي تمارس ضدهم.

٤) وما من شك في أن وجودهم وسط الكيان يجعلهم في تناقض مع المستوطنين بشكل مباشر، لأنهم في احتكاك مباشر معهم. وحيث يدفعوا نحو التهميش وتعطى كل «الامتيازات» لهؤلاء المستوطنين. وهو الأمر الذي يطرح مسألة «النضال من أجل حقوق المواطنة» و«المساواة»، والتركيز على النضال من أجل «دولة لكل مواطنيها».

في هذا الوضع لن يكون ممكناً النضال الحقيقي إلا عبر التركيز على بناء النضال انطلاقاً من الطبقي، ليس للتعامل مع الدولة الصهيونية كدولة «طبيعية»، وبالتالي تجاهل كل سماتها، بل من أجل الربط بين كونها كيان استيطاني وكونها أداة في مشروع الإمبريالية. أي كما أشرنا سابقاً، ليس من الممكن إنهاء الكيان إلا عبر تجاوز الرأسمالية، وأنه ليس من الممكن تجاوز الرأسمالية إلا عبر إنهاء الكيان. وهو الأمر الذي يجعل الصراع هو صراع طبقي قومي معاً، وفي تداخل. مما يسمح برؤية التناقضات الأخرى انطلاقاً من ذلك، حيث يكون ضرورياً «تحييد الدين» عبر التأكيد على الطابع العلماني للدولة المنشودة (وليس القائمة)، وعلى النظر إلى المستوطنين بما هم طبقات، وبما هم جزء من البنية القائمة. لكن بالترابط مع إعادة بناء كلية التكوين على أساس «الحقوق الأصلية». الحقوق القومية والسياسية والاقتصادية. بمعنى تأسيس النضال الطبقي على أساس التخلص من الرأسمالية (التي هي هنا الرأسمالية الصهيونية بالأساس) ومن مشروعها، وكل آثاره.

وربما يكون التركيز هنا على كل أشكال النضال الطبقي/ القومي هو الأساسي، وهو نضال طبقي صريح، كما أنه نضال ضد التمييز والأصولية، وضد كل الأيديولوجية الصهيونية وأثارها، وبالتالي من أجل الحقوق المتساوية.

وهو الأمر الذي لن يتحقق إلا عبر إنهاء الكيان ككيان استيطاني يقوم على أساس الدين، ويمارس دور الأداة في المشروع الإمبريالي.

أما فلسطيني الأرض المحتلة سنة 1967 فإنهم يعانون من السيطرة الصهيونية المباشرة، ومن كل ممارساتها الاستيطانية والتمييزية، وأكثر من ذلك التعامل معهم كـ «شعب محتل» من زاوية البطش والقمع والإهمال. وهم بالتالي يتميزون عن فلسطيني الأرض المحتلة سنة 1948 بكونهم ليسوا «مواطنين»، بل «شعب آخر». لكن يقيم على أرض «إسرائيلية». ولهذا فهو يتعرض لكل أشكال سلب الأرض والحصار الاقتصادي، والتدمير المنهجي للبنية التحتية والاقتصاد (الزراعة والصناعة) وسد كل سبل إيجاد فرص عمل، والتضييق في الحركة. ثم الحصر في كانتونات تسهم في تشتيتهم وإكمال تدمير بنيتهم التحتية، مما لا يسمح لهم بالعيش. هذا إضافة إلى القتل المنهجي. ولقد سمح وجود السلطة بتسهيل جزء من ذلك. وهي تسعى من أجل أن تتحقق عملية «هجرة اقتصادية»، ترانسفير «اقتصادي»، لكي تستطيع ضم هذه الأرض دون سكانها.

وإذا كانت السلطة الفلسطينية تسلمت المدن وبعض القرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، وشكلت إدارتها وأجهزتها الأمنية، و«شكلها السياسي»، فهذه الأرض لازالت تحت الاحتلال. لكن وجود السلطة قد أوجد وضعاً متشابكاً، حيث أنها تشكلت كخطوة من قبل قيادة م.ت.ف نحو قيام «الدولة المستقلة»، وبالتالي انحصرت العلاقة مع الدولة الصهيونية بها كونها المعنية بـ «تحقيق الاستقلال»، وباتت تشكل «حجزاً» بين الشعب والاحتلال، لأنها المعنية بالتفاوض، ومن ثم بضبط الصراع (وحتى وقفه). وأيضاً باتت تمارس كسلطة كاملة، وكفئة طبقية لها مصالحها، بالتشابك مع شركات ورأسمال صهيونيين. كما أنها بدت كسلطة قمعية وفسادة أسست أجهزة أمنية هدفها منع النضال ضد الدولة الصهيونية.

لهذا يمكن ملاحظة التناقضات التالية:

(١) التناقض الرئيسي مع الدولة الصهيونية، وهو تناقض مباشر كون الاحتلال لازال قائماً، وكونه مصمم على الاستمرار لأنه يعتبر الأرض هي جزء من «أرض إسرائيل». وهنا الصراع المباشر هو معها.

(٢) التناقض مع «السلطة الفلسطينية» كونها باتت تمثل «شريحة كومبرادورية» تتشابك اقتصادياً مع الرأسمال الصهيوني. وكونها تشوش على النضال ضد الدولة الصهيونية، ولقد تخلت عن المقاومة لمصلحة مفاوضات لا تفعل سوى التغطية على السياسات الصهيونية، لأنها توهم بأن هناك إمكانية لتحقيق «السلام». إذن، هي تتحول إلى كومبرادور يقبل بالحدود التي ترسمها السياسات الصهيونية. والخطر هنا يكمن في أن تكون السلطة هذه غطاء لتشكيل أجهزة أمنية تخدم الدولة الصهيونية، وهو ما يتحقق عبر الدور الأميركي في تكوينها.

(٣) التناقضات الطبقيّة الأخرى التي تبدو هامشية في ظل وجود الاحتلال والدور الذي تلعبه السلطة.

في هذا الوضع يبقى التناقض الرئيسي هو مع الدولة الصهيونية، ويبقى الصراع معها هو الصراع الأساسي من أجل إنهاء الدولة الصهيونية. وهو في ذلك يترابط مع نضال فلسطينيي الأرض المحتلة سنة 1948 وكل الفلسطينيين. لكن في ثنايا هذا الصراع يبرز الصراع ضد «السلطة»، وهنا يجب النضال من أجل حلها وطردها من أن يكونوا هم ممثلي المقاومة، واعتبار أنهم باتوا في خندق آخر. وبالتالي النضال من أجل نزع شرعية تمثيلهم للشعب الفلسطيني، وتصفية وجودهم في كل الهيئات والمؤسسات التي تعبر عن المقاومة.

إن شكل النضال هنا هو شكل ينبنى على مقاومة الاحتلال بكل الأشكال الممكنة، والمسلحة حيثما كان ذلك ممكناً. لكن في ثناياه يمكن تطوير كل أشكال النضال الشعبي ضد ممارسات وسياسات السلطة، ومن أجل إيجاد السبل الممكنة لحلها، وتشكيل قيادة موحدة للنضال من أجل التحرر والاستقلال، بالترابط مع النضال في الأرض المحتلة سنة 1948، وفي الشتات، وفي كل الوطن العربي.

بعد ذلك يمكن تحديد مهمات أخرى تتعلق بالدولة الصهيونية، فأولاً ما هو مطروح هو تحويل الكيان القائم من «دولة يهودية (أو دولة اليهود كما طرح هيرتزل) إلى دولة علمانية ديمقراطية، طابعها العام عربي بالضرورة، ومرتبطة بالوطن العربي. وثانياً لا بد من أن يكون الصراع عربياً من أجل إنهاء الدولة كدولة يهودية مع استيعاب «اليهود» الذين هم أساساً من قوميات متعددة، ومنهم عرب. وثالثاً التركيز على إنهاء دورها العسكري وفك المجتمع عن البنية العسكرية من خلال رفض العسكرة. ورابعاً التركيز على «القضايا المطالبية» وتطوير الصراع الطبقي ضد الرأسمالية، التي هي يهودية اشكنازية، وبالتالي الربط بين الفقيرين والمهمشين على أساس طبقي. وأخيراً الربط في النضال بين أطراف الشعب الفلسطيني في أرض 1948 والضفة وغزة والشتات.

خاتمة

الثورات العربية وأفق الصراع العربي الصهيوني

عادة ما تلمس الثورات العربية في حدود الدول التي تحدث فيها، حيث يشار إليها كحدث «داخلي»، منعزل، بلا تاريخية ولا ترابط مع المحيط. وأيضاً بلا ارتباط بالوضع العالمي. وهذا ما يفرض رؤية سكونية وتجزئية لا أعتقد أنها تفيد في فهم ما يجري. هذا ما يفرض السير في دائرة أوسع تنطلق من فهم الوضع العالمي، ومن ترابطات المنطقة ومشكلاتها، ومن هذا الأساس سيكون موضوع الصراع العربي الصهيوني جزءاً منها. حيث أن الأمر يتعلق بوضع عالمي يفرض متغيرات لا بد من أن تلمس. وحين تناول الصراع العربي الصهيوني وأثر الثورات على مجرياته لا بد من تلمس مجمل عناصر الصراع، سواء متحولات الواقع العربي التي يمكن أن تنتج عن الثورات ذاتها، أو انعكاس الأزمة العالمية على الدولة الصهيونية. والسبب هو أنه حين دراسة المتغيرات يجب أن نتناولها في طرفي المعادلة، أي: العربي والصهيوني، ما دمنا نبحث في الأثر الممكن على الصراع العربي الصهيوني.

طبعاً، لا بد أولاً من القول بأن الثورات العربية بذاتها بحاجة إلى تقدير، نتيجة أن فهمها هو الذي يحدد طبيعة فهم الأثر الممكن على الصراع العربي الصهيوني. فهل انتهت الثورات واستقرّ الوضع على ما تحقق؟ أو أن الثورات لازالت مستمرة، وبالتالي إلى أين ستصل؟ وما يمكن أن تحقق؟

هذا الأمر يحتاج إلى تحديد الأسس التي فرضت انفجار الثورات، وما قد توصل إليه. أما أنها انتهت فهذا أمر سابق لأوانه، ولقد أصبح واضحاً أنه حتى في البلدان التي حققت التغيير (الذي عنى تنحية الرئيس، وإبعاد حاشيته) ما لبثت أن شهدت حراكاً جديداً، وثورة جديدة. بالتالي أعتقد بأننا نعيش عقداً من الحراك الثوري، ومن الثورات، وربما أكثر.

الفرضية هنا هي أن ثورات الشعوب لا تحدث إلا في أزمان متباعدة (نصف قرن كما يبدو)، لأن الشعوب تميل إلى الاستقرار وليس لديها ميل للفعل السياسي، وبالتالي الصدام مع السلطة. هي على العكس تبتعد عن هذا الصدام، وتتكيف في إطار «علاقاتها الاجتماعية» (العلاقات الطبيعية). لكنها تتحرك حين تصبح على حافة الهاوية، بحيث تشعر بالعجز عن تجديد تلك العلاقات، لأنها تشعر بالعجز عن الحصول على أساسيات الحياة. هذا هو العنصر الجوهرى الذي يحكم الأغلبية الشعبية، البعيدة عن السياسة والشأن العام، لكنها التي تصنع هذا وذاك في لحظة احساسها بالموت.

ما جرى في الوطن العربى خلال العقود الأربع السابقة (منذ سنة 1974، وبداية سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر) هو انهيار وضع كتلة شعبية كبيرة، بين البطالة (30% تقريباً) والفقر الشديد (30% تقريباً كذلك) والفقر النسبى، مع تحوّل كلية التكوين الاقتصادى لمصلحة سيطرة قطاع ريعى (ينشط فى الخدمات والعقارات والسياحة والبنوك والاستيراد)، ومن ثم انهيار الزراعة والصناعة (القطاع المنتج)، وأيضاً تركز الثروة فى أيدي أقلية ضئيلة، وإفقار قطاع كبير من الشعب.

مسألة السلطة وطبيعتها كانت مرتبطة بهذا الأمر، لأن السلطة كانت أداة سيطرة تلك الفئة الرأسمالية، وأداة تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد ريعى وتدمير التعليم، وإهمال الصحة والبنية التحتية). ولهذا حدثت الثورات فى بلدان استبدادية وأخرى كانت توصف بأنها ديمقراطية بشكل ما.

هذا التوصيف يوصل إلى أن الشعوب تعيش «اللحظة الحرجة»، وبذلك فقد تمرت على سطوة السلطة، تريد تغيير الوضع عبر تحقيق مطالبها: العمل، الأجر المناسب، التعليم المجاني، الصحة، إضافة إلى مطلب النخب في تأسيس دولة علمانية ديمقراطية (أو دولة ديمقراطية فقط).

إذن، إن جوهر الثورات يتمثل في حل معضلة النمط الاقتصادي وليس في شكل السلطة السياسي فقط. فما هو النمط الاقتصادي الذي يوجد فرص عمل لهذه الكتلة الهائلة من العاطلين عن العمل، ويوجد فائضاً يسمح برفع الأجور، ويسمح بإعادة بناء التعليم والصحة والبنية التحتية؟

الفرضية هنا تتمثل في أننا نحتاج إلى إعادة تطوير الزراعة وإعادة بناء الصناعة، أي العودة إلى اقتصاد منتج. من يحقق ذلك؟

لن ندخل في هذا الأمر هنا، لكن نشير إلى أن هذا الحل يفترض الصدام مع الرأسمالية، العالمية التي فرضت النمط الريعي القائم، والمحلية التي تبعثها وسهلت سيطرتها وهي تحقق مصالحها.

هنا سنلمس مؤشر انعكاس ذلك على الصراع مع الدولة الصهيونية التي فرضت ضمن الترتيب الإمبريالي للمنطقة، ومن أجل الحفاظ على هذا الترتيب. فالشعوب تنهض لنفي ذلك الترتيب، لهذا سيكون صدامها موضوعياً مع القوى الإمبريالية، وستعاد سخونة الصراع مع الدولة الصهيونية.

لم أتحدث هنا عن احتمالية نجاح ذلك، حيث أن ذلك ينطلق مما أسست له قبلاً، أي عجز الشعوب عن المقدرة على تحمّل وضعها، ومن ثم فإن حراكها سوف يضعف النظم، ويفتح أفق التغيير الذي يوصل إلى انتصار حل يحقق مطالبها.

من هي القوى التي ستفعل ذلك؟ القوى القائمة عاجزة بالطبع، وأغلبها يميل نحو الليبرلة، وبالتالي إعادة إنتاج النمط الاقتصادي القائم. أي أنه لا يمتلك حلاً لمشكلات الشعب، وهو أصلاً غير آبه بالشعب. هذا الأمر يؤسس لطول أمد الثورات، والفرضية الضمنية هنا هي أنه في صيرورة الثورات سوف تتبلور القوى التي تحمل مشروع التغيير، من الشعب، ومن الشباب الذي انخرط للتو في السياسة.

إذن، أحسم بأن الأفق هنا هو أفق تغييري، وأن ذلك سوف ينعكس على الصراع العربي الصهيوني، من زاوية تصعيد التناقض الكامن.

كان يمكن أن نتوقف عند هذا الحد، أي التأكيد بأن تطور الثورات وانتصارها سوف يفرض تطوير الصراع ضد الدولة الصهيونية، لكن سيكون الموضوع أغنى، ويمكن أن يوصل إلى صورة أوضح لما يمكن أن تكونه طبيعة الصراع العربي الصهيوني، وآفاقه، من خلال تناول وضع الدولة الصهيونية ذاتها. والفرضية هنا تتمثل في أن الثورات العربية، رغم أنها نتاج تناقض داخلي، حاولت توصيفه سريعاً، إلا أنها مرتبطة بالوضع العالمي، والأزمة التي عصفت بالرأسمالية سنة 2008، أي سنتان وثلاثة أشهر قبل بدء الثورات (15 سبتمبر/ أيلول سنة 2008 - 17 ديسمبر/ كانون الأول سنة 2010). فالتكوين الاقتصادي الذي أشرت إليه نتج عن سياسة الانفتاح الاقتصادي وتعميم الليبرلة، بفعل ضغوط الطغمة المالية الإمبريالية. ولهذا كان لدخول تلك الطغمة في أزمة منعكساً مباشراً على المنطقة. وما يمكن قوله هنا هو أن هذه الأزمة ليست عابرة، وهي أعقد مما يشار في الخطاب الإعلامي، وربما ستبقى قائمة دون حل، نتيجة التشكل الجديد للرأسمالية، بعد أن هيمن المال على الرأسمال، أي بعد أن أصبح المال الذي ينشط في المضاربات في أسواق الأسهم، والعقارات، وفي المشتقات المالية، والمديونية، هو المهيمن في إطار مجمل الرأسمال. وهو بطبيعته يؤدي إلى نشوء فقاعات مالية سرعان ما تنفجر مخلفة إضراراً جسيمة على مجمل الاقتصاد الرأسمالي.

الأزمة الأخيرة طالت أميركا بالأساس، وأضعفتها، وظهر للإدارة الأميركية أنها غير قادرة على حل الأزمة أو تجاوزها، لهذا قررت «إدارة الأزمة»، أي منع توسعها، وانفجارها من جديد. لكن الأخطار كبيرة، واحتمالات حدوث انهيارات جديدة كبيرة كذلك. هذا الأمر فرض على أميركا أن تعيد صياغة إستراتيجيتها، ونقل الأولوية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي (الباسيفيك). هذا يعني انكشاف الدولة الصهيونية، التي كانت تشكل جزءاً عضوياً في إطار النمط الإمبريالي، والتكوين الأميركي خصوصاً، وأداة ردع التطور في المنطقة. انكشافها السياسي، وانكشافها الاقتصادي المالي. فأميركا تترك فراغاً في المنطقة، وهي لذلك لا تعود بحاجة إلى «ثكنة عسكرية» (وهو التكوين الأساسي للدولة الصهيونية) في هذه المنطقة. الأمر الذي يغير من منطلق الحماية، ويدفع إلى التخلي عن الدعم المالي، وكل المساعدات المباشرة وغير المباشرة في المجال الاقتصادي، التي هي ضرورية لـ «بلد» صغير، ويقوم بأعباء أمنية كبيرة لمصلحة الرأسمال، ويحتاج إلى أموال طائلة من أجل «الاستيطان» الذي هو جوهر الفكرة الصهيونية.

هذا الأمر يؤسس لأزمة كبيرة للدولة الصهيونية. لكن سنلمس بأن الأزمة ربما تكون أخطر من ذلك، وهنا لا بد من تلمس انعكاس الأزمة الاقتصادية الرأسمالية على وضع الاقتصاد الصهيوني، والذي بدأ يظهر في تراجع الصادرات. فلأن السوق الصهيوني ضيق، يعتمد الاقتصاد الصهيوني على التصدير بشكل أساسي. ظهر ذلك في تراجع التصدير لأميركا، وأيضاً لأوروبا، رغم محاولة التعويض بالتصدير إلى الهند والبرازيل وإلى الصين وروسيا... وهذا أمر بات يفضي إلى إغلاق المصانع، ويؤدي إلى بطالة أعلى.

النقطة الأخيرة في هذا المجال تتمثل في أنه رغم أن الدولة الصهيونية تمتلك وسائل الإنتاج، إلا أن أزمة نهاية سبعينات القرن العشرين فرضت تحقيق الانفتاح الاقتصادي، والتخلي عن دور الدولة، وهو الأمر الذي أوجد

الاستقطاب بين أقلية تزداد ثروتها، وأغلبية تفقر. بالتالي لم يكن صدفة ما حدث في صيف سنة 2011 من حركة احتجاج حاولت تقليد الاحتجاج العربي.

نستخلص بأن الدولة الصهيونية ستعيش مأزقاً، وهي معرضة لانفجار اجتماعي كبير. بالتالي فإن انتصار الثورات العربية، مع تعمق أزمة الدولة الصهيونية، واحتمالات حدوث انفجار اجتماعي فيها، سوف يؤسس الصراع العربي الصهيوني على أسس جديدة، ستكون الدولة الصهيونية هي الأضعف فيها. ربما هذا هو أفق العقدين القادمين.

المحتويات

5	مقدمة
9	الجزء الأول
	حول الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين
11	مدخل
15	الفصل الأول
	ورقة حوار حول المسألة الفلسطينية
17	حل الدولة المستقلة
20	الحل النهائي الصهيوني
23	طبيعة المشروع الصهيوني
27	حل المسألة اليهودية
35	الفصل الثاني
	الحل الاشتراكي والدولة الديمقراطية العلمانية
37	مقدمة
38	نقد حل الدولة الديمقراطية العلمانية
49	«المشروع الاشتراكي في فلسطين» وحله للمسألة اليهودية
53	«معسكر العدو»
58	البعد العربي
60	كيف يتحقق «الحل الاشتراكي»؟
64	دور اليهود في الصراع
65	شعارا النضال
67	الشرعية الدولية
70	هدف النضال
73	الشعارات والنضال



77

الفصل الثالث

حول شعار الدولة الديمقراطية العلمانية

79 المقدمات
84 إلى ماذا توصل هذه المقدمات؟
85 هل من خيارات إذن غير المواجهة؟
88 نقد الدولة الديمقراطية العلمانية.
92 الحل؟
95 الآن، عن الدولة الديمقراطية العلمانية.
98 كيف يعالج هذه المسألة؟
102 الدفاع عن الحل المرهلي في مواجهة الدولة الديمقراطية العلمانية
105 أبو ليلى: تخلي عن الانجازات
107 تقرير المصير والاستقلال والعودة
108 أين المرحلة هنا؟ أي بعد تثبيت كل هذه الوقائع؟
109 حق تقرير المصير
112 تفسيرات ساذجة
117 مخاطر الدولة الواحدة

119

الفصل الرابع

مناقشات متفرقة

121 حول الدولة الديمقراطية العلمانية
128 في العلمانية والدولة الواحدة في فلسطين
133 التهديد بالدولة الواحدة
135 كيف تطرح مسألة الدولة الواحدة؟
138 خطورة طرح الدولة الواحدة وفق هذه الصيغة
140 عن حل الدولة الواحدة وأخواتها
146 أيضاً عن الدولة الديمقراطية العلمانية



151	الجزء الثاني
	المسألة الفلسطينية وخيار الدولة الديمقراطية العلمانية
153	مدخل.....
153	الوضع الفلسطيني كمسألة.....
158	لماذا هذه الاستثنائية؟.....
167	الإستراتيجية الفلسطينية الممكنة.....
169	إستراتيجية جديدة:.....
175	الفصل الأول
	حول الوضع الفلسطيني والدولة الديمقراطية العلمانية
193	الفصل الثاني
	في سياق النقاش حول الدولة الواحدة
	ما هو الحل الممكن في فلسطين
195	حل الدولتين، وحل الدولة الواحدة.....
200	حول الحلول المتداولة.....
208	مسألة ميزان القوى:.....
209	هل الوضع كذلك في فلسطين؟.....
212	إذن، على ماذا نراهن؟.....
216	الدولة الديمقراطية العلمانية كخيار.....
223	الفصل الثالث
	حول طبيعة الدولة الصهيونية وأفق الصراع العربي الصهيوني الإمبريالي
226	ما هي طبيعة الدولة الصهيونية؟.....
232	السمة الأساسية:.....
235	تظاهرات الصراع.....
237	أشكال الصراع.....
239	تظهر التناقضات.....
240	التناقضات والمهمات في فلسطين.....
247	خاتمة.....

